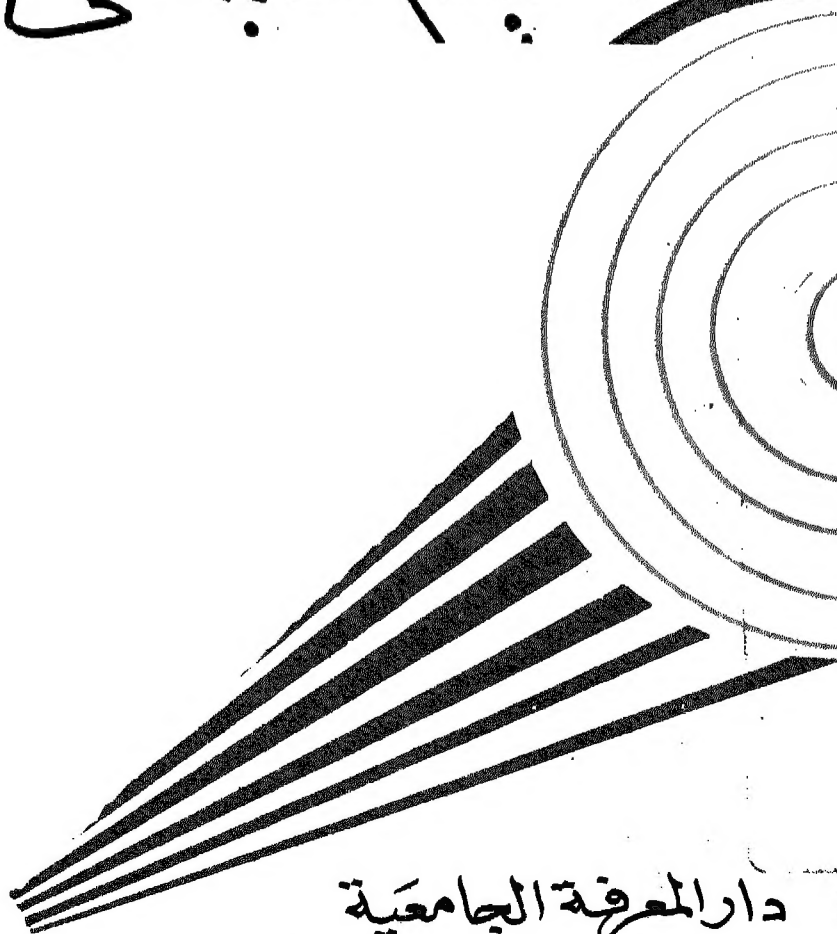


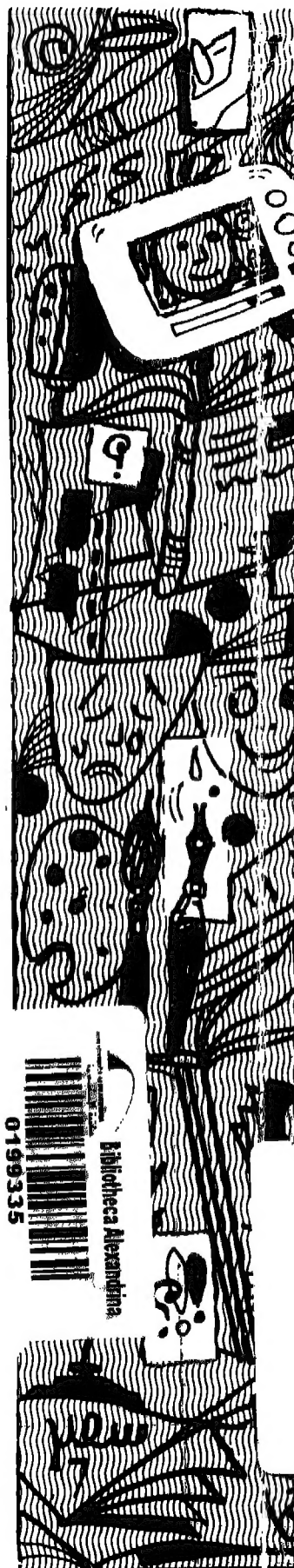
فتحي الابياري

صحافة المستقبل

التقنية المباشرة



دار المعرفة الجامعية
٤٠ سويد الأزاريطة - الإسكندرية



0199335
Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠٠
د.رشيد سالم الناضوري
أستاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية

فتحي الابياري

صحافة المستقبل
التنظيم السياسي

- اذا كانت غاية التنظيم السياسي هي تحقيق الحرية والرفاهية للأفراد في المجتمع ، فان « صحافة المستقبل » هي الرقيب للمحافظة على الحرية من الاختناق ، والرفاهية من الضياع ، لأن « صحافة المستقبل » تعتبر من أقوى وأخطر الأدوات في تكوين الرأي العام الذي يعتبر الضمان الشعبي ، والسلطة الرابعة للمحافظة على المكاسب الثورية ●

كلمة للطبعة الثالثة

☆ صحافة المستقبل والتنظيم السيامي ☆

إن حضارة أية أمة من الأمم تقاس بأجهزة إعلامها المؤثرة في رأى العام ، ومن أقوى هذه المؤثرات في العصر الحديث .. الصحافة . رغم نمو ذلك المارد الإعلامى الجبار .. وهو التليفزيون . والتطور الرهيب الذى اخترعه الإنسان في ذلك الجهاز السحري ، وأفقاره الصناعية .. بحيث أصبح المسالم الآن بكل إتساعه .. أصغر من حجرة صغيرة ، فكلمة وقع حدث كبير ، في أية بقعة في العالم .. تعلقت أنظار الملايين في أنحاء هذه الكرة الأرضية تتابع تطور ذلك الحدث .. سواء انفجار بركان أو ثورة الأعاصير ، واكتساحها هاشيده الإنسان من حضارة ، وأخبار الحروب .. والمباريات .. وهكذا .

ولكن سحر الصحافة ما زال باقيا رغم هذه التطورات الهائلة في وسائل الاتصال الأخرى من إذاعة وتليفزيون ، وغيرها . لأن الإنسان قارى بطبعه .. وتدفعه صفة الفضول المترسبة في أعماقه .. أن يعيد قراءة الأحداث مرة وأخرى .. وأن يحتفظ بالصورة المنشورة في الصحف والمجلات في أرشيفه الخاص . رغم انتشار الفيديو . ولكن كما قلت مازالت الكلمة المطبوعة لها سحرها الأخاذ . ولذلك تحولت الصحافة في عصرنا الآن إلى عملاق صناعى ضخم ، فاخترع الإنسان أحدث ماكينات الطباعة التى تطبع الملايين من النسخ في الساعة . واخترع نظاما جديدا للطباعة بدلا من استخدام الرصاص . وهو : نظم التصوير . للملاحة التطور الحضارى الذى يكتسح أرجاء الدنيا الآن ..

وهذا التطور الإعلامى الهائل الذى ملا كل بقعة فى العالم ، أيقظ الشعوب النارقة فى بحر الجهل ، فتأثرت على مستعمراتها ، وتحورت ، وأمسكت بزمام قيادتها . لتلحق بركب الحضارة فى القرن الواحد والعشرين . وتطور تنظيمها السياسى ..

ولهذا فإننى ألقى الأضواء على مسيرة ماحدث من تطور إعلامى فى الدول التى سبقتنا فى طريق الحضارة . وتناولت موضوعا هاما هو : صحافة المستقبل والتنظيم السياسى . . وأفصح أن صحافة المستقبل فى مصر فى الأعوام القادمة ، تركز على نمو الصحافة الاقليمية التى تصدر فى المحافظات .

ففى أسبانيا مثلا . . تصدر الجريدة اكثر من عشر طبعات فى اليوم الواحد وكل طبعة تضم عدة صفحات كاملة نلقى فيها الأضواء على محافظة ، أو مدينة من المدن . ويحدث ذلك أيضا فى فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا .

أما فى الولايات المتحدة . . ففى كل مقاطعة وولاية . . لها جريدتها المعبرة عن رأى العام فى تلك المنطقة . بل وفى كل جامعة . . وكل كلية لها أيضا مجلتها وجريدتها لى يمارس طلبتها التعبير عن آرائهم .

وقد دعوت إلى الاهتمام بنمو الصحافة الاقليمية منذ أن توليت رئاسة تحرير أقدم جريدة صدرت فى الاسكندرية ١٨٨١ . واكتشفت خبايا هذا العالم الغريب . . عالم الصحافة الاقليمية . ثم سجلت هذه التجربة فى أسلوب علمى . . وكانت هذه الرسالة العلمية ، الاولى من نوعها فى ميدان الدراسات الصحفية فى مصر ١٩٦٨ . وظللت أدعو الى الاهتمام الجدى لنمو هذه الصحافة التى تعتبر العمرة الناضجة للتنظيم السياسى فى البلاد .

وبعد خمسة عشر عاما .. ولأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية ، انعقد أول مؤتمر لبحث مشاكل الصحافة الاقليمية أو « صحافة المستقبل » على مستوى محافظات مصر ، دعا إليه بعد أن آمن بفكرى الأستاذ محمد حقى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، وكان صحفيا من قبل . فانعقد فى مركز النيل بمحافظة الاسماعيلية يوم ٢ يونيو ١٩٨٢ . وقد حضره فى ذلك الوقت الدكتور صبحى عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة ، وصلاح جلال نقيب الصحفيين ، والمهندس عثمان أحمد عثمان ، والمهندس مشهور أحمد مشهور ، وصبرى أبو المجد أمين عام المجلس الأعلى للصحافة وعبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية وحافظ محمود شينخ الصحفيين ، ومحافظ السويس ، ورئيس جامعة القناة ، وبمجموعة كبيرة من القيادات الصحفية والسياسية والمهتمين بقضايا محافظات مصر إلى جانب عدد كبير من رؤساء تحرير ومثلى الصحافة الاقليمية التى تصدر فى جميع المحافظات . واستمر انعقاد المؤتمر لمدة يومين ، ناقش فيها الأعضاء جميع القضايا والمقبات والمشاكل التى تواجه « صحافة المستقبل » . وأصدر المؤتمر عدة توصيات . وتشكلت لأول مرة « الأمانة العامة الدائمة للصحافة الاقليمية » . وتم انتخاب بالإجماع أمينا عاما للصحافة الاقليمية .. أو صحافة المستقبل »

ولأول مرة أقامت الأمانة أول معرض الصحافة المستقبل فى مصر .. فى يناير ١٩٨٤ بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة . أشاد به وزير الإعلام ، وأساندة الجامعات والصحفيين .. والمسؤولين .. وأقيم المعرض الثانى بقصر ثقافة الحرية بالاسكندرية يوم ١٢ أغسطس ممثلا لصحافة المستقبل فى الاسكندرية . ثم أقيم المعرض الثالث بالاسماعيلية بعد أن تبناه الدكتور مندوح البلتاجى.

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، وعبد المنعم حمارة محافظ الاسماعيلية .

والهدف من إقامة معارض في المحافظات لصحافة المستقبل . . هو إثارة
الرأى العام . . وإلقاء الاضواء على صحافة المستقبل . . لتدعيمها . . وتطويرها .
فستقبل التنظيم السياسى فى مصر ، مرتبط فى رأى بصحافة المستقبل .
فإذا كانت غاية التنظيم هى تحقيق الحرية والرفاهية للأفراد فى المجتمع ، فإن
صحافة المستقبل ، هى الرقيب للمحافظة على الحرية من الاختناق ، والرفاهية من
الاضياح . لأن صحافة المستقبل ، تعتبر من أقوى وأخطر المؤثرات فى تكوين
الرأى العام ، الذى يعتبر الضمان الشعبى ، والسلطة الرابعة للمحافظة على المكاسب
الثورية .

جليليم - رمل الاسكندرية ١٩٨٥

فتحي الابيارى

صحافة المستقبل والتنظيم السياسى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول مقدمة
ماهية الصحافة وتطورها

ماهية الصحافة . . وتطورها

تعتبر الصحافة من أقوى وأخضر الوسائل المؤثرة في الرأي العام ، بل وتعتبر عاملاً هاماً من عوامل تكوينه . فإذا تعنى كلمة الصحافة وكيف نشأت وتطورت في العالم عامة وفي مصر خاصة . وماهى ماهية الصحافة ، ورسالتها ، ووظيفتها في المجتمع البشرى .

وقد شرح ابن منظور في « لسان العرب » الصحافة ، أنها لغة مشتقة من الصحف ، جمع صحيفة ، والصحيفة هى التى يكتب فيها . وفي القرآن الكريم وردت هذه الآية « ان هذا لى الصحف الأولى ، صحف ابراهيم وموسى » . والصحف هنا بمعنى الكتب المنزلة . وفي « الصحاح » للجوهري أن الصحيفة وجمعها صحف وصحائف هى الكتاب بمعنى الرسالة . وفي الحديث الشريف « أترانى حاملاً إلى قومي كتاباً كصحيفة المتليس » . ومنها اشتق المصحف بضم الميم أو كسرهما (بمعنى الكتاب الذى جمعت فيه الصحف أى الأوراق والرسائل .

ولما عرف العرب الصحافة في مطلع القرن التاسع عشر لأول مرة كانوا يطلقون عليها لفظة « الوقائع » . وحين أنشأ خليل الخورى (١٨٣٦ — ١٩٠٧) سنة ١٨٥٨ . صحيفة « حديقة الأخبار » — وهى أول صحيفة عربية بالمفهوم الحديث — أطلق عليها التعريف الفرنسى « جورنال » .

وكان أول من اختار لفظة صحيفة هو الكونت رشيد الدحداح (١٨١٣ — ١٨٩٤) إلا أن أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ — ١٨٨٨) صاحب جريدة « الجوائب » ، ومناظر الدحداح في المسائل اللغوية استعمل لفظة جريدة . وهى مأخوذة عن الجرائد أى قضبان النخل المجردة من خوصها . وقد جرت العادة عند العرب بعد الإسلام أن تكتب بعض العبارات والآيات القرآنية على قضبان

النخل عند دفن الميت ، وتوضع هذه الجرائد المكتوبة في قبره وما تزال هذه العادة سارية عند المسلمين إلى يومنا هذا . ومن هنا كانت التسمية مجازية بمعنى أن الجريدة هي ما يكتب عليها .

غير أن كلمة الصحافة بمعناها المتعارف عليه اليوم لم تصل إلينا إلا على يد الشيخ نجيب الحداد (١٨٦٧ — ١٨٩٩) منشئ صحيفة « لسان العرب » في الإسكندرية ، وهو أول من استعمل لفظ الصحافة بمعنى « صناعة الصحف والكتابة فيها » ، ومنها أخذت كلمة صحافي . أما « صحفي » (بضم الصاد) فهو خطأ شائع ، إذ لا تجوز التسمية إلى الجمع في اللغة العربية ولكن الأصح هو صحفي (بفتح الصاد) نسبة إلى الصحيفة . وقد استعمل العرب الأفدهون كلمة صحفي بمعنى الوراق الذي ينقل عن الصحف ، وقيل في ذلك « فلان أعلم الناس لولا أنه صحفي » ، بمعنى أنه ينقل عن الصحف . وقد عرفت الصحيفة الحديثة بأنها كل لشرة مطبوعة تشتمل على أخبار ومعارف عامة وتتضمن سير الأحداث والملاحظات والانتقادات التي تعبر عن مشاعر الرأي العام وتعد للبيع في مواعيد دورية ، وتعرض على الجمهور عن طريق الشراء والإشتراك (١) .

ماهية الصحافة

أما إذا تحدثنا عن المفهوم المادى للصحافة ، فهذا يعني أننا نقصد صناعة نشر الصحف الدورية ، وهي كصناعة تشكون من آلات كثيرة ، ومئات من العمال والمحررين والموظفين وإداريين وآخرين يؤدون أعمالا مختلفة . ولهذا فإن مفهوم الصحافة بهذا المعنى يبين لنا كيف ينقسم العمل فيها إلى عدة فروع من أهمها التحرير والإخراج والإدارة والإعلان ، والتصوير وكل قسم من هذه الأقسام منهصل تماما عن الآخر ، ولكنه في نفس الوقت يقوم بدور هام في البناء العام للصحيفة . وتعاون الأقسام كلها في تناسق تام ، كالفرقة السمفونية

لتخرج في النهاية ... في الموعد المحدد .. الصحيفة التي ينتظرها القارئ كل صباح أو مساء حسب صدورها .

والصحافة بالمفهوم الاصطلاحي تعني فن تسجيل الوقائع اليومية بمعرفة ، وانتظام وذوق سليم ، مع الاستجابة لرغبات الرأي العام ، وتوجيهه ، والاهتمام بالجماعات البشرية ، وتناقل أخبارها . ولذلك تعتبر الصحافة مرآة تنعكس عليها صورة الجماعة وآراؤها وخطوطها . وقد حاول بعض الكتاب والصحفيين أن يعرفوا الصحافة ، فقال الدكتور محمود عزمي ، إن الصحافة وظيفة إجتماعية مهمتها توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات ، والأفكار الناضجة ، منعمة ومذنبية إلى مشاعر القراء في خلال صحف دورية . « ويقول ويسكهام ستيد ، « ليست الصحافة حرفة كسائر الحرف ، بل هي أكثر من مهنة وهي ليست صناعة ، بل طبيعة من طبائع الموهبة ، وهي شيء بين الفن والعبادة ، والصحفيون هدفهم الأول العمل على رقي المجتمع ، .

« الصحافة هي عين الشعب على الحاكمين . ويقول جيفرسون « إن الصحافة هي خير أداة لتثوير عقل الإنسان ولتقدمه ككائن عاقل أخلاقي واجتماعي ، . ويقول (أدولف . س . أوخس) ناشر جريدة « نيويورك تايمز » ، « الصحافة مهنة لا تستميلها الصداقات ، ولا يرهبها الأعداء ، وهي لا تطلب معروف ولا تقبل إمتنانا ، إنها مهنة تقضي على العاطفة والتحيز والتعصب إلى أبعد الحدود . مهنة مكرسة للصالح العام ، وانفضح الألاعيب والشرور ، وعدم الكفاءة في الشؤون العامة ، مهنة لا تؤثر الروح الحزبية الضيقة على ممارستها . بل تكون عادلة ومنصفة لأصحاب الآراء المعارضة . مهنة شعارها المرشد هو « ليسكن هناك نور » .

« والصحافة قادرة على صنع الأعاجيب ، ففي يدها سلاح رهيب لا يقل

لاسيا إذا كانت تعيش في ظل نظام ديمقراطي وتتمتع بالحرية ، ولها ظهر لا يثنى ،
ورأس لا ينحني . وطاقة جبارة على الدأب في سبيل تحقيق الغاية التي رسمتها
لنفسها ، وقضاؤها في الأفراد والهيئات والشعوب والحكومات هو قضاء
يوشك ألا يرد . .

ولهذا أطلق عليها لقب « السلطة الرابعة » وهي السلطة التشريعية . التنفيذية .
القضائية ، والمقصود بالسلطة الرابعة والرأى العام ، هذا بالنسبة للسياسة وشئون
الحكم ، ويرى بعض الكتاب أن الصحافة هي السلطة الأولى بالنسبة لشئون
أهم من السياسة وأخلد من الحكم .. منها اللغة والأدب والأخلاق والعادات
وتقويم المجتمعات ، وإستئصال الفساد ، وأخيرا توجيه الشعوب وقيادة نضالهم ،
ومقاومة الشرور والظلم والاستعمار ، وبعث الإصلاح في شتى مرافق الحياة .

وقد اختلف موقف الناس من الصحافة ، فمنهم من يعادونها ومنهم من يقف
إلى جوارها في أيام محنتها . وقال عنها شوقي ،

لكل زمان مضي آية وآية هذا الزمان الصحف
لسان البلاد ونبض العباد وكف الحقوق وحرب الجنف

وسئل رجل عن صنعتته ، فقال أستاذ مؤدب ، فقل له كيف ذلك وقد سمعنا
أنك تصدر صحيفة ؟ قال نعم ، فأننى لما رأيت الناس لا يرسلون أولادهم إلى
المدرسة ، أرسلت المدرسة إلى أولادهم في بيوتهم .

وقال (ليوتو لستوى) : والصحف نفير السلام وصوت الأمة وسيف الحق
القاطع ، وبجيرة المظلومين ، وشكيمة الظالم ، فهي تمز عروش القياصرة ، وتدك
معالم الظالمين . .

وقال (فولتير) : « الصحافة هي آلة يستحيل كسرها ومستهمل على هدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشيء عالما جديدا » .

وقال (كاسترو) : « لا أخاف بوابة جهنم إذا فتحت بوجهي ، ولكن ارتعش من صرير قلم محرر صحيفة » .

ومن الذين عادوا الصحافة وخاصموها القيصر نيقولا الثاني إذ يقول : « جميل أنت أيها القلم ، ولكنك أقبح من الشيطان في مملكتي » . وقال دياز رئيس جمهورية المكسيك : « أود أن أكون صاحب معامل الورق والخبر لأحرقهما » . وقال السلطان عبد الحميد الثاني بعد خلعه ، (لوعدت إلى يلدن لوضعت محرري الجرائد كلهم في أتون كبريت (٢)) .

ويقول (ألان بيت روبينز Alan Pitt Robbins) في كتابه صحافة اليوم Newspapers To-day « إن وظيفة الصحافة هي (٣) ،

To inform	الإخبار
To instruct	والإرشاد
To entertain	والامتناع

ويرى آخرون أن وظيفة الصحافة .

أولا : الإخبار والإعلام .

ثانيا : الشرح والتفسير والتعقيب .

ثالثا : الارشاد والتنوير والتوجيه .

رابعا : تلبية رغبات الجمهور وحاجاته .

خامسا : وأخيرا - التسلية والامتناع .

ومن رسالة الصحافة أيضا أنها تقوم بحفظ التوازن بين سلطات الدولة ، وترعى شؤون الشعب خصوصا في الدولة الديمقراطية فعلا . كما لم يقتصر تأثير الصحافة على البلد الذي تصدر فيه الصحيفة ، بل تعداه إلى بلاد أخرى ، بل إلى العالم كله .

فاذا كانت الصحافة هي التي تسكون عقلية الشعب وتعبّر عن الرغبات الشعبية ، وتسمع الرأي العام لأرباب السلطان وترسم للشعب طريق المستقبل ، وتبين له خطة العمل ، وباختصار تربيته التربوية السياسية والاجتماعية الناضجة ، فانها تقوم بهذه الرسالة أيضا بالنسبة للعالم كله كوحدة . ويمكن القول أن الصحافة في القرن العشرين - وقد وصلت إلى ما وصلت إليه من الضخامة بفضل تطور وسائل المواصلات والاعلام وسرعتها والطباعة وتقدمها - قد خلقت رأيا عاما عالميا ، ووجهت الشعوب وجهة عالمية ، وقطعت شوطا بعيدا في سبيل تربية عالمية الأفراد واجتماعات (٤) .

وهذه الرسالة الكبيرة تقع على عاتق الصحفي . وليس هناك مهمة أشق من مهمة الصحفي بالنسبة لمسؤوليته ، وما يترتب عليه من واجبات وما ينبغي أن يتمتع به من كفاءات وموهبة . لأن الصحفي يحتل مركز القيادة والتوجيه بالنسبة للرأي العام ، ولذلك وجب أن يكون واسع الثقافة ، على جانب كبير من اللباقة والذكاء ومعرفة نفسية الجمهور ، وإدراكا لمطالباته . هذا فضلا عن تحليته بعقيدة راسخة ، وقلم بليغ يفرض عليه مخاطبة الجمهور كل يوم بأسلوب سهل مشوق . والصحفي فنان موهوب بطبيعته ، لأن من يجمع هذه الصفات كلها لابد أن يكون قد نالها بطريق الموهبة والدراسة ، وقد لا تنفع الدراسة في خلق صحفي ناجح كالممارسة والموهبة . والصحفي قبل كل شيء يجب أن يكون دقيق الملاحظة ، ويعرف ما يثير اهتمام الرأي العام ، وكيف يصطاد الأخبار الهامة ، ويكشف عن الحقائق التي غالبا ما تسكون مستورة بطبقة رقيقة من النشأ . والفرق بين الصحفي

والرجل العادى ، أن الرجل العادى يمر أحيانا بحادثة أو ظاهرة معينة يجدها تافهة لا قيمة لها ، بينما يستطيع الصحفي أن يجد فى هذه الحادثة أو الظاهرة ما يلفت الأنظار ، ويثير الانتباه أو يعبر عن قضية تهم الرأى العام . ويحتاج الصحفي إلى سعة الخيلة للحصول على مراد أخباره ، بالإضافة إلى المهارة والجرأة والشجاعة . كما ينبغى عليه أن يكون أدبيا .

نشأة الصحافة وتطورها

لعل من الممكن أن نصف الصحيفة بذلك التعبير المشهور، ونعنى به أنها قديمة مثل الدنيا . وليست النقوش الحجرية الدالة على الأخبار والاعلام وإذاعتها بين الناس (كما عرف في مصر والصين وعند العرب الجاهليين وغيرهم من الأمم العريقة) إلا ضربا من ضروب الصحافة في العصور القديمة ، وذلك لسكونها مرتبطة بالصفات الإنسانية والاجتماعية ، وتعلقها بفريضة حب الاستطلاع ، والفضول الموجود عند البشر منذ بدء الخليقة .

وقد كان الإنسان ساكن الكهوف في العصور البدائية يتلف على سماع ذبح أسد ، أو القتال مع إنسان آخر من سكان الغابات والأحراش . وتدل أوراق البردى المصرية القديمة التى جمعها (فلاندرز بيرى) والذى يظن أنها ترجع إلى ... سنة قبل الميلاد تدل على إحساس صحفى لما كان يثير السامعين .

وكانت الأخبار في هذه العصور الأولى خليطا من قصص الخيال ، والحقائق تمثيلا مع رغبات السامعين ، وكان على مستوى أخلاقى أعلى ، إذ يشهد بأعمال البطولة والقوة ، وكان هذا النوع من القصص كثير التداول بين الناس ، يمر طويلا ، وينتقل من جيل إلى جيل على صورة القصص الشعبي (الفولكلور) . وعلى هذا الأساس إذا كان المقصود من عبارة تاريخ الصحافة هو تاريخ

نشر الاخبار يوما فيوما ، فن الواضح أن هذا التاريخ يبدأ مع فجر الإنسانية .
ولما سلطنا بما قاله المؤرخ (فلافيوس جوزيف) بأنه كان للبابليين مؤرخون
مكلفون بتسجيل الحوادث التي اعتمد عليها (بيوزبيريز) في القرن الثالث قبل الميلاد
في كتابة تاريخ السكلدانيين (٥) .

ولا يحدثنا التاريخ عن الطريقة التي استخدمها الآثنيون في تداول الأنباء
اليومية ، وإن كان الاستنتاج يذهب إلى أن الحياة التي كانوا يمضونها راضين في
الميادين العامة كانت تمسكهم من تداول الأنباء ، شفويا ، والتعليق عليها فيما
بينهم دون أدنى حاجة إلى تدوينها .

.. وأما روما فلم يكن فيها خلال عدة قرون من مصدر للإعلام سوى الدوريات
البابوية . فكان البابا - يجمع كل أحداث العالم ويسجلها على سبورة بيضاء ،
يعرضها في داره حيث يحضر المواطنون للاحاطة عاما بما فيها . وحينما اتسعت
رقعة الإمبراطورية الرومانية لم يعد كافيا لإعلام الشعب بما يجري داخل أسوار
المدينة وبات من الواجب توجيه الرأي العام في الأقاليم الجديدة ، وبذلك أصبح
القول الشفهي والسبورة المنشورة غير كافيين للقيام بهذه المهمة . ومن ثم نشأت
النشرة العامة وهما ضرب من الأوراق العامة التي تعد أصلا للجريدة الرسمية الحالية

ومنذ ذلك الحين سار التقدم بخطى سريعة ، فقد أمر قيصر بتدوين ونشر
ما يجري كل يوم بين جدران مجلس الشيوخ وما يقع للشعب من أحداث . .
وبذلك جعلت النشرة اليومية محل الحواريات الكبرى ، وكانت تروى كل الحوادث
حتى أقلها شأنًا . مثل الاحتفالات الدينية والحرائق وأحكام الإعدام وأخبار
الافلاس ، وأنباء طوبى العمر وأخبار الولود من الناس . غير أن الصحف قد
اختفت حينما سقطت الامبراطورية الرومانية (٦) .

أقدم جريدة

وقد ذكر المؤرخون أن أقدم جريدة ظهرت في العالم هي جريدة «كين بان» الصينية التي صدرت عام ٩١١ قبل الميلاد، وهي الصحيفة الرسمية لحكومة الصين.

أول جريدة في أوروبا

كانت أول جريدة رسمية صدرت في أوروبا هي تلك التي أصدرها الإمبراطور يوليوس قيصر عقب توليه السلطة في عام ٥٨ قبل الميلاد، وسميت Acta Diurna أى السجل اليومي للأخبار، وكثيرا ما سماها بعض الكتاب اللاتين Acta Populi أى سجل أخبار الشعب وكانت هذه الصحيفة في خدمة الشعب، وكانت تنشر في أول عهدا الكثير عن جلسات مجلس الشيوخ Senatus. ولكنها لم تلبث حتى تفرعت أخبارها. وأصبحت تشبع رغبات الجمهور في مختلف الميادين، كالأخبار القضائية وأخبار الحروب (حملات يوليوس في بلاد الغال (فرنسا) ومتنوعات اجتماعية كثيرة. وكان مراسلو الصحيفة في الخارج يوافونها بأخبارهم في رسالاتهم الاخبارية، وكانت تنشر بصورة سقيمة، وإخراج رديء، وهي ضرب من الأوراق العامة التي تعد أصلا للجريدة الرسمية.

ثم اندثرت الصحف كما ذكرنا، عند سقوط الامبراطورية الرومانية، وحلت محلها وسائل الأخبار، التي استمرت طرال العصور الوسطى، والتي كانت أول ما اعتمد عليها لرواج التجارة وخدمة السياسة بين البلدان الأوروبية المختلفة، وأصبحت فينما مركزا لها، وأمسى هناك كتاب مهتهم تذييع وسائل الأخبار في جميع المدن الكبرى (٧).

وظهرت في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر صناعة حقيقية للخبر المخطوط، ثم ظهر هذا النوع من الاعلام بعد ذلك بقرنين وانتشر على نطاق علب واسع

في كل من المانيا وإيطاليا ، وكان النبلاء يدفعون في سخاء ثمن الاخبار المخطوطة وخاصة في البند، قية حيث كان يطلق عليها اسم المندشورات المخطوطة Avvisi - وظهرت في فرنسا من عام ١٤٠٩ إلى عام ١٤٤٩ « جريدة بوجوازي » باريس ، وكانت مليئة بأخبار الغيبة والفضائح والقصص والنشرات الجوية عن حالة المطر والطقس . وأحدث إكتشاف المطبعة في ١٤٣٦ ثورة في وسائل نشر الأنباء وإذاعتها .

الرقابة الاولى

وسرعان ما نشأت مشكلة الحرية التي شغلت بال النامرين والقراء والحاكين ، فبنذ القرن السادس عشر نشطت الرقابة . وترجع أول الاجراءات الشديدة ضد حرية الطباعة والصحافة إلى المعارك الدينيه الاولى ، وإلى حكم فرنسا الاول وهنري الثاني . وكان أول رقيب هو (ميلان دي سانجليه) الذي كان قساً بقرية (ركور) ثم أميناً لمكتبة فرنسا الاول ، ورائد له وكان شاعراً هجاء داعراً غزلاً . ولم يكن التشريع في يوم من الايام قاسياً على الصحافة ، مثل ما كان قاسياً في القرن السادس عشر ، حيث فرض عقوبات بلغت حد الاعدام - ولكن الواقع أيضاً أن حرقية القانون لم تخفف ولم تخالف عند التنفيذ مثل ما حدث في تلك الايام . ولتفادي الرقابة عاد الاتجاه إلى التوزيع الخفي للاخبار المخطوطة ، وكان محرروها يطاردون بلا هوادة تطبيقاً لأوامر البابوات « بيوس الخامس » وجريجوار الثالث وسكسكي كونت .

نشأة الجريدة في فرنسا

كانت العلاقات حتى نهاية القرن الخامس عشر مازالت ضئيلة بين منائر الاقاليم الفرنسية ، فلما قامت الحروب الدينية في نهاية القرن السادس عشر قضت على روح عدم الاهتمام المتبادل بين هذه الاقاليم . وحينئذ نشأت الجريدة على وجه التحقيق

وسرعان ما شاع استخدامها وطبعها على أوراق منفصلة وبيعها بأمنار رخصية . وكانت تضم الحوادث التي يمكن أن تهم القراء . وقد نشأت الجريدة في وقت واحد تقريباً في فرنسا والمجلترا وهولندا عند بداية القرن السابع عشر .

صحيفة جازيت ليتوفاست وينودو

كان تيوفراست رينودو أول صحفي فرنسي ، وقد ولد حوالي عام ١٥٨٥ في لودن . وفي ٣٠ مايو سنة ١٦٣١ توصل إلى إخراج « لاجازيت » (والمعتقد أن هذه الكلمة مشتقة من كلمة أهل البندقية « غازيتا » وهي قطعة نقود صغيرة كانت تدفع أيام حربهم ضد الاتراك أجرأ لسماع موجز أنباء الحرب) . وكانت تصدر أسبوعياً . وكانت شبه رسمية بالمعنى الصحيح . وقد ضمت صفحاتها عدداً كبيراً من المقالات كتبها وصححها لويس الثالث عشر بيده .

وفي المجلترا وجد الصحفيون الأوائل أنفسهم يواجهون أصحاب الملك من بيت منتقروا الذين شنوا حرباً عنيفة ضد الصحفيين مدة طويلة ، ولم يترددوا في أن يستخدموا معهم أعنف وسائل التعذيب وأشدّها وحشية . ولكن الكيانية الانجليزية أخذت تعمل شيئاً فشيئاً ضد هذه الأساليب الشاذة ، وأصدر شارل الأول في عام ١٦٤١ أمره بإلغاء هذه المحكة البغيضة إلى النفوس ... وأصبحت الصحافة حرة خلال عامين تزايدت فيها الصحف بكثرة وتجاثر الصحفيون على نقد الملكية والكنيسة الانجليزية التي كان يدافع عنها صحفيون آخرون ، واجتزأوا بصيغة خاصة على نشر المناقشة البرلمانية دون ترخيص بذلك . وعندئذ تصدى لهم البرلمان وفرض الرقابة من جديد على الصحف في ١٦٤٣ مما دعا ملتن (٨) إلى توجيه خطابه المشهور في هذا الشأن إلى البرلمان يدافع فيه عن حرية المطبوعات غير المرخصة ، وأورد في خطابه حججاً امتنع بهامبرابو (٩) فيما بعد .

وفي أثناء الاعوام التسعة عشر التي مرت بين سقوط أسرة ستوارت وعودتها إلى الحكم ، ظهرت واختنت أكثر من مائتي جريدة . ولم يترتب على عودة أسرة ستوارت إلى الحكم في عام ١٦٦٠ أى تحسن في أحوال الصحافة الإنجليزية ، بل كانت النتيجة على نقيض ما كان يتوقع الصحفيون . وكان لابد من الانتظار ثورة ١٦٨٨ . والواقع أن عهد الملكة آن كان العصر الذهبي للأدب والصحافة . وألغيت الرقابة الوافية في عام ١٦٩٣ .

وفي ألمانيا . . . عاونت حرب الثلاثين معارضة كبيرة في نهضة الصحافة لأن المحاربين استخدموا الصحافة بكثرة وهي أسلحة معروفة بخطورتها البالغة .

وفي إيطاليا . . . ظهرت الصحف الأسبوعية فوراً وروما وجنوة ، فأسس أحد رجال الأعمال الماهرين ويدعى لوقا أسارينو في جنوة عام ١٦٤٦ مجلة « IL Sincero » المخلص ، التي دعمت علاقاته الطيبة بقصر سافوي وجمهورية لوكا بأقليم توسكانا والحكومة الأسبانية في ميلانو .

وسارت أسبانيا في نفس الطريق عام ١٦٦٠ فظهرت فيها مجلة (غازطة مدريد) *gaceta de Madrid* .

الصحافة في القرن الثامن عشر

كانت الصحافة في مستهل القرن الثامن عشر أبعد ما تكون عن الحرية كما تدل على ذلك شواهد العصر نفسه ، إذ كانت تسرده الامتيازات وكان تأسيس جريدة أمراً محاطاً بالصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها .

واستفادت الصحف في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر من النزاع بين حزبي الأحرار والمحافظين . وظهرت فيها أول جريدة يومية أوروبية في عام ١٧٠٢ وهي صحيفة «ديلي كرات» . وكانت الصحافة الإنجليزية سباقة إلى الاستعانة بما يدفعه التجار من مال ثمناً للإعلانات .

وفي عام ١٧٤٦ أسس فيلدينج جريدة « كوفنت جاردن جورنال، جعل فيها بابا جديدا خاصا بمناقشة ما يجري في جلسات المحاكم التأديبية، وما زالت صحف لندن حتى اليوم تحرر عرضا للقضايا اليومية يزيد على ما تحتويه (مجلة المحاكم) الفرنسية. ثم ظهرت بعد ذلك بخمسة عشر عاما أولى المقالات التي تناولت شئون المسرح، وكانت تضم إعلانات بسيطة عن المسرحيات وتحليل لها. وأما النقد بمعناه الصحيح فلم يظهر إلا في عام ١٧٨٠.

وظهرت صحيفة « الملاحظ العام Public Advertiser بين عام ١٧٦٧، ١٧٧١ التي نشرت رسائل جنتيوس الشهيرة، وهي سلسلة من الموضوعات السياسية التي كان لها دور كبير.

وأسس والتر الثاني جريدة (التايمز Times) الشهيرة التي ما تزال تصدر في لندن حتى اليوم. ولكن الحكومة دأبت على مناوأة والتر، لأنه هاجم الحكومة، مما اضطره إلى استخدام سفينة الخاصة وعرباته في نقل البريد ورساله الخاصين.

وكان أول من استخدم البخار في خدمة المطبعة. وقد ابتدع «دانييل ستيفوارت» محرر مورنينج بوست Morning post فكرة إبراز أهم حوادث اليوم تحت عناوين ضخمة مكتوبة بحروف كبيرة.

وكان أول من أدخل المطبعة في أمريكا هو (توماس جرين) وقام لابنه الأكبر (بارتلي) بطبع أول جريدة في بوسطن التي نشأت في عام ١٧٠٢ باسم «جريدة بوسطن نيوزليتر» Poston News letter وكان للصحافة تأثير ضخم على أعظم أحداث القرن الثامن عشر ونعني به حرب الاستقلال.

وقد أدت شدة الرقابة على الصحافة السياسية أن ازدهرت بالتالي الصحافة الأدبية التي أصبحت أكثر إمتاعا من الصحافة السياسية التي خضعت دائما للسلطة وتدخلها.

فى القرن التاسع عشر

كانت التطورات الاقتصادية، وهذه الصناعة لم الأثر الكبير فى تطوير الفن الصحفي، وخاصة بعد الثورة الفرنسية حيث كان الناس يحفظون عن ظهر قلب المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان التى تنص على أن : « حرية نشر الأفكار والآراء من أتمن حقوق الإنسان ومن حق كل مواطن أن يتكلم وأن يكتب وأن يعلن رأيه فى حرية ». ثم بلغ الصراع مداه بين صحافة الثورة التى شنت هجومها فى عنف والمدافعين عن الملكية الذين أخذتهم الدهشة فأصبحوا متقاعسين وجلين حتى أن صحيفة « لاجازيت » وهى لسان البلاط، لم تعلق بكلمة واحدة على نبأ سقوط الباستيل. وقد تعرضت مهنة الصحافة خلال مرحلة الثورة لاضطراب تناسب والأهمية الرئيسية للدور الذى كانت تلعبه فى الحياة السياسية الأمة، ففضى كثير من الصحفيين نحبهم على المقصلة مثل بريسو، وجورماس، وكارا، وجيرى دوبريه، وأندريه ثلثيه... وآخرون. وعندما تولى نابليون الحكم، فرض على الصحف رقابة حديدية للقضاء على أية معارضة. وكان يقول « ينبغي على الحاكم أن يحمل الصحافة فى خدمته » (١٠) .

ولقد قال نابليون وهو ينصت لقراءة « بورين » للصحف بصوت عال بينما هو يتجول ذات اليمين وذات الشمال « لاجدوى من قراءة الصحف الفرنسية على، فهى لا تنشر إلا ما أريد ». وقد كانت الصحف الإنجليزية هى التى تجذب اهتمامه، لما فيها من نقد عنيف عليه، وعلى حكمه .

الاختراعات الحديثة

وظهرت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر اختراعات ميكانيكية سمحت للصحافة بأن تنهض نهضة جديدة، فى ٢٨ نوفمبر ١٨١٤ أدخل جون والتر الابن فى جريدة التايمز آلة بخارية من اختراع ألماني يدعى « كورينج » زادت

من سرعة العمل بحيث أصبحت تطبع ألفا ومائة نسخة في الساعة وانتشر هذا الاختراع في أرجاء القارة .

وفي عام ١٨١٨ اخترع « لوريلو » ، حبر الطباعة في باريس وساهم في اختراع السلك الحديدية والتلغراف الكهربائي وغيرها في زيادة سرعة الاعلام وسهولته وقد استخدمت جريدة « مرننج كرونكل » هذا التقدم العلمى الأخير منذ عام ١٨٤٥ ، كما سمح استحداث الحفر على الخشب في عام ١٨٣٠ بتقدم الصحافة المصورة (١١) .

ولكن الثورة الحقيقية في الصحافة تحققت بصورة خاصة حين اكتشف « مارينوني » عام ١٨٦٧ ، أول آلة طباعة بطريقة « الروتاتيف » ، وتبع ذلك اكتشاف لا يقل عنه أهمية وهو آلة « الليثوتيب » في إنجلترا عام ١٨٨٥ ، وهي آلة لجمع الحروف بطريقة صهر الرصاص ، وهي تغنى عن صف الأحرف باليد .

وتميز عام ١٨٨٨ في تاريخ الصحافة الانجليزية بتولى « الفريد هارنورث » ، عرش الصحافة ، وقد أصبح فيما بعد يدعى « لورد نور ثكليف » ، وهو صحفي معروف ، اشترك في عام ١٨٩٦ مع (كيندى جونز) في إنشاء « الديلى ميل » ، التى برز فيها الخبر اليومي ، واحتل مركز الصدارة ، وقد بدأت هذه الصحيفة منذ نشأتها بطبع ٣٩٥ ألف نسخة يوميا ، وظلت تسير في تقدم حتى بلغت بعد خمس سنوات مليون نسخة (١٢) . وفي عام ١٩٠٨ اشترى لورد نور ثكليف جريدة « التايمس » ، حيث اضطر إلى إدخال تحسينات جمة عليها للوقوف أمام منافسة الصحف الأخرى .

الصحافة الحديثة

واستمرت الصحافة في التقدم ، وقد بدأت تمارس حريتها ، ولكن قيام

الحرب العالمية الأولى، أعاد فرض الرقابة على جميع الصحف في أنحاء العالم، وأجبت الصحافة وسيلة الدعاية ونشر البلاغات الرسمية.

الصحافة في فترة ما بين الحربين

وكان من الطبيعي أن تلغى الرقابة بعد أن وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩١٨، فاستعادت الصحافة حياتها الطبيعية. ثم شهدت هذه الفترة، قيام احتكارات كبرى بين الصحف. فبين عامي (١٩٢٢ ~ ١٩٢٨) تأسست ثلاثة احتكارات كبيرة فكان لورد رومير الذي خلف نور ثكيليف مدير صحف «الديلي ميل»، و«الديلي ميرور»، و«صنداي هكتوريا»، و«صنداي ديتشباتش»، و«وافننج نيوز». وكان لورد بيكنز بركدك، يسيطر على صحف «ديلي اكسبريس»، و«صنداي اكسبريس»، و«ديلي سكوتش»، و«صنداي جرافيك»، و«لايفينج ستاندارد». وكان لإخوان بيرري وهم من الرجال الذين لا يهتمون بالسياسة يملكون جريدة ديلي تلجراف.

وكانت الحالة في أمريكا شبيهة بما كانت عليه في فرنسا، إذ أن الرغبة المتزايدة في الحصول على إعلانات كثيرة كانت تستلزم زيادة عدد النسخ وملكها بالأخبار المثيرة.

ثم امتدحت الصحافة كما امتحن العالم كله بالأزمة الاقتصادية التي حلت في عام ١٩٢٩. وعندئذ عرفت الولايات المتحدة ما عرفت أوروبا من تجمعات صحفية، فنشأت (دار هيرست للصحافة)، وكان وليم راندولف هيرست يملك عشر دوريات كما كان يسيطر على حوالي خمسين أخرى ترتبط به بروابط مختلفة.

وانفردت أمريكا بنوع خاص من التنظيم يقضى بأن تقوم الصحف الكبرى بتبادل المقالات البرقيات والتحقيقات الصحفية وكانت، الذبحة تباع إلى خمسين

أوستين أو مانتى صحيفة مما جعل الأمر يبدو في وضوح أنه نوع من التجارة الغربية في إنتاج الصحفيين .

تقدم التضامن المهني

وفي فترة ما بين الحربين أى في المرحلة التي بدأ العالم يستعيد خلالها أنفاسه تدريجياً من أثر التقلبات التي هزت العالم من جراء الحرب الأولى ، وكان بعيداً عن التنبؤ بوقوع حرب ثانية ، عادت الصحف إلى تنافسها الشديد في المجال التجاري ، وقد أخذ مديرو الصحف يلتفتون إلى وجوب التضامن والانضمام إلى نقابات يؤسسونها أو كانت قد تأسست في نهاية القرن الماضي ، وذلك لتنظيم مشورتهم والذود عن حقوقهم . وقد استجابت السلطات لهم فنصت الدساتير على حرية الصحافة ومنحت الدولة نقاباتهم امتيازات وتسهيلات وإعانات مالية ومعنوية .

وقد رأينا أن الصحافة في تقدمها المهني والنقابي في جميع الدول التي كانت تتبع منذ أمد طويل طريقاً يكاد يكون مائلاً . وقد نهجت سبيلاً واحداً وحققت نجاحاتها الأولى في وقت واحد ، ولذلك لم يكن غريباً تنفيذ فكرة إنشاء هيئة دولية للصحافة .

ففي عام ١٨٩٦ اجتمع ممثلو ٣٠٠ صحيفة من مختلف الأقطار وعقدوا مؤتمراً دولياً في بودابست ، ووافقوا على القانون الأساسي للهيئة و لتسجيل فجر عهد جديد ، في تاريخ الصحافة .

وفي عام ١٩٢٦ تأسس الاتحاد الدولي للصحفيين ، وكان يضم خمسة وعشرين لاتحاداً اعترف كل منها ضمناً بمبادئ هذه المؤسسة ، وفي عام ١٩٣١ افتتحت في لاهاي محكمة الشرف الدولية ، وتتألف المحكمة من صحفيين محترفين ، ثم توالى الاجتماعات الدولية للصحافة مرة في جنيف في مقر عصبة الأمم ومرة في

كوبنهاجن عام ١٩٣٢، وأخرى في مدريد ١٩٣٣، ونوقشت في هذه الاجتماعات وسائل محاربة الأنباء السكاذبة ، ووسائل تنمية المعرفة المتبادلة بين الشعوب . وقد استمرت المؤتمرات الصحفية الدولية تعقد في مختلف العواصم والبلدان سنوياً حتى الآن .

وقد اهتمت الأمم المتحدة بالصحافة وأولتها الاهتمام والعناية ، وخصصت إحدى منظماتها وهي منظمة اليونسكو ، (منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة) القيام بمقدات دولية لأجور البرق للصحف ، وثمان ورق الصحف ، ومد وكالات الأنباء بالمساعدة وقامت بإحصاء دقيق عن عدد الصحف في العالم حتى نهاية عام ١٩٥٩ وقد نشرته في فبراير ١٩٦٠ . وقد جاء فيه : (أنه يوجد في العالم اليوم أكثر من ٣٠,٠٠٠ جريدة منها ٨ آلاف جريدة يومية تباع جميعها حوالى ٢٠٠ مليون نسخة ، ويحدد هذا الإحصاء توزيع الصحف على القارات والبلدان فيذكر أن ثلث صحف العالم يطبع في أمريكا الشمالية منها ١٨٠٠ جريدة يومية تصدر في الولايات المتحدة نفسها ، والثلث الثاني في أوروبا بما في ذلك الاتحاد السوفيتي ، والثلث الباقي في سائر أنحاء العالم، وتشكل أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتي نصف توزيع الجرائد اليومية في العالم ، بينما تشكل أمريكا الشمالية ربعه ، وبقية العالم الربع الأخير . أما من حيث توزيع الصحف غير اليومية في العالم فتمثل كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ٤٥ في المائة من توزيع الصحف ، ويمثل سائر العالم ٥٥ في المائة وبما أن توزيع الصحف اليومية يزيد على ٢٥٠ مليون نسخة في العالم فيكون هناك ٩٢ نسخة لكل ألف شخص ، ويشكل توزيع الصحف غير اليومية حوالى ٢٠٠ مليون نسخة أى بمعدل ٧٢ نسخة لكل ألف شخص . ومن بين جميع الصحف اليومية يوجد الثلثان يصدر صباحاً والثلث الباقي يصدر ظهراً ومساءً .

صعف الراى وصعف الخبر :

وقد كانت الصحف حتى العصور الحديثة صعف أخبار قبل كل شىء . وكانت الأخبار العسكرية والديبلوماسية تملأ حتى نهاية القرن الثامن عشر أعمدة الصحف وتطغى على غيرها من الأخبار . وظل الخبر فى القرن التاسع عشر وحتى اليوم العنصر الرئيسى فى الصحف ، وعندما ظهرت الديمقراطية ، وبدأت تتطور فى انجلترا أولا ، ثم فى أمريكا الشمالية ، فرنسا ، تبع ذلك ظهور حرية الراى وألغيت الرقابة ، فأصبحت الصحيفة أداة لنشر الأفكار والآراء وهناقشتها . وكان دور الصحف فى تلك البلاد عبارة عن إستثناء شعبى مستديم .

ولكن تطور الصحافة وإعتمادها على الصناعة والآليات ، يؤدى بالتالى إلى صعوبة إستمرار بقاء صعف الراى التى تريد أن تظل مستقلة . لذلك دار نقاش طويل وجاد بين أنصار صحافة الخبر فقط ، وأنصار صحافة الراى فقط ، وكل فريق يؤيد موقفه وإتجاهاته بالأدلة الكافية . وظهر فريق ثالث يؤمن بصحافة الخبر الممزوجة بالراى ، حتى يمكن لتلك الصحافة أن تؤدى رسالتها على أكل وجه ، خاصة ونحن نعيش فى عصر القلق ، والاضطرابات والثورات والانقلابات والحروب . . . والتهديدات بالحرب النووية كل هذه الأسباب تؤكد ضرورة تسكوين صعف الخبر ، ولكن يجب أن تسكون ممزوجة بالراى ، والتعليق .

تطور الصحافة المصرية :

يرجع الفضل فى صناعة الحروف الشرقية والعربية إلى أوروبا ، إذ قام العلماء هناك بالعناية باللغة العربية وحروفها لأنها لغة الانجيل والتوراة ، وفى مستهل القرن السابع عشر إحتدمت المناقشة بين روما وباريس وليدن ولندن على طبع الكتب العبرية والعربية . وأحس الشرق بهذه المنافسة ، فجلب إليه الطباعة من

الغرب ليقوم هو أو يساهم على الأقل في نشر آثاره وتعاليمه ، وقد أوجت بذلك أيضا النكرة الدينية . لذلك بدأت المطبعة في الشرق أول ما بدأت تنشر كتباً دينية باللغة العبرية ثم كتباً أخرى باللغة العربية ، وتخلصت أخيراً من الاتجاه الديني ، ومضت تذيب المؤلفات والتراجم العلمية والأدبية .

ولقد سبقت الآستانة جميع بلاد الشرق في معرفة الطباعة ، وقد أنشأ يهودى مطبعة عبرية في عاصمة الخلافة لتنشر كتبهم وتعاليمهم الدينية ، ولتغنيهم عن المخطوطات التي كانت تسكفهم أجراً كبيراً وجهداً عسيراً ، ولم تعرف الآستانة الحروف العربية إلا في أواخر القرن الثامن عشر أى بعد أن قطعت المطبعة العبرية من وجودها في الشرق زهاء قرنين من الزمان .

وقد أنشأ أحد البطارقة مطبعة عربية في حلب في أوائل القرن الثامن عشر حوالي عام ١٧٠٢ ، وقيل أن حروفها من بخارست ، وهى أول مطبعة عربية في الشرق ، ثم أنشئت في الآستانة المطبعة العربية الثانية ، وقد لقي لإنشاؤها عنتاً شديداً من الحكومة ، ورجال الدين ، إذ أفنى العلماء أن المطبعة رجس من عمل الشيطان ١١ .

ثم عرف المصريون الطباعة حين جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ . وقد أنشأ الفرنسيون صحيفتين في مصر ، إحداهما « كورييه دوليجيت » ، *Corrier de L'egypt* (بريد مصر) والثانية *La Decade Egyptienne* (العشرة المصرية) ، ولا يجوز التزخ أن يحدد تاريخ الصحافة المصرية بإنشاء هاتين الصحيفتين ، لأنهما صحيفتان أجنبيتان وإن ظهرتا في مصر ، وإذا كان لكل صحيفة فكرة ولكل جريدة هدف وغاية ، فأهداف هاتين الدورتين تجعلنا نقرر أنهما ليستا من الصحافة المصرية في شيء اللهم إلا المسكان الذي صدرتا فيه وهو القاهرة .

ولما تولى الجنرال ميسر مكان نابليون ، وكان قد أشهر إسلامه وأذاعه بين المصريين خيل إليه أن أمور مصر قد استقرت له ، وأن عليه أن يقارب بين أفكار المصريين والفرنسيين. لذلك أمر بإصدار جريدة التنبيه L' Avertissement في ٢٦ نوفمبر ١٨٠٠ على أن توزع في جميع أنحاء القطر المصري وفي بلاد اليمن والشام وداخل أفريقية ، وتقوم المطبعة الأهلية بنشرها . على أن يشرف على تحريرها الشيخ الخشاب أحد أعلام الأدب في ذلك الوقت وسكرتير الديوان ، فتسكن صحيفة أخبارية تنشر أنباء الحكومة ، وحوادث الديوان المصري ، وتذيع بعض الأحداث الأوروبية والآسيوية العامة ، كما تعنى بالأدب والفنون والعلوم ، ويكون مراقبها العام رئيس إدارة العدل في مصر .

ويعتينا من أمر هذه الجريدة أنها لو صدرت لكنت بحق أم الصحف المصرية جميعا غير أن الأمل المعقود بظهورها لم يتحقق ، لأن الظروف المحيطة بمصر إذ ذاك لم تسمح بإخراجها ، فبقى مرسوم لإنشائها معطلا ولم يعمل به (١٣)

الصحافة الرسمية في مصر :

وقد نشأت الصحافة المصرية أول ما نشأت صحافة رسمية على يد الحكومة حينما أصدر والى مصر التركي محمد على صحيفة « جورنال الخديو » ، عام ١٨٢٧ ، (وكانت لشرة شبيهة) ثم صحيفة « الوقائع المصرية » ، عام ١٨٢٨ ، (وهي تصدر حتى الآن) لتعريف الشعب المصري بما تصنعه له الحكومة من خدمات في ظل نظام غريب لم يعرفه من قبل ، ويقوم على إحتكار الحاكم بجميع إقتصاديات البلاد من زراعية وتجارية وصناعية ، واعتماده على جيش قوى في توكيد حكمه الاستبدادى .

وقد ظهرت الوقائع المصرية في أول عهدها باللغة التركية ، هم باللغتين التركية

والعربية ، وعادت فأصبحت عربية محمّنة . وتولى تحريرها نفر من كبار الكتاب في ذلك العصر وعلى رأسهم العالم الكبير رفاة الطهطاوى الذى تخرج من باريس ، والشيخ حسن العطار ، والشيخ شهاب الدين ، وقام بتحريرها بعد الطهطاوى أحمد فارس الشدياق ، والشيخ أحمد عبد الرحيم ، والشيخ مصطفى سلامة ، وصالح نجدى والشيخ محمد عبده ... الخ .

وكان محمد على يشرف على تحرير الوقائع المصرية ، وكان توزيعها مقصورا على الأمراء وأعيانهم وموظفيهم وضباط الجيش وبعض الأعيان ، ولم تكن في متناول سواد الشعب .

ثم أهملت هذه الصحافة الرسمية الأرستقراطية بعد وفاة محمد على ، لأن عباس وسعيد اللذين توليا الحكم من بعده لم يكرنا مؤمنين بفضل الثقافة والتعليم . فقد أغلق سعيد المطبعة البولاقية من (يوليو ١٨٦١ إلى ٢٩ أغسطس ١٨٦٣) ، ومن ذلك فقد كانت هناك محاولات فردية لإصدار صحف أهلية (١٤) .

ولا يستطيع مؤرخ الصحافة المصرية أن يزعم أن الصحافة الرسمية أثرا مباشرا في توجيه الرأي العام أو تكرينه ، بيد أنه يستطيع أن يجزم بأن هذه الصحافة عاونت على تهيئة الأفكار وتنقيف العقول وتنوير الأذهان إن صح التعبير . وكانت الصحف اليومية عمرا مدرسة لصحفي مصر فيما بعد ، فن تلاميذها كما ذكرنا رفاة الطهطاوى ، وهذا له مدرسته التى ضربت بسهم صائب في الصحافة الشعبية كعثمان جلال في « نزهة الأفكار » وأبى السعود أفندى في « وادى النيل » ، وولده أنسى في « روضة الأخبار » ، وعبد الكريم سليمان وأحمد عبد الرحيم في الوقائع والشيخ عبده في « العروة الوثقى » .

وأفضل ما في تاريخ الصحافة المصرية الرسمية أنها لبثت مصرية خالصة ، ليس لغير المصريين فضل في إنشائها أو تقدمها أو ارتقاءها ، بل كان لها هي الفضل

على البلاد الشرقية بما علمت من رجالها أصول الإنشاء والتحرير ، حتى عادوا بعد قليل يقودون النهضة الصحفية في الشرق ، وفي مقدمتهم أحمد فارس الشدياق صاحب (الجوائب) التي عظم شأنها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان لها في تاريخ الشرق وتياراته السياسية أثر كبير ، كما كانت وثيقة الصلة بالخديو (١٥) .

الصحافة الشعبية في مصر

ولم تظهر الصحافة الشعبية في مصر إلا في عصر إسماعيل ، وكان ذلك نتيجة الظروف السياسية التي كانت سائدة في البلاد ، ونتيجة لتطور نظام الحكم في عهد هذا الحاكم الذي أراد أن يتشبهه بحكام الغرب ، ويظهر مصر بمنظور الدولة الديمقراطية على الأقل من ناحية الشكل ، وما دامت البلاد قد رأت (مجلس شورى النواب) فلا بد أن ترى صحافة تشبه الصحافة الغربية لتتحدث عن أعمال هذا المجلس وأعمال الحكومة . ولذلك أوحى إلى أبو السعود أفندي بأن يصدر جريدة « وادى النيل » .

وقد يظن البعض من المؤرخين أن جريدة « وادى النيل » صحيفة شعبية بالمعنى المألوف ، ففيليب دى طرازى يذكر في كتابه أنها (١٦) « مجلة سياسية علمية أدبية أنشأها سنة ١٨٦٦ عبد الله أبو السعود ، ناظر المدرسة السكية التي أسسها محمد علي الكبير في القاهرة . وهي أول صحيفة عربية تناولت مثل المباحث التي كانت تنشرها في القطر المصري » وصدرت مرتين في الأسبوع ، وعباراتها صحيحة وأفكارها سليمة ، وساعدها الخديو إسماعيل لأنها كانت تخدم أفكاره بإخلاص واعتدال دون أن تتعرض للمسائل الدينية .

ويقول الدكتور إبراهيم عبده في كتابه (١٧)

« ويبدو من العديدين اللذين حصلنا عليهما — وهما العددان ١٠ ، ١١ وهما

يدلان على أن الصحيفة صدرت عام ١٨٦٧ لا ١٨٦٦ كما روت ذلك معظم كتب التاريخ — أن وادى النيل محاولة لابأس بها كأول صحيفة وطنية في مصر ، وقد ازدحمت معظم صفحاتها بأخبار الخديوى ، ورجال حكومته ، ولولا أنها أعلنت شعبيتها لظن متصفحها أنها صحيفة رسمية . فهي صورة للوقائع في تفكيرها واتجاهها ، يعرف أسلوبها رواية الخبر ، ويتعلق محررها بالسجع ، فهي تحاكي الوقائع وتخطو على أثرها في الشكل والموضوع معا .

وأبو السعود أفندى صحفيينا الأول في صحافة مصر الشعبية شاعر مبدع ، يصوغ القوافي ، وثنائى مفتن يحميد البيان ومترجم في عيون المترجمين . في عهده لم تستغن عنه صحيفة شعبية أو رسمية ، كاتباً لها أو مترجماً لفصولها ، وهو في حياته قد جعل الصحافة المصرية في مفترق الطرق ، إذ عند صحيفته خلصت تلك الصحافة من رسميتها ، وبدأت تتجه إلى هذا اللون الحر في الصحافة التي نعرفها اليوم .

وقد سار على درب أبي السعود أفندى كاتبان معروفان في عصر اسماعيل بعلو الهمة وواسع الدراسة ، والدراسة الغربية بالذات ، وهما ابراهيم المويلحى ، وعثمان جلال . فأنشأ مجلة « زهرة الافكار » ، صحيفة سياسية أسبوعية ، وكانا جديدين حقاً على الصحافة المعاصرة في سنة ١٨٦٩ ، فصدرت جريدتها غربية عن الوسط الصحفى بعيدة عما يقره الخديوى من آراء ، فلم يحتمل هذا التجديد في الرأى والمعانى ، فهو يريد صحافة حرة ولكن بمقدار ، وهذان شابان قد غرتهما مظاهر التجديد الذى أخذ يدب في الحياة المصرية فظننا أن تعليمها حرية الكتابة على ما يهوى يان ، لكن اسماعيل ، بإيعاز من ناظر حرييته أمر بمصادرة الصحيفة بعد عددها الثانى (١٨) .

بدأت الصحافة حرة في مصر ، لا هى شعبية ولا هى رسمية في جريدة وادى

النيل ، ثم تخلصت من رسميتها وظلت على سجيبتها شعبية حرة في « نزهة الأفكار » ، ووقف دون تقدمها حكم مطلق لا يحول دون بطشه بحرية الرأي حائل ، غير أن هذه الصحافة على قلتها قد غيرت من القول المشاع بأن الصحف المصرية بدأت في كنف أهل لبنان ، وبجهد أبناء الشام ، فهاتان الصيحتان قد ردتا هذا الرأي وأبطلتا هذا الزعم وأوضحتا أن نشأة الصحافة الشعبية في مصر كانت بأيدي مصرية خالصة .

« ولما كانت الصحافة الشعبية في نشأتها الأولى يقوم على تحريرها جماعة من الشاميين ، وهي حقيقة تاريخية لا ينكرها أحد ، لذلك وجب علينا أن نبحث — قبل التأريخ لهذه الصحافة — إلى أي مدى بلغت هذه الحقيقة التاريخية من التقدير والاعتبار ؟ يقول لويس شيخو : أنه كان للسوريين في هذه الحركة نصيب عظيم حتى كان أكثر تلك الذشرات ومنشئها من أهل سورية وزاد عددهم في مصر بعد ضغط الدولة العثمانية على المطبوعات حتى أناف على ثلثي الكتبة المصريين فتقدموا على غيرهم بما عرفوا به من النشاط والفن والحق يقال أن أكبر المجلات بجلات القطر المصري كالقطف ، وأعظم جرائد كالأهرام كان يحورها السوريون » .

وهذا القول على ما فيه من صدق لا يخلو من المبالغة

فالسوريون حقا كان لهم في مصر فضل على فن التمثيل والصحافة وكان نشاطهم ملحوظا في هذين الفنون ، وله عند المؤرخ واجب التقدير ، ولكن ليس معنى هذا أن الصحافة المصرية ما كان لها أن تظهر وتستوى لولا وفود هؤلاء إلى مصر ، فقد ظهرت جريدتا « وادي النيل » ، و « نزهة الأفكار » ، في الشق الأول من حكم اسماعيل قبل ظهور أي جريدة سورية في مصر بعدة سنوات فان مصر وحدها هي التي هيأت للسوريين هذه الفرصة ، فقد كان واليها مشترك بمئات النسخ ، ويقوم موظفو حكومته بمساعدة هذه الصحف في تحصيل

اشتراكاها من الاهالى ومن بينهم من فرضت عليه هذه الاشتراطات مع جهله بالقراءة والكتابة (٢٠) .

وجمل القول .. إن مصر كانت فى ذلك العهد أمة لها رأى عام مما يكن أمره، فقد كان يفرض وجود صحافة بدأت لينة ثم تطورت مع أحداث الزمن، والصحفيون السوريون منها مضى التاريخ فى مكائهم من الصحافة المصرية، لم يكونوا شرا على البلاد فقد أنصب جهدهم وآتى أكله فى الأرض الطيبة التى تغذيهم طبيعتها، وتسير بهم إلى وضع أصبحوا اليوم فيه أكرم الامثال .

وفى عام ١٨٧٥ تولى سليم تولا — وهو شامى ناشر وله حظ فى قرض الشعر يلتبس بإنشاء مطبعة تسمى «الاهرام» كائنة بجهة المنشية باسكندرية، يطبع فيها جريدة تسمى «الاهرام» تشتمل على التلغراف والمواد التجارية والعلمية، وكذا بعض كتب مثل مقامات الحريري، وبعض ما يتعلق بالصرف والنحو واللغة والطب والرياضيات والاشياء التاريخية والحكمة والنوادر والاشعار، والقصص الأدبية، وما يماثل ذلك من الاشياء الجايز طبعها، وقد رخصت الخارجية بإنشاء جريدة «الاهرام» على ألا يتعرض صاحبها مطلقا فى المواد البولوتيقية (السياسية) ولمثاله لقانون المطبوعات . وصدر الامر لمحافظة الاسكندرية بعدم المعارضة للخارجة المذكور فى إنشاء المحكى عنها .

وفى عام ١٨٧٦ أصدر الشقيقان اللبنانيان سليم وبشارة تسكلا جريدة الاهرام فى الاسكندرية، ثم نقلت عام ١٨٩٨ إلى القاهرة، حيث بلغت شأوا بعيدا من التقدم والرسوخ والانتشار بحيث أصبحت فى طليعة الصحف السياسية فى العالم، وهى ما زالت تصدر حتى اليوم .

عوامل نمو الصحافة الشعبية في مصر

لقد رأينا كيف ظهرت الصحافة الشعبية في مصر أول ما ظهرت بمثابة من حيث الشكل والموضوع للصحافة الرسمية المعاصرة لها ، معنية بتأفة الأخبار ، ناشرة لتقديم الأدب المحفوظ في بطون الكتب . ولم تكن حالة مصر الاجتماعية والسياسية حتى ١٨٧٦ ، تسمح بأكثر من هذه الصحف وأهمها الاهرام ، فقد فقدت الصحافة الشعبية منذ إنشائها حتى تلك السنة أهم عناصرها الشعبية فيها ، وهي إبداء الملاحظة وإسداء النصيح ، والنقد والمعارضه إذا استوجبت الظروف ذلك .

وقد أدى سوء الاحوال في مصر خصوصا بعد استحكام الازمة المالية في البلاد ، وإنتشار الفساد في الاداة الحكومية وفساد ائماعيل وحاشيته بصفة خاصة الذين جروا على البلاد الخراب ، وأساءوا إلى سمعة مصر في الداخل والخارج ، ومهدوا الطريق للتدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، حتى آل الأمر إلى تعيين وزيرين أجنبيين في الوزارة أحدهما إنجليزى للمالية والثاني فرنسى للاشغال ، وفرضهم الرقابة على المالية المصرية ، وإنشاء صندوق الدين ، لقد أدى كل ذلك إلى نشأة الصحافة الشعبية بالمعنى الصحيح للتنفيس عما كان يساور الشعب من ضيق شديد ، وبرم من الحالة السياسية والاقتصادية . ولذلك نشأت صحيفة « نزهة الافكار » لإبراهيم المويلحى ، ومحمد جلال ، وصحيفة « الوطن » لميخائيل عبد السيد وصحيفة « أبو نظارة » ليعقوب بن صنوع . وكان اضطهاد اسماعيل لبعض الصحف الحرة ، وتعطيلها كما حدث مع صحيفة « نزهة الافكار » سببا في نزوح بعض الصحفيين الأحرار إلى الخارج . وإصدار صحفهم بعيدا عن مصر في باريس ومن هؤلاء يعقوب صنوع ، وأديب اسحق ، وحمال الدين الافغانى ، والشيخ محمد عبده ، في عهد توفيق .

(١) - الحرب الروسية التركية :

ومما ساعد على نمو الصحافة الشعبية ، نشوب الحرب الروسية التركية في عهد

اسماعيل ، وكانت مصر مشتركة فيها بستة آلاف جندي . كان لها اثار بعيدة المدى على تفكير الناس واتجاه الصحافة الشعبية ، فقد كانت هذه الحرب أول مسألة خارجية اهتم بها المصريون ، لانها تتصل بأمر الدولة صاحبة السيطرة عليهم . وكان الاجانب في مصر يقرأون الصحافة الأوروبية الواردة من الخارج ، وفيها تفاصيل الحرب ودقة الاخبار . وكان هؤلاء الاجانب يتحدثون إلى المصريين بتفاصيل تلك الحرب ، فكانت هذه الروايات تجد أذنا صاغية . وعندئذ قامت الصحافة الشعبية بتقليد الصحافة الغربية ونشرت تلك الاخبار ، واشتدت المنافسة بين الصحف المصرية بين مؤيد ومعارض ، وكانت المجادلات الصحفية في ذلك الوقت أول حدث في تاريخ الصحافة الشعبية ، وبذلك تغير الاتجاه الصحفي التقليدي في الاقتصاد على نافه الاخبار وغشا . وقد أثرت هذه الحرب على الصحافة الأوروبية نفسها وظهرت أهمية المراسلين الحربيين ، وكان ذلك حدثا جديدا على حياة الصحف التي لم توظف مراسليها مديين وحربيين على نطاق واسع قبل تلك الحرب . كذلك تطور أيضا فن الرسم لتصوير المعارك الدائرة بين الروس والأتراك ، وهي حرب تعتبر شبه عالمية إذ اشتركت فيها أكثر من دولة . لقد أثر كل ذلك في نمو الصحافة الشعبية ولفتت الحرب أنظارها إلى الدول الأجنبية والاهتمام بالاخبار الخارجية .

(٢) - الأفغانى والصحافة الشعبية

إن الحروب الروسية التركية كانت حجر الزاوية في تطوير الصحافة الشعبية إلى صحافة حرة . كما كان ظهور الزعيم الشرقي الفيلسوف جمال الدين الأفغانى الأثر الفعال في تقوية التيار الفكري الحر . وهو الذى أوحى لعقوب بن صنوع بإصدار مجلة « أبو نظارة » أقدم الصحف الهزلية المصونة في الشرق ، كما أوحى إلى أديب اسحق لإنشاء جريدة « مصر » في القاهرة ، ولم يكن الأفغانى فضل الإيحاء والاشارة بإنشاء هذه الصحف وحدها بل كانت له فيها المقالات الممتعة . كما أسهم في نقل الصحافة الشعبية إلى مصاف صحف الرأى .

ولما كانت الحكومة في ذلك العصر خريصة على عدم إثارة الأزمات مع الدول الأجنبية ، فقد أنشأت منذ عهد سعيد إدارتين للمطبوعات أحدهما للصحف الوطنية والأخرى للصحف الأجنبية . وكانت تكيل بكيلين ، فبينما كان ناظر الخارجية (المختص بشئون المطبوعات والصحافة في ذلك الوقت) يلغى أكبر صحيفة عربية وطنية بحجة قلم كان يتردد في إنذار صحيفة أجنبية .

وقد ازدادت حدة الاضطهاد في عهد توفيق للصحافة وإنذارها بالاعلاق والتعطيل ، وقد أقدمت الحكومة على نفى جمال الدين الأفغاني من مصر ، وكان ذلك بداية في صدور المنشورات السرية التي تكشف فضائح ذلك العهد واستبداد الحكومة ، وجشع الممولين الأجانب ، وكانت سببا في توزيع الصحف التي كانت تصدر في الخارج سرا في مصر بمعونة بعض قادة الفكر من الوطنيين .

ويضاف إلى ذلك ، أن كانت بعض الصحف المصرية أو المتمصرة تعتمد على إحدى القنصليات الأجنبية كالقنصلية الفرنسية ، أو الإيطالية أو الروسية ، وكان هذا من الأسباب التي مكنت هذه الصحف من البقاء رغم ما كانت تعانيه من عنف الحكومة أحيانا ، ومن هذا الصحف صحيفة " الاهرام " أقدم الصحف المصرية المعاصرة ، إذ كانت تعتمد على القنصل الفرنسي وتحتوى به من الحكومة ، وكذلك جريدة " المقطم " بوق الانجليز في مصر .

وأدى اضطراب الحالة السياسية في مصر في عهد توفيق إلى إصدار قانون المطبوعات عام ١٨٨١ ذلك القانون الذي يتسم بالرجعية والتضييق على حرية الصحافة وتعجيز الصحفيين ، وكان غرض المشروع من هذا القانون هو الحيلولة دون إنتشار أفكار معينة من طبيعتها زيادة الحالة السياسية تعقيدا أو توترا .

فاذا علمنا أن الصحافة في مصر لم تكن واسعة الانتشار في ذلك العهد ، وأن الجماهير كانت لا تزال في جهل مطبق ، وأن الشعب كان في حاجة إلى المزيد

إلى الصحف لأمكان التهرؤ به فى حى أن قانون المطبوعات يعوق إصدارها ،
تبين لنا مدى استبداد الحاكم فى سن هذا القانون الرسمى .

والصحف الشعبية فخل عظيم على نشر المطابع ، فقد أسس عبد الله أبو
السعود أفندى مطبعة « وادى النيل » بحروف شديدة الشبه بحروف مطبعة بولاق
ثم عاد فأعد لها قاعدة جديدة تميزت بها . وأنشأ صاحبها الأهرام مطبعة عام
١٨٧٥ ، بقيت تكبر مع الزمن حتى أصبحت من أكبر مطابع مصر والشرق
جميعا .. (٢١) .

٣ - الثورة العربية والصحافة :

وكانت الثورة العربية من أهم العوامل السياسية التى أثرت فى الصحافة
العربية وقد قامت الثورة بإزاعة أحمد عرابى (١٨٨١) وأعدائه ضد العثمانيين
واللهاد ، مطالباً بحقوق الشعب والدستور . ففى خلال الثورة نشأت عدة
صحف جديدة عن أهداف الثورة وتوازرها ، ومن هذه الصحف صحيفـة
« الطائفت » التى كان يحررها عبد الله النديم . وقد قامت معارك بين جريدة
« المنيد » وهى جريدة من جرائد الثورة العربية باغت حماسها غايةا ١٨٨٢ .
واتخذت خطة جديدة نحو الشاميين فى مصر ، فهى تكتب المقالات تطلب من
الحكومة فصلهم من وظائفها لانهم غير خليقين بأن ينتسبوا اليها ، وإذا عاتبها
الشاميون من أصحاب الصحف ردت عتابهم فى منطق لايسف وفى عبارة مهذبة
بيد أنها عنيفة قاسية . ولم يكن « المنيد » موقفا فى هذه الحملة التى جاءت فى
وقت اشتدت فيه الحصرمه بين الخديو ووزارته ، فاضطر كثيرون من الشاميين
أصحاب الصحف ، وأصحاب الاعمال الى الهجرة من مصر ، وساء ذلك صحيفـة
« الطائفت » لسان حال العربيين الرسمى ، فكشبت مقالا بعنوان « المصريون
ولشاميون » تندد فيه بمن خلق هذه الازمة ، وتسمى مهاجرة الشاميين إلى

بلادهم نزوحاً سيئاً دون بعده . ولكن لم تعد الثورة تحتل صحفنا معارضة ، وكانت أشد استبداداً من حكومة رياض ، (٢٢) وأصبحت جريدة « الطوائف » التى كان يحررها كاتب حاد الطبع ، نابغ فى الإنشاء وهو عبد الله النديم « هى الجريدة شبه الرسمية . ثم أصدر النديم صحيفة أدبية تسمى « التنكييت والتبكييت » فى ٦ يونية عام ١٨٨١ فى حجم كتاب عادى .

ثم تخرجت الأمور فى مصر قبيل الاحتلال البريطانى بثلاثة أشهر تقريباً ، فتدخلت الدولتان (الانجليزية والفرنسية « بمذكرة تطلبان فيها استقالة الوزارة البارودية ، وإبعاد عرابى ، وبعض خاصته عن مصر ، وإعادة السلطان المطلق إلى الخديو توفيق ، وقد ترتب على هذه المذكرة استقالة الوزارة وتأليف النظارة الراجية ، ودخل فيها عرابى باشا وزيراً للحربية ، ثم تطورت الحوادث سراعاً ، وحدثت مذبحة الاسكندرية ، وانتقل الخديو إلى المنفى فى ١٩ يونية عام ١٨٨٦ ، واعتصم بها حتى قضى الأمر باحتلال مصر وتسليم العرابيين .

٤ - الاحتلال البريطانى والصحافة

ومنذ ضربت الاسكندرية ، وانحاز الخديو إلى الانجليز حين احتلوها أصبحت فى مصر صحافتان ، صحافة القاهرة تمثلها « الوقائع المصرية » والطوائف ، — وقد عادت إلى الحياة — وما لىها من صحف الحزب الثورى . وصحافة الاسكندرية يقود زمامها الشيخ حمزة فتح الله فى جريدة « الاعتدال » يحمل فيها على عرابى ورجاله . ويقول عبد الرحمن الرافعى « المؤرخ المصرى » عن تاريخ الاستعمار ووسائله « ان الاحتلال البريطانى بعد فشل الثورة العربية قد أفسد حياة المصريين ، وحياة الصحافة المصرية وأن المعتمد البريطانى كان يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة ، ويوعز إلى الحكومة بأن تضيق الخناق على الصحافة تارة ، وتخفف عن علوانها تارة أخرى ، وهو يستلهم فى سياسته المصلحة البريطانية

طبعاً ، ويعتمد على قوة جيش الاحتلال ، ففي بدء الاحتلال لم يكن اللورد دوفرين المعتمد البريطاني يكثر بما تنشره الصحف المصرية ، وكان يعتبره من التوافه ولذا أطلق لها العنان دون خشية لخطرها ، وأغلقت الحكومة تطبيق قانون المطبوعات زمناً ، ولكن عندما تشتد حملة الصحافة على الاحتلال وأعوانه وينهض الحزب الوطني نهضة بزعامه مصطفى كامل تلجأ الحكومة إلى هذا القانون في سنة ١٩٠٩ . وتعطل صحيفتي الحزب « اللواء » ، ثم « العلم » ، ثم بيت الإنجليز الفتنة بين عنصرى الأمة بعد إغتيال بطرس غالى رئيس الحكومة برصاص شاب مسلم هو إبراهيم ناصف الوردانى ، ويدسون من يقيم مؤتمراً فى أسبوط من الأقباط ، وآخر فى مصر الجديدة من المسلمين فى سنة ١٩١١ . (٢٣) والشقت الصحف تبعاً لذلك شيعاً ، فبعضها يهاجم المسلمين والبعض الآخر يهاجم الأقباط .

وقد رأى اللورد كرومر العميد الإنجليزى أن يحارب الصحافة بالصحافة . فأوعز إلى أصحاب « المقتطف » أن ينشئوا صحيفة يومية سياسية تنافس « الأهرام » ، وتعارضها ، وتحمى المصالح البريطانية ، كما كانت الأهرام تؤيد المصالح الفرنسية . فتقدم يعقوب صروف ، وفارس نمر ، وشاهين مكاريوس إلى إدارة المطبوعات فى ١٨ أبريل عام ١٨٨٨ ، بالمرافقة على إصدار جريدة المقطم .

وحصلوا على الترخيص فى ٢٩ أبريل ١٨٨٨ ، غير أن تاريخ المقطم « فى سنواته الأولى ينقض ما جاء فى ترخيص أصحابه وتقول فى ذلك جريدة « الشعب » ، وهى تؤرخ « للمقطم » أنه « إنجليزى » صرف وكل أعمال الحكومة ممدوحة لديه ، وهو يترجم ويطببع تقرير المعتمد . ويقول محمد بك فريد « أن الإنجليز أنشأوه ، ليدعرو سياستهم » . ويقرر الأستاذ أمين عبده المحامى أن المقطم دأبت على التعرض للخديو ، فأراد أن يقدمها للحاكم بمقتضى قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ ، فأعلن كرومر أن هذا القانون قد جبه قانون العقوبات فى المادة

٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وهو لا يوافق على تقديم المقطم للقضاء ،
لأنه من أنصار حرية الرأى ، وحرية الصحافة ، وأن هذه الحرية من قواعد
العدالة التى جاء بها الإنجليز إلى مصر .

وتقول عنها ، الإتحاد المصرى ، وهى إحدى معاصراتها فى ١٢ سبتمبر
١٨٨٩ ، أن هذه الرقطة ، المقطم ، تحاول الجمع بوقت واحد بين المتحالفين فى
تؤلف تارة بالمقال ، وتستعين بالتدليس والخداع حتى تخيل للبصريين أنها عريقة
الحسب وأن بينها وبين رجال مصر قرابة ونسب

ثم صدرت جريدة « المؤيد » الوطنية لتقف أمام « المقطم » الإنجليزية .
وصدر بجانب المقطم صحيفة « الاستاذ » لعبد الله النديم ، صدرت أسبوعية ،
وقد برم بها اللورد كرومر فأمر بإغلاقها كما فرض على صاحبها مغادرة مصر .
وكذلك صحيفة « المنار » لمحمد رشيد الرضى فى ١٥ مارس عام ١٨٩٨ . ثم وقعت
حادثة دنشواى فهاجمت الصحف ، وهاجمت الإنجليز بعنف ، واستطاع مصطفى
كامل أن يزلزل سلطان كرومر عقب حادثة دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ ، إذ
قاد حملة صحفية لمدة شهرين فى الصحف المصرية وفى صحف أوروبا وخاصة فرنسا
فى جريدة التيفيجارد لإثارة الرأى العام الاوروبى والمصرى ، ونجح فى ذلك وتم
عزل كرومر من منصبه فى ١١ يوليو ١٩٠٦ .

٥ - الحرب العالمية الأولى - وعودة ١٩١٩

وجاءت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) ففرضت رقابة صارمة على الصحافة
وكانت معظم الصحف الوطنية مثل « الشعب » و « المؤيد » و « الجريدة » قد
اختفت من الميدان ، أما الصحف الأخرى التى استمرت فى الصدور مثل « الأهرام »
و « المقطم » فلم تستطع البقاء إلا بما اصطنته من ظروف .

وخرجت مصر من الحرب العالمية الأولى وقد فرضت عليها الحماية البريطانية فأخذ المصريون يطالبون بحقوقهم في الحرية والاستقلال ، وجلاء الجيش الإنجليزي من وادي النيل . وكان يتزعم الحركة الوطنية في ذلك الحين سعد زغلول رئيس حزب الوفد ومؤسسه . عندئذ قررت الحكومة البريطانية تنمية من البلاد وإرساله إلى جزيرة مالطة ، معتقدة أن هذا الإجراء سيهدىء من ثورة الغليان الوطنى . ولكن الغليان الثورى لمشتد ، وانقلب إلى ثورة عارمة من جميع أنحاء البلاد في عام ١٩١٩ .

وعلى أثر إعلان الهدنة ، ووقوع هذه الأحداث الهامة ، هبت الصحف الوطنية تعبر من جديد بجرأة وصراحة عن مشاعر الرأى العام . ولما كانت الصحافة المصرية قد أصبحت ذات صوت مسموع بعيد الأثر ، فقد صدرت الأوامر بخلق الجرائد المتطرفة ومنع ظهور صحف جديدة ، فاجأ الصحفيون إلى حيلة غريبة ترويحاً لأفكارهم ، وتحريضاً الأهالى على الإستمرار فى المقاومة فطبّعوا نشرات وكراسات بدلا من الجرائد ، ووزعوها على القراء والمشاركين عوضاً عن صحفهم المعتلة تحت عناوين كتب .

فلما صدر دستور ١٩٢٣ الذى يقرر حرية الرأى وحرية الصحافة والحياة البرلمانية ، دخلت الصحافة مرحلة جديدة من حياتها إذ نشأت الأحزاب السياسية وأصدرت صحفها الجديدة تعبر عن آرائها ، وأخذت هذه الصحف يناوئ بعضها بعضاً ومن أهمها جريدة البلاغ لعبد القادر حمزة . وتعرض الدستور للخطر بتعطيله تارة ، وإستبدال دستور جديد به تارة أخرى . وكثرت المظاهرات والاضطرابات الداخلية من أجل الدستور الأصيل حتى أعيد للعمل به في عام ١٩٣٥ ، وقد وجدت الصحافة فى هذه الأحداث مادة دسمة للأخبار والمتملات وزاد إنتشارها يوماً فيوماً .

٦ - الحرب العالمية الثانية

وقامت الحرب العالمية الثانية ، وفرضت على الصحف الرقابة من جديد ، ثم رفعت بعد الحرب ، وفرضت ثانية أثناء حرب فلسطين ، ثم بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وتستمر بعد ثورة الجيش أياما ثم ترفع في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ثقة في وطنية رجال صحافتنا العزيزة واعتمادا على حكمتهم ، ثم يجهز الحاكم العسكري في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ للرقيب العام أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها ، وعلى رسائلها السلوكية واللاسلكية متى اقتضت هذا اعتبارات الامن العام . ومن ذلك فرض الرقابة على الصحافة أثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ .

وقد لوحظ أن الصحافة المصرية قد تغيرت تغييرا تاما في طريقة تحريرها وسياستها منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، فقد ناصرت القضية المصرية ، وقضية فلسطين والنضال العربية عامة ، وتناضل من أجل الاستقلال والحرية متوابعات بلعمان مراحل المفاوضات مع بريطانيا من أجل الجلاء وتقرير مصير السودان ، وأنها ناصرت حركة التحرير . وأشادت ببطولة النضاليين في منطقة القنال ، وأنها باركت ثورة الجيش السلمية التي طهرت مصر من الطغيان والفساد . وكانت الصحافة سلاحا فعالا في نجاح الثورة ، وتوطيد أقدام الجمهورية في مصر (٢٤) .

اضطهاد الحكومات المتتالية للصحافة

ولم تسلم الصحافة المصرية منذ نشأتها من عسف الحكومات المتعاقبة، وتقدم كثيرا من الصحفيين الأحرار إلى المحاكمة الجنائية ، وترج بهم في غياهب السجون، وتشرد من خلفهم الأسر والأبناء . وقد ظل الحال هكذا حتى أُنشئ مجلس الدولة في عام ١٩٤٦ ، فكان في وجوده بعض الحماية للصحافة من عسف الحكومة .

وفي عام ١٩٥٠ فكر وزير الداخلية ، وكان يومئذ (فؤاد سراج الدين) في اتخاذ جملة خطوات صارمة لا لتقييد حرية الصحافة وحسب ، بل أيضا لإخفاء جرائم فاروق ورجال قصره حتى لا يقف الجمهور المصرى على الحقائق السوداء التى تمس رجال الحكم فى القصر . وذلك بأن أعد مشروعا لمنع الصحف من نشر أخبار القصر ، وأخبار الرافصات اللواتى كن يراففن فاروق فى تنقلاته . ولما هاج الصحفيون فى شجاعة ضد مشروع القانون هذا فكر (فؤاد سراج الدين) فى مشروع آخر عام ١٩٥٠ هو « قانون الاشتباه السياسى » ، كى يصبح الصحفى مشتبه حتى يمكن إثبات تهمة عليه ، ولكن الصحفيين استطاعوا أن يثدوا هذا المشروع وهو فى المهد .

ومن علامات التشدد فى القانون المصرى القديم تلك المواد الرجعية التى أدخلت على قانون المطبوعات عام ١٩٣١ فى عهد وزارة إسماعيل صدقى . والى قصد بها حماية الحكومة والملك من هجمات الصحف عن طريق تقييد الصحافة . وتبيح هذه المواد تعطيل الصحف أو مصادرتها إداريا أو بحكم قضائى . وهكذا كانت القوانين المصرية تميل إلى التشديد على الصحافة ، وكانت تفرق بين الجريمة التى يرتكبها الصحفى والجريمة التى يرتكبها غيره من المواطنين من حيث تشديد العقوبة . ولهذا فقد أفرد باب خاص بجرائم النشر فى قانون العقوبات يقضى بفرض أقصى العقوبات على جرائم السب والقذف . ونتيجة لهذا التشدد حرمت الصحافة من انتفاعها من ميزة المحاكمة على درجتين لإبتدائية واستئنافية فضلا عن إحالة جرائم النشر إلى محاكم الجنايات يعتبر من قبيل الارهاب للصحافة والتشكيل بالصحفيين الأحرار .

وكل هذه القوانين كانت تجسافى روح دستور عام ١٩٢٣ الذى كفّل حرية الرأى وحرية الصحافة ، فى حدود القانون ، لكن الحكومات أساءت استغلال

الفقرة الأخيرة، فحورتها لصالحها وتطرفت في تفسيرها. وهذه الأوضاع كانت تجعل الصحافة في مصر حبراً على ورق في كثير من الأحيان .

الصحافة المصرية في عهد الثورة

ما إن أعلنت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ حتى رحبت بها جميع الصحف على الإطلاق، وانقلبت بعض الصحف التي كانت تمجد عهد فاروق بن عشيبة وضحاها إلى مسبحة بمحمد قادة الثورة مباركة العهد الجديد ، وقد تركت الثورة الحرية التامة للصحف بإدنى الأمر في نشر ما تريد دون أن تفرض عليها أية قيود ، غير أنه لما رأت تهادى بعض الصحف في استغلال هذه الحرية بشكل يسيء إلى أوضاع البلاد ، فقد عمدت حكومة الثورة إلى وقف بعض الصحف ، وتنظيم الصحافة تنظيمياً قوياً . فأوقفت جريدة « المصري » وحوكم أصحابها ، وصدر الحكم بالاستيلاء على كل ما يملكونه .

ثم أخذت الصحف المصرية تنغزل شيئاً فشيئاً إلى أن بقي في الميدان ثلاث صحف يومية فقط في القاهرة هي « الأهرام » ، و « الأخبار » ، و « الجمهورية » ، ومن الصحف الأسبوعية روز اليوسف ، صباح الخير ، المصور ، الجليل ، أخبار اليوم ، وطني ، السكواكب ، حواء ، آخر ساعة (وقد اختفت الجليل قبل صدور مجلة ، هي ، التي ماتت هي الأخرى ، بعد عدة أعداد ، لأنها لم تسكن تمثل مجتمعنا إذ كانت تقليداً للمجلة « هي » الفرنسية) وأغلقت كذلك « الحقائق » بعد ذلك لاشتراك صاحبها في مؤامرة لقلب نظام الحكم) .

وقد جرت عدة محاولات لوضع دستور للصحافة ينظم المهنة ويرفع من مستواها ويجعل لها حدوداً وقيوداً معينة غير أن هذه المحاولات لم تنجح في البداية ، وظلت صحافة القاهرة رغم خضوعها للنافسة التجارية منسجمة مع توجيه الدولة الرسمي ، وأصبحت تنقيد بصورة جهرية وأساسية بالخطوط

السكبرى للإرشاد القومى ، وهناك ملاحضة تهدد الإشارة إليها ، وه أن جريدة
 و الأهرام ، قد أصبحت الجريدة شبه الرسمية للجمهورية ، كما أن جريدة الأخبار
 لم تكن تقل عن الأهرام تفيداً بالتوجيهات الرسمية والتعبير عن كل ما يتعلق
 بنشاط السلطات والدولة . أما دور روز اليوسف ، وأخبار اليوم ، والهلل ،
 فقد إستغلت الحرية الممنوحة لها فى براعة فائقة ، إما لدس ناعم على الثورة ،
 ولسكنه جارح مؤلم ، وإما لنشر التحقيقات الجذبية والصور الفاضحة التى تستوى
 المراهقين وتستثيرهم ، وكانت تلجأ بعض الصحف إلى الأسلوبين معاً .

وظل الحال كذلك إلى أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً فى ٢٤ مايو
 ١٩٦٠ بتحويل ملكية الصحف دار الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف
 إلى الاتحاد القومى (الاتحاد الاشتراكى العربى الآن) وقد وصفت القرار بأنه
 تنظيمى ، إستهدف رفع مستوى الصحافة وجعلها أكثر تعبيراً عن الشعب . ونص
 القرار على أنه لا يجوز لأى شخص أن يعمل فى الصحافة بدون ترخيص من
 الاتحاد ، وفيما يلى نص القرار الهام —

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم الصحافة

باسم الأمة .

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى المرسوم بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٢٦ .

وعلى المرسوم التشريعى رقم ٥٣ المؤرخ فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، الصادر

فى الاقليم السورى بتنفيذ قانون المطبوعات العام .

وعلى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الأقاليم السوري .

قرر القانون الآتي

مادة (١) : لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومي (الاتحاد الاشتراكي الآن) ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون المجلات والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية ، ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والتقابات . وعلى أصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون

مادة (٢) : لا يجوز العمل في الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومي . وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٣) : تؤول إلى الاتحاد القومي ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها وينقل إليه ما لأصحابها من حقوق . وما عليهم من التزامات ، وذلك مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقاً لأحكام القانون . صحف دار الأهرام ، صحف أخبار اليوم ، صحف روز اليوسف ، صحف دار الهلال . ويعتبر من ملحقات الصحف بوجه خاص دور الصحف ، والآلات والأجهزة المعدة لطبعها أو توزيعها ومؤسسات الطباعة والإعلان ، والتوزيع المتصلة .

مادة (٤) : تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضوين يختار أحدهم مالك الصحيفة ، ويختار الاتحاد القومي العضو الآخر . ويصدر قرار بتشكيل اللجنة من رئيس الجمهورية .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات ، وبعد سماع أقوال ذوى الشأن وتسكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة (٥) : يؤدى التعويض المشار إليه فى المادة السابقة سندات على الدولة بمائة مئرها ٣ بالمئة تستهلك خلال عشرين سنة. ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها .

مادة (٦) : يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة.

مادة (٧) : يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

مادة (٨) : لا يجوز للشخص أو الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها . كما لا يجوز لأى موظف أن يقوم بأى عمل من الأعمال الداخلة فى اختصاص مجلس الإدارة أو العضو المنتدب إلا بتفويض منه .

مادة (٩) : يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون مديرا أو مشرفا أو مودعا لديه أو حائزا لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسة المتصلة بها أو يكون دائئا أو مدينا لها أن يقدم العضو المنتدب بياناً بذلك مشفوعاً بالسندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (١٠) : يعتبر باطلا كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة (١١) : كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة (١٢) : يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (١٣) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره .

وجاء في المذكرة الإيضاحية الملحقة بالقرار الجمهوري

ان ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لامناص منه في مجتمع تحدثت ضرورته ، ولاعتباره : مجتمعاً ديمقراطياً لإشتراكها تعاوياً ، بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام الاتحاد القومي بتوجيه العمل الوطني الإيجابي إلى بناء المجتمع ، على أساس من سيادة الشعب ، وتحمله بنفسه مسؤوليات العمل لإقامة هذا البناء .

وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الستة للثورة . باعتباره أحد الطرق إلى إقامة ديمقراطية حقة فإن هذا يتبعه بالتالي ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها معاً لا ينكره أحد . ووجود أي سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تمنعها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة أبناء المجتمع ، كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

وقالت المذكرة ، إنه ليس هناك من يحادل في أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية وهي الصحافة هي العاصم من هذه الانحرافات ، كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل وهي حق الشعب في أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار ، وحقه في إبداء رأيه فيها ، وتوجيهها بما يتفق وارادته .

وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها في المجتمع الجديد ، بإعتباره جزءاً من التنظيم الشعبي الذي لا يخضع للجهاز الإداري ، وإنما هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي ، ومجلس الأمة (٢٥) .

الميثاق الوطني والصحافة

٢١ مايو ١٩٦٢

وقد قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

وقد أبرز الميثاق مرامي القانون وأهدافه . وبلورها في العبارات الآتية :

« إن حرية النقد ضاعت في هذه الفترة بضيق حرية الصحافة ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التي وقفت بالمحصلة الحرة النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت في هذه المحظورات إلى حد كاد أن يجعل الظلام دامساً ، وشاملاً .

إنما طبيعة التقدم الآلى في مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثراً لا يقل في صورته عما أحدثته قوانين القمع والسكوت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى في مهنة الصحافة وإحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات الحديثة ، وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة .

إن الصحافة في هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لصالح الاقطاع ورأس المال ، أو إذا

أعتمدت إعتقاداً كلياً على رأس المال المستغل الذي كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولاً في اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التي وقفت سداً حائلاً دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة . ثانياً .. بتزايد إحتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد في قدرتها إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل ، وأن تتلقى منه (وليس من جماهير الشعب) وحيها ، وإتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

(من الباب الخامس - الديمقراطية السلبية)

وان النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ، ولقد كان أخطرها ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتي في المنظمات السبانية تسلك العناصر الرجعية اليها .

كذلك فقد كانت منيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

إن إستبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

لانه يعطى أوثق الضمانات لحرية الإجتماع ، وحرية المناقشة ، وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لها في نفس الوقت إستقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم ، فقد إستزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ، ويمكن أقوى الضمانات لقدوتها على النقد .

إن الصحافة بملكية الإتحاد الإشتراكي العربي لها ، هذا الإتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، وقد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك ، خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها .

إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب ، لتكون حريتها بدورها إمتداداً لحرية الشعب .

(من الباب الخامس)

إن الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة وبذفس المقدار فإن القضاء الحر ضمان نهائي وحامهم لحدودها .

إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هي التعبير عن الفكر في أى صورة من صورته ، كذلك فإن حرية الصحافة ، وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

إن الديمقراطية السليمة بمفهومها العميق ، تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها إلى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيباً أميناً على أداة الإرادة الشعبية ، شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية .

(من الباب السابع - حول الإنتاج والمجتمع)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

رسالة الصحافة من الميثاق حتى البيان

رسالة الصحافة

(من الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢ حتى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨)

إن كل تضيق على الصحف لا يكون من شأنه إلا إيفار الصدور وإتقلاب الحال إلى عكس المراد . وإن العبرة ليست بالنصوص الدستورية أو الإتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل حرية تداول الأنباء ، وإنما العبرة بتطبيقها تطبيقاً صحيحاً سليماً ، يتفق مع الروح التي أملت بها .

وقد أوضح قانون تنظيم الصحافة كل الخطوات التي تكفل للصحافة حريتها ، ثم لاجتماع الرئيس جمال عبد الناصر مع رؤساء التحرير ، تركيز صورة الصحافة ورسالتها التي تبدو مهروزة في مجتمع يتغير بناؤه الإجتماعي ، إلى بناء ثوري ، وأعلن عدة ملاحظات هامة لشكى تتضح الصورة والمفهوم الحقيقي للصحافة في المرحلة الجديدة .

ثم جاء الميثاق بعد ذلك ليؤكد الخطوط العريضة لرسالة الصحافة وحريتها . ولكن ليس من شك في أن الصحافة لا يمكن أن تترك حرة طليقة تمرح كيفما شاءت ، تتعدى على حقوق الأفراد والجماعات والهيئات . فكل حرية تقابلها مسؤولية ، وهذه المسؤولية لا بد من أن ينظمها قانون . وبما أن القوانين تصدرها البرلمانات والمجالس النيابية ، فإنه لا محمل للخوف من القوانين على هذه إذا خلعت النيات ونزهت النفوس عن الأغراض الذاتية ، وتطهرت الاحقاد الشخصية تجاه الكتاب الصحفيين الذين يهاجمون الفساد هجوماً شديداً ، ولا يبنون من ذلك سوى المصلحة العامة ، ويثير نقدهم اللاذع السلطة التنفيذية على وجه

الخصوص ، وقد يمتد أحياناً إلى السلطة القضائية والسلطة التشريعية ، فالصحافة تعتبر نفسها سلطة رابعة فوق هذه السلطات الثلاث جميعاً ، هي سلطة الرأى العام .

وإذن حرية الصحافة ليست مطلقة على أى حال ، ثم أن الحرية « المثالية » للصحافة لا تعدو كونها سلطة « نظرية » فن الوجهة « العملية » نرى أن الحرية « لسيية » ، ولذلك تختلف المقاييس من شعب إلى آخرون دولة إلى أخرى ، ومن دستور إلى دستور ، ومن زمن إلى زمن . فهذه الحرية تخضع للظروف والأحوال العامة للشعوب من سياسية واقتصادية وثقافية . وكلما إستقر النظام الديمقراطي ، وتوازنت فيه سلطات الدول الثلاث توازناً حقيقياً ، إستطاعت الصحافة أن تنال حريتها ، المثالية .

ولكى تحصل الصحافة على حريتها وتؤدي رسالتها على الوجه الأكمل في خدمة المجتمع والأفراد ، ينبغى أن يعرف الصحفي واجبات مهنته ، ويحافظ على آدابها . وأن يكون ضميره هو الرقيب عليه في كل ما ينشره على الناس . إذ كيف تعطى الحرية لمن لا مبادئ لهم ، ولا قيم أخلاقية ، وكيف تمنح الحرية لمن ينهشون أعراض الناس والأسر ويعيشون على حساب صحفهم « الصفراء » المليئة بالفضائح ، والجنس ، والتفاهة ، والإثلال .

إذن ماذا حدث للصحافة المصرية بعد قانون تنظيمها ، وصدر الميثاق ، وكيف أدت رسالتها ؟ .

لقد كانت الكلمات جميلة ، والمبادئ سامية تلك التى ذكرها الميثاق . ولكن أين التطبيق ، ومن هم الذين سيطبقون ويحولون الكلمات والمبادئ الرفيعة إلى عمل وفعل . إنهم هم الذين كانوا بالأمس يمدحون الأحزاب ، ويفرشون الأرض

بالورود أمام زعماء الإقطاع والرجعية، كيف يمكن هؤلاء أن تتغير إيديولوجيتهم بين لحظة وأخرى، كيف تنذر مبادئهم وقيمهم التي اعتنقوها بمجرد أن يقرأوا كلمات هادفة، أو يسمعوا ملاحظات — حتى ولو كانت من رئيس الجمهورية — كيف يمكن هؤلاء أن يتنبؤوا بتلك السرعة. والعجيب أن هؤلاء كانوا يتربعون على أخطر مراكز القوى في الصحافة المصرية. لذلك ظلت الصحافة مستمرة في عنادها، بل زادت من عنادها وبدأت في تضليل الرأي العام عن طريق نشر «السرطان السكروى، والتغاهاة والجنس... إلى أن وقعت النكسة.

وتساءل... ماهى القيم التي كسان هؤلاء الصحفيون يؤمنون بها. وماذا كانت رسالة الصحافة في نظرهم. إن الصحافة كانت رسالتها تتلخص — في نظرهم — في أنها «تجارة»، أو «صناعة»، ولذلك كان الذين يعملون في تلك الدور من رؤسا، تحرير وعبرين وعبرين ومراسلين ومندوبين ليسوا صحفيين، وإنما هم كسبة أجراء «بتلك الدور التجارية» وليست الدور الصحفية، «لا حول لهم ولا قوة» ولا رأي لهم ولا شخصية، وإنما هم «عمال مسخرون» في تلك المؤسسات الصناعية التي تتخذ من الصحافة وسيلة لجمع المال عن طريق «الإعلانات»، والتشهير بمن لا يدفع «أجرة السكروت» تلك المؤسسات التي كان يسيطر عليها هؤلاء الرأسماليون.

وكان أصحاب تلك الدور «دور الصحافة الصفراء» لا يستطيعون أن يغيروا اتجاهات صحفهم، التي اعتمدت على الإثارة لتوزيع كميات كبيرة من الأعداد، لكي يحصلوا بعد ذلك على ربح وفير من الإعلانات. «مترسمين خطوات المدرسة الأمريكية الرأسمالية الحديثة». وكان هؤلاء الرأسماليون يعتمدون على الشباب الهش، الغير مثقف، المناش في الدراسة الجامعية ليكون كمنقلب القطر..

في نهش أعراض الناس ، وإطلاقه كيفما يشاءون لتهديد من يقف أمام أغراضهم ويتصرف هؤلاء الثيبان ، بفقدان الرأي والمعارضة ، أى يطيعون أوامر أسيادهم طاعة عمياء ، وكلما لاذت فترة طاعتهم أغدق عليهم الاسياد المنح والمكافآت ، والقاء الاضواء على أسبائهم ليكونوا نجوم الصحافة اللامعة . أما المثقفون المتعلمون الذين يعارضون مخططاتهم وحملاتهم الصحفية التي لاتهدف إلا إلى الإثارة الوضيمه فقط ، فهؤلاء يظنون في د قبر الصحافة ، عقابا لهم ، وتجميد مرتباتهم إلى أدنى حد .

وعندما رأى المسؤولون لانحرافات بعض الصحف ، عينوا بعض المسؤولين في الاتحاد الاشتراكي للإشراف على تلك الدور . ولكن وقع صدام بين هؤلاء المسؤولين وبين هؤلاء الصحفيين الذين لم يؤمنوا بعد بالتغيير الجذري في بنسالم المجتمع . وقد إنتهى صراع أحد هؤلاء الصحفيين - وهو مصطفى أمين بانحرافه ، واشتراكه في إعطاء معلومات لدولة أجنبية عن أسرار الدولة .

فقد نشرت الصحف المصرية (يوم الخميس ٢٢ يوليو ١٩٦٥) في صفحاتها الأولى بيانا للنائب العام أعلن فيه أنه تم القبض على الأستاذ مصطفى أمين في قضية هامة ، وقد أمر النائب العام بحظر نشر أى أخبار بشأنها . وفي يوم الجمعة ٢٣ يوليو ، نشرت الصحف بيانا ثانيا للنائب العام جاء فيه : أنه تم القبض على "جورس تايلور أوديل ، ضابط المخابرات الأمريكى وهو من ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وذلك في القضية المتهم فيها الصحفى مصطفى أمين ، وقد أفرجت النيابة عن الضابط الأمريكى بعد التحقق من صفته الدبلوماسية ومن أنه يعمل ملحقا سياسيا بالسفارة الأمريكية . وتم تقديم مصطفى أمين إلى محكمة أمن الدولة العليا ، وحوكم ، وصدر الحكم بإدانته وسجنه خمسة وعشرين عاما في أوائل ١٩٦٦ .

ولكن العبرة ليست باعتقال أفراد أو سجنهم أو إصدار أحكام الإعدام ضدهم وإنما العبرة بالقيم والمبادئ الفاسدة التي ينبغي أن تجمت من جذورها .
والذي حدث بعد ذلك أن ظلت تيارات وإتجاهات صحفية معادية للفكر الثوري تغمر المواطن العربي بكل ما يبعده عن الواقع الملوس ، وتغيير لإتجاه الرأى العام في مصر خصوصا ، وجهة بعيدة كل البعد عن الاستعداد لمعركة وشيكة الوقوع مع إسرائيل . فقد غمرت كل المواطنين موجات عارمة من الهوس السكروى ، ونشرت الصحافة المصرية بلا إستثناء « سرطان السكر » بين المواطنين ، وقد تعاونت معها أجهزة الاعلام الرسمية ، وخاصة التليفزيون الذى يعتبر المسئول الاول في تميميع الرأى العام ، وتغيير مساره عن الخط الطبيعى لمواجهة تحديات الاعداء في الداخل والخارج .

وكان عام ١٩٦٦ واولائل عام ١٩٦٧ ، من الفترات الهامة الخطيرة التي قامت بها الصحافة المصرية - عن قصد أو غير قصد - بعملية تضليل الرأى العام المصرى ، وهدم العلاقة بينها وبين التنظيم السياسى الممثل في « الاتحاد الاشتراكى العربى » الذى يمثل بدوره قوى الشعب العاملة . وكانت علاقة الصحافة من الجماهير الشعبية وحركتها العامة ، وباقتصاد الشعب وثروته مشيرة للانتباه . تنسم بالسلبية وبعدم الإيمان العميق بالمعالم التي أبرزها ميثاق العمل الوطنى (مايو ١٩٦٢) ومن أهم هذه الملامح لإقرار المركز القيادى للعمال والفلاحين ، وضمان أن يكون لهم ٥٠ ٪ في جميع مؤسساتنا السياسية والتنشيلية كضمان لتقدم الثورة في طريق الاشتراكية وأن توجه الاهتمامات لمشاكل العمال والفلاحين ، لآلامهم وآمالهم لمطالبهم . لمساهماتهم البناءة في إقامة الحياة الجديدة . فما هو موقف صحفنا السكبرى من العمال والفلاحين ؟ .

ويجب على هذا السؤال في بحث تحليلي أحد كتاب مجلة الكاتب . (١) فيقول:
 الشيء المذهل حقاً هو أن صحيفتيينا الكبيرتين (الاهرام - الاخبار)
 تسكadan تخوان فعلا من أى شيء يتعلق بالعمل . وليسك من يشاء بمجلات
 الصحيفتين خلال عام كامل (١٩٦٦) بكل ما فيه من مناسبات مباشرة : أعياد
 يوليو - عيد العمال - كلام في الانتاج . . . مؤتمرات الخ . وهي 'جميعاً مناسبات
 تصالح للكلام عن العمال فعبثا سيجد أى شيء ذا قيمة . وتتخذ الصحيفة الأولى
 موقفنا حاسماً ، إذ تخلو تماما من شيء عن العمال ، عدا بضعة أخبار ضئيلة هي في
 الحقيقة أخبار رسمية من نوع ، وزير العمل يصرح . . . أما الثانية فهي أكثر
 مرونة ، في التعامل مع العمال من زميلتها ، فهي تهتم بهم أكثر من الأولى ،
 لعدة أسباب يمكن تسجيلها في تلك الملاحظات .

فهي تنشر القليل من الاخبار والتحقيقات بدافع زيادة التوزيع وليس بدافع
 اهتمام جدى بالشئون العمالية .

• لا تكتسب عن مشكلة - حتى لو كانت حيوية مثل المياه بالنسبة لعمال المناجم -
 إلا إذا جاءت مناسبة استثنائية مثل إفتتاح معسكر تدريب سياسى ، وليس
 بسبب المشكلة ذاتها ، ثم لاتتابع هذه المشكلة مرة أخرى .

• لا تنشر إلا ما يمثل البطولات الفردية . . حتى بين العمال : ان مساهمة آلاف
 العمال في الانتاج وفي تطويره ذلك لا يلفت نظر صحافتنا ، فلا تركز إلا على
 بعض الأعمال الفردية التي وإن كانت هامة وجديرة بالأضواء إلا أنها لا تمثل
 إلا الجزء فقط من جهود الطبقة العاملة .

• لا تكتسب عن العمال إلا بأسلوب المن .. (كيف كانوا وكيف أصبحوا .. كأن
 القانون يحرم على العمال الإشتغال بالسياسة فأصبح العمال سياسيين) .

... نفس الأسلوب الرخيص لإشعار العمال أنهم أعطوا الكثير ، وأصبحوا شيئاً بعد أن كانوا لا شيء ، وكان عمالنا حقاً لم يكن لهم شأن بالسياسة قبل الثورة..

• الميل إلى بحث المسائل المتعلقة بالعمال من زاوية الانتاج ومسؤوليتهم فيه وإثبات تقصير العمال ، بذشر تحقيقات عن التمارض والغياب . . هذه المشاكل وإن كانت حقيقة واقعة إلا أنها ليست سوى جزئية في حياة مجتمعنا ، كما أنها لا تناقش أبداً من زاوية الظروف الموضوعية التي تسببها ، ولا تبذل أى جهود ببناء البحث عن الحلول المناسبة .

(وأعتقد أن الكاتب في هذه النقطة قد خافه الترفيق ؛ إذ أن مائثرته الجريئة من تحقيقات عن أسباب التمارض والغياب بالنسبة للعمال ، كانت نتيجة البحث العلى الذى قامت به جامعة الاسكندرية طوال ثلاث سنوات وأشار إليه الرئيس جمال عبد الناصر في لقائه التقليدى مع أساتذة جامعة الاسكندرية . وهذا البحث عالج أسباب المشكلة ، ووصل إلى جذورها ، ووضع الحلول العلمية التى يمكن تنفيذها على مراحل مختلفة) .

ويستطرد الكاتب ملاحظاته ، فيقول :

وتتم أحياناً إهتماماً زائداً فتُنشر، في يوم واحد (٧/٢٧ / ١٩٦٦) هذه المجموعة من الأخبار ، بدأ تنفيذ التخطيط الجديد لمدينة شبرا الخيمة . كأساس للشركة التى تحقق أكبر زيادة فى الانتاج - ومعسكرات التثقيف السياسى للعمال - مكتبة اشتراكية بالاتحاد الاشتراكي بالقليوبية - ١٨٠ فتى وفتاة من القليوبية يشتركون فى معهد الشباب بأبي قير .

ولكن متى يحدث ذلك ؟ عندما تدفع محافظة القليوبية ثمن ملحق كامل من الاعلانات ! إذن هناك أخبار وأخبار هامة وكثيراً عن العمال ومناطقهم يمكن أن تنشرها الجرائد ، لكن هذه الأخبار يجب حجزها ، حتى يدفع ثمن نشرها !!

ونفس الموقف تتخذه الصحفتان الكبيرتان من الفلاحين ، فن حيث الحكم تسكاد الصحفتان تخولان من الفلاحين وكل ما تنشره لا يعدو الأخبار المتصلة بالقرارات الحكومية أو بنشاط الأجهزة المرتبطة بالريف . . أى بما لا يرتبط أولاً وأخيراً بالفلاحين أنفسهم . الشيء الوحيد الذى تتوسع في النشر فيه بمعدل خبر كل يوم على الأقل هو موضوع مقاومة دودة القطن ، وهو موضوع يتصل بالانتاج القوى والعملية الصعبة وربما كان هذا هو وحده سبب متابعة الصحف له . . وليس مصالح الفلاحين .

وإذا قارنا بين الأولى والثانية هنا أيضاً فيستضح نفس ما تكشف عنه المقارنة في الشؤون العمالية ، أن الأولى تسكاد لا تنشر شيئاً يتعلق بالفلاحين . أما الثانية فأنها تنشر بعض الأشياء بانتظام عن هؤلاء الناس !

وقد عبر صحفى مسئول في هذه الصحيفة في يومياته بتاريخ ٦/٧/١٩٦٦ (٢) عن إعترازه بهذا الاهتمام ، الزائد ، فقال : « وأجد أن أسرة الاخبار ، هى التى قدمت للجماهير - لأول مرة في تاريخ الصحافة - صفحة جديدة بعنوان « ماذا يجرى خارج القاهرة » ، تقدم أخبار وقصص التطور في القرية والمدينة خارج القاهرة . . ولأول مرة تعرف طنطا والمنصورة وبنى سويف والمنيا وسوهاج . . كل القرى المحيطة بها . . صحفيين مؤهلين جامعيين مدربين يقيمون بالقرية المصرية ، وينشرون أخبار دموعها وأفراحها ويقدمون مشكلاتها للجريدة اليومية التى اعتادت أن تركز كل إهتمامها على القاهرة وأهل القاهرة . وبالرغم من أن هذا فعلاً محاولة كان يمكن لها أن تكون شيئاً مفيداً في ربط صحيفة يومية بجماهير الأقاليم إلا أن مدرسة هذه الدار لم تلبث أن حولتها في التطبيق إلى شيء آخر . . ولتلق نظرة على هذه العناوين التى احتوتها صفحة « ماذا يجرى خارج القاهرة » ، خلال شهر واحد ، ثم رى ما تدل عليه .

- محافظة الوادى الجديد ترفض إستقبال السياح .
- هذا الرجل لا يزال ينتظر مليون جنيه منذ أكثر من ١٥ سنة .
- من الذى قتل الشيخ صديق .
- السماء تمطر حلوى فى عيد الثورة بالفيوم .
- عضوة بمجلس الأمة تسكتشف فى الفيوم عيون مياه معدنية على مساحة ألف فدان .

- الاختلاط ممنوع فى أول حمام سباحة فى المنيا .
- فلاحات أسيوط يصيفن فى بور سعيد .
- المفاجأة التى حيرت الناس فى بنها ، قبة سيدى راشد ليس تحتها شيخ .
- القضايا المسروقة بالمنصورة للمسكنة مخدرات المنصورة .
- رئيس مدينة البدارى يتشعبط فى الحلاونة .

وعلق الكاتب قائلا : « واضح من هذه العناوين أن الجريمة قد حولت صهيبيها المؤلفين الجامعيين المدربين - بالتعبير المثلالى الذى يستخدمه الكاتب - إلى موظفين عواصم المحافظات بعيدا عن الريف الحقيقى . . وحولت « أخبار دموع القرية وأفراحها ، إلى عناوين مثيرة تصلح فقط لتلهى سكان القاهرة ، وتثير سخريتهم من أهل الريف . لقد حول باب « ماذا يجرى خارج القاهرة ، مشاكل الريف وآلام وآمال الفلاحين .. الغالبية الساحقة المنتجة من أبناء هذا الشعب إلى مادة للتسلية والطرافة والتطرف ! »

ثم يتعرض الكاتب إلى مشاكل الفلاحين « الرى الدائم ، وبنك التسليف . والدودة والرش وطريق المحاسبة بالنسبة للفلاحين . وكيف وقفت الجريدتان موقف المتفرج ، صامتين تماما ، بينما الريف كله يفلئ ، وتناقش المسكاتب التنفيذية

في الأقاليم ، وأجهزة الحكم المحلي ، ووزارة الزراعة ، هل التسريقات التعاوني ناجح أم فاشل ، من المستفيد الأساسي منه لماذا يتشكك صغار الفلاحين في التسريقات التعاوني . . ماهي حقيقة الحملة التي تشنها برجوازية الريف على نظام التسريقات التعاوني .

صحافتنا والتنظيم السياسي

وبالرغم من الاعتقاد بأن صحافتنا هي أجهزة تابعة للاتحاد الاشتراكي العربي، كتنظيم سياسي ، وأنها ملك كامل له وأنها من المنروضة أن تسكون لسانه المعبر عن أهدافه ورسالته ، المدعم لنشاطه ، والدافع لتطويره .. إلا أنه من الواضح أنها تتخذ موقفا مغالفا لذلك ، يكاد يسكون معكوسا على طول الخط .

إن أبسط ضرورة لتوضيح هذا التعبير لابد وأن يسكون المتابعة على إتساع مساهم لاتساع هذا التنظيم السياسي نفسه .. أي الصورة السكينة .. فإذا عن الحكم في تعبير صحافتنا عن الاتحاد الاشتراكي ؟ .

إن الهيكل التنظيمي للاتحاد يضم : الأمين العام ، فالأمانة العامة ، ثم ١٣ أمانة فرعية ، ثم ٢٥ مكتبا تنفيذيا في المحافظات ، ثم مئات المسكاتب التنفيذية في الأقسام ؛ ثم مئات الجماعات القيادية ، ثم آلاف اللجان العشرية ، هذا عدا تنظيمات الشباب ، واللجان المشتركة بين الأجهزة التنفيذية والاتحاد . من آلاف اللجان والهيئات إذن يتكون الاتحاد الاشتراكي وهذه الآلاف من اللجان لاشك تمارس نشاطا ما - صائبا أو خاطئا ، إيجابيا أو سلبيا - كل يوم . . فكيف ينعكس هذا النشاط في صحفنا ؟ .

إن الجريدة « الثانية » - الأخبار تتم بهذا النشاط على النحو التالي : -

يوم ١ يوليو ١٩٦٦ لائىء

يوم ٢ « ١٩٦٦ ٦ أخبار صغيرة على نصف عمود .

- يوم ٣ يوليو ١٩٦٦ خبرين صغيرين .
- يوم ٤ د ١٩٦٦ خبرين صغيرين .
- يوم ٥ د ١٩٦٦ ٦ أخبار صغيرة .
- يوم ٦ د ١٩٦٦ خبر واحد صغير .

أما المجريدة الاولى ، الاهرام ، فقد نشرت في هذه الفترة :

- يوم ١ يوليو ١٩٦٦ لا شيء
- يوم ٢ د ١٩٦٦ خبر واحد صغير .
- يوم ٣ د ١٩٦٦ لا شيء
- يوم ٤ د ١٩٦٦ خبر واحد صغير .
- يوم ٥ د ١٩٦٦ خبر واحد صغير .
- يوم ٦ د ١٩٦٦ خبر واحد صغير .
- يوم ٧ د ١٩٦٦ لا شيء .

وهل يحتاج الامر الى تعليق ؟

الاعلانات والصحافة

لسكن ، لماذا تتخذ صحافتنا هذا المرقف الغريب من قوى الشعب الاساسية ، ومن التنظيم السياسى للبلاد ، قبل ذلك وبعده ، لماذا تستمر امراض الصحافة الرأسمالية فيها ، رغم كل سنوات الثورة ، ورغم اتجاه مجتمعتنا نحو الاشتراكية . ويرى كاتب البحث ، أن السبب الرئيسى لهذا الوضع الخطير إنما يكمن فى الاقتصاد الذى تقوم عليه هذه الصحافة .

فصحافتنا تعتمد فى إقتصادياتها على فكرة « التمويل الذاتى » . فهى لا تمول عن طريق ميزانيات أو إعانات تدفع بواسطة الدولة أو إحدى مؤسساتها .. كما أنها لا تمول من حصيلة إيرادات تنظيم سياسى أو أجهزة نقابية أو اجتماعية كما يحدث فى بعض البلدان . وإنما عن طريق حصيلتها من التوزيع والاعلانات ، وأوجه النشاط التجارى الأخرى التى تمارسها (شركات التوزيع - الطباعة التجارية ... الخ) .

وبناء على هذا التمويل الذاتى تعتبر صحافتنا مستقلة تماما عن كافة أجهزة الدولة والقطاع العام ، متميزة عن كليهما . وهو الاستقلال الذى يمثل الأساس الحقيقى لفكرة عدم التدخل فى شئون المؤسسات الصحفية ، وعدم خضوعها للوائح المختلفة المعمول بها فى القطاعات الأخرى ، وهو ما يعطيها حق التمتع بإمكانيات إستثنائية من كل شيء .

وقد تركزت معظم إعلانات الصحف فى القطاع العام وخاصة فى المناسبات القومية أو العامة . ولسكنه تبين أن هناك إعلانات تنشر بلا أى ضرورة لذلك ، كإعلان عن سلعة غير موجودة فى السوق بالمرة ، أى أن الإعلان - فى كثير من الأحيان - نوع من الاسراف لامبرر له ، ولا نتيجة منه إلا تحميل المشروعات

المنتجة بمزيد من النفقات ، تحملها بدورها لمنتجاتها ، فيكون إرتفاع الأسعار والأضرار بالمستهلكين .

لنكن ماهي حدود المبالغ التي يتم فيها هذا الاسراف ؟ لقد خاطبت النيابة الادارية ٢٤ مؤسسة عامة بخصوص المبالغ التي تنفقها سنويا على الدعاية والاعلان. وتلقت إيصاعات من ١٨ منها .. بلغت المبالغ المرصودة في ميزانيتها والشركات التابعة لها حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات إذن فهناك عدة ملايين من الجنيهات تزيد عن العشرة ملايين تنفق بدون دراسة علمية لاحتياجات المؤسسات لقيمة الاعلان . وبجئت النيابة الادارية في القضية ٢١٧ / ١٩٦٤ ، وسألت عددا من المسؤولين ، لمعرفة ما الذى يحكم نشر الاعلانات في شركات ومؤسسات القطاع العام . فتبين أن التوريل بالاعلان ، صار فى الواقع سلاحا مضادا للقطاع العام ، يعزله عن الشعب بقدر ما يعزل الشعب عن العاملين فيه . وقد دأبت بعض الصحف على تركيز الهجوم على القطاع العام ، دون نقد بناء ، وقد أشار الرئيس إلى ذلك عدة مرات في عديد من خطابه .

أما بالنسبة للحكم المحلى ، فقد ابتكرت الصحف أسلوب الملاحق الخاصة بالمحافظات ، تنشر فى الصفحة الأولى صورة المحافظ ، وتملا صفحاتها بالشمام على جهوده ، وتشيد بشكل مشروعات المحافظة التي هى خير وبركة ونقله جديدة وثورة .. الخ ، ثم تقبض الثمن آلاف الجنيهات .

ولقد كان هذا الأسلوب موضع نقد رئيس الوزراء الذى أشار إليه أحد الصحفيين فى يومياته يوم (١٢ / ٧ / ١٩٦٦) متناولا المسألة كلها قال : .. والموضوع الثانى الذى تعرض له رئيس الوزراء للصحافة فى مؤتمر المحافظين عندما طلب سيادته من المحافظين عدم نشر إعلانات فى الصحف عن نشاط

المحافظة . فقد لاحظ بحق أن هذه الاعلانات تنال في إبراز الجوانب الحسنة ،
وتقدم أرقاماً نموذجاً الدقة . وينتهي الأمر إلى عدم تصديق الجماهير لما تدعو
إليه هذه الإعلانات .. لقد تطورت هذه الإعلانات إلى صورة يأبأها وينفر
منها المجتمع الاشتراكي . وحدث أكثر من مرة أن سافر بعض المحافظين للصلاج
في الخارج فإذا بالصحف تظهر بعد عودتهم وفيها صفحات إعلانية كاملة من
مؤسسات وهيئات المحافظة تهنيء المحافظ بسلامة الوصول .. ، بل تطور الأمر -
وهذا شيء طبيعي - إلى الحد من حرية النشر عن مواطن نقد في محافظة ما .. لأنها
قدمت إعلانات إلى المجردة بالآلاف من الجنسيات .. وهذا يدفع بالصحافة
الاشتراكية في الأسلوب الرأسمالي الذي يحمي مصالحه عن طريق الإعلان .. ولكنني
قرأت أن بعض السادة المحافظين يتممون الصحافة بأنها تفرع الإعلانات بأسلوب
التهديد بنشر المساويء .. وهذا أبشع إتهام يمكن أن يوجهه .. .

وقد كشفت النيابة الإدارية في القضية التي أشرنا إليها حقيقة هذه الصحافة
الرهيبة .. ، فبالاستعلام عن عدد الصحف المرخص بها في ضوء قانون المطبوعات
الصادر عام ١٩٣٦ ، وقانون تنظيم الصحافة الصادر عام ١٩٦٠ ، أتضح أنها
تزيد على الخمسة . منها في محافظة القاهرة وحدها ، ٢١٩ صحيفة . من بينها
تسع صحف يومية باللغة العربية ، ٥٢ صحيفة أسبوعية بالعربية ، ٢ صحيفة نصف
شهرية بالعربية ، ١٤٩ مجلة شهرية تصدر بالعربية والبقية بجلات دورية . كما
أن من بينها ست صحف يومية بالفرنسية ، وأربع صحف أسبوعية بالفرنسية ،
وأربع أخرى شهرية بالفرنسية ، وثلاث صحف دورية بالفرنسية . وكذلك
بالنسبة للصحف التي تصدر باللغات الأجنبية الأخرى وهي لا تعدو أن تكون
جميعاً ٣٧ صحيفة ما بين يومية ، وأسبوعية وشهرية ودورية باللغات المختلفة .

والقضية التي حققتها النيابة الادارية قامت على أساس سالة من حالات
النصب ، هذه قصتها :

مجلة لإسمها « دنيا الصناعة » تحصل على إعلانات من المؤسسات والشركات
بمبالغ طائلة ، في حين أنه لا تقوم على تحقيق الغرض المرتجى من النشر .

يدعى صاحبها اسكى يحصل على الإعلانات . أن مجلته توزع عشرة آلاف
نسخة ، وأنها توزع في ٢٤ دولة في آسيا وأفريقيا وأوربا والأمريكتين-في حين
أنها لا تطبع أكثر من ٢٠٠ نسخة توزع على الشركات المعلننة نفسها . وأنها تصدر
عددا كل ٣ أشهر .

يعمل بها عدد من المحتالين أصحاب السرايق الذين يعتمدون على الخداع في
الحصول على الإعلانات وقد كشفهم واحد منهم لإختلاف معهم ، فأرسل بشكوى
تحتوى على هذه الوقائع إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . . وهكذا بدأ
التحقيق فى القضية . فإذا كشف التحقيق فيما يتعلق بموضوع التمويل ؟ .

لقد ثبت أن هذه المجلة قد إحتوت فى أعدادها السبعة الصادرة فى الفترة من
أبريل ١٩٦٣ حتى أغسطس ١٩٦٤ « نشرات إعلانية لجهات متعددة بلغت ١٩٣
من بينها مؤسسات عامة ، وشركات تابعة لها . وهيئات حكومية ، كسكك حديد
مصر ، وهيئة النقل العام ، وهيئة البريد ، ومحافظتى دمياط والبحيرة ، ووزارة
السد العالى . . وقد بلغت المبالغ المدفوعة فيها ٥٢ مليا و٩٤ و٢٤ ألف جنيه ،
دفعت منها شركة واحدة ٧٦٠ مليا و١٧٤٢ ألف جنيه من مجموع ميزانية الإعلان
التي دفعتها لكل الصحف خلال العامين ، والتي بلغت ٢٤٩٠٥ ألف جنيه .

وفى بحث قدم إلى المعهد العالى للدراسات الإشتراكية (٣) عن [الإعلان فى
الصحافة المصرية] انتهى الى أنه « اذا علمنا أن ميزانية الإعلانات فى القطاع العام

هى عشرين مليون جنيه ، ورصدنا ميزانية لإعلانات الصحف الكبرى التى يمتلكها الاتحاد الاشتراكي ، والتي يمكن أن تؤدي خدمة حقيقية للجمهور ، فوجدنا أن دخلها كلها من الاعلانات يكاد يصل إلى ربع هذا المبلغ . أى أن ١٥ مليونا من الاجنبيات تخرج من ميزانيات القطاع العام لتذهب أو جزء كبير منها إلى صحف وهمية ، بعضها مؤسس على النصب والاحتيال . أى أن ١٥ مليونا من الاجنبيات ، من أموال الشعب الكادح ، تبدد .. ليس فقط على اعلانات غير حقيقية لسكر أيضا على صحف غير حقيقية .

هل يمكن - والحال كذلك - أن نبرىء الذين يتصرفون في هذه الاموال داخل القطاع العام .. وهل هي صدفة أن يستغل الشعب لهذا الحد ؟

وفي داخل المؤسسات الصحفية ، يترك الاعلان آثاره السلبية ، وبصورة أسوأ مما يتركها في ظل الرأسمالية . ففي ظل النظام الرأسمالي ، تعتمد الصحف على مندوبي الاعلان النشطين ، في الحصول على الاعلانات .. أكبر قدر من الاعلانات في مواجهة الصحف الخاصة . وبناء على ذلك تدفع العمولة كحافز لهؤلاء المندوبين لبذل أقصى جهد في تأدية مهمتهم . وفي ظل هذا الوضع - وبنفس النظر عن كل شروبه - فإن أسلوب العمولة يكون مقياسا حقيقيا لجهد مندوبي الإعلان ، كما أنه ضرورة لازمة لاستمرار النشاط الاعلاني .

أما عندنا فإن الوضع غير ذلك ، فالمعلن هو القطاع العام أو الاجهزة الحكومية ، وهي تعلن بصورة روتينية وفي كل الصحف تقريبا . أى أن عمل مندوب الاعلان لم يعد أكثر من رسول الصحيفة ، لابرار عقد النشر ، وليس أكثر من ذلك .

إلا أن مؤسساتنا الصحفية مصرة على إبقاء نظام العمولات كما هو ، بل

وتطويره اشتراكيا على النحو التالى : واحتجاز نسبة (تصل فى دار روز اليوسف مثلا ، وهى تختلف عن بقية الدور الأخرى ، إلى ٣١,٨٥ ٪ من قيمة الاعلانات المحصلة موزعة على الصورة التالية ١٥,٤٩ ٪ عمولات - ١٣,٦٠ ٪ - مرتبات ٢,٧٦ ٪ مصروفات أخرى) .

أى أن تلك الخسة ملايين التى تخص المؤسسات الصحفية الكبرى تذهب لقسم الاعلانات الذى لا يصنع شيئا ذا بال فى مقابل ذلك . أما الإضافة الإشرائية التى أدخلتها مؤسساتنا الصحفية على نظام العمولات الرأسمالى ، فهى مساواة بين أفراد القسم فى الحصول على نسب ثابتة من اعلانات لم يجلبها كل أولئك الأفراد ، وأيضا من الاعلانات التى لم يجلبها أى أحد بالمرّة ، كالاعلانات التى يحضرها الأفراد ، أو تصل بالبريد ، أو ترسلها مؤسسة من المؤسسات مباشرة إلى الصحيفة .

لقد تحولت الاشتراكية على أيديهم إلى أخذ بدون عطاء ... إلى أجر .. وأجر ضخم ، بدون عمل .. إلى طينيلية ١ .

هكذا ظلت صحافتنا طوال تلك المدة ، لا تعرف الإتجاه السليم ، لىكى تؤثر فى الرأى العام وتوجهه لتحمل المسؤولية ، لمواجهة الخطر الإسرائيلى ، وإذا كانت هناك عدة أقلام صحفية هادفة ، فإنها قد تلاشت وسط التيار العنيف الذى انحرف بالصحافة وبالتالى انحرف بإتجاه الرأى العام عن العدو . هذا التيار هو .. السطحية ، وإغراق احساس الجماهير ، ومفهومهم فى دوامة كرة القدم ، وإظهار نبرة التعصب الكاذب ، حتى لقد أدى هذا التعصب الأعمى إلى صدام بين المتفرجين والشرطة ، ومات وأصيب عدد من الأشخاص نتيجة لهذا الهوس . وأصدرت الصحف أسبوعيا ملاحق خاصة لكرة القدم ، وسلطت الأضواء على لاعبي الكرة بحيث أصبحوا كالأبطال ، وخصصت لهم الصفحات الكاملة ، بحيث أصبحت

صورة البطولة في ذهن شبابنا .. هي صورة لاعب كرة القدم ، وأصبح حديث الشباب المنفضل هو حديث المباريات ، وأخبار لاعب الكرة الفلاني الذي اشترى أحدث سيارة ، والذي تنهات عليه الفتيات. وتبارت الصحف في هذا الهوس الكروي ، بحيث لم يتبق إلا أن يكتبوا عن أحلام لاعبي الكرة وهم نيام .

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان لأول وهلة .. لماذا انحدرت صحافتنا إلى هذا المستوى .. وضللت الرأي العام المصري إلى هذا الحد ؟ هل هو الجري وراء زيادة التوزيع .. أم ماذا ؟ .

لقد تحولت بلادنا إلى ملعب كرة قدم كبير .. يتبارى فيه الناس بالسكلام فقط ، وبالتعصب الأعمى . وضاعت ، بل واختفت نهائيا القضية الأساسية التي من أجلها نشد الأحزمة على البطون ، لنشترى السلاح . قضية فلسطين السلبية والصراع رهيب بيننا وبين إسرائيل وليدة الصهيونية العالمية . وبينما كانت الصحافة المصرية غارقة في هذا الهوس الكروي ، وكذلك أجهزة الاعلام ، كانت الصحف الصهيونية وأجهزة الدعاية الإمبريالية ، تمهد الطريق أمام الرأي العام العالمي لما تخططه إسرائيل وتدبره في الخفاء ، منتظرة ساعة الصفر . وكانت تدرس بعق وبأسلوب علمي كل شيء هناك . وعرفت أن الصحافة المصرية قد ساعدتها أكبر مساعدة لالتحلم بها في تخدير الرأي العام المصري بمخدر الكرة والتفاهة والجنس . وكانت إسرائيل تعرف أيضا الانحراف والفساد الذي أصيبت به مراكز القوى ، والأمن في البلاد . لقد درست كل شيء عنا ، فكريا ، وعقائديا ، وعسكريا ، واعلاميا . وقامت فعلا بقياس الرأي العام المصري ومدى استعدادده للصمود أمام ماسية ومون به من عمليات حربية واسعة . وعندما تجمعت لديهم كافة البيانات عنا ، وجدوا أنها فرصة نادرة ، ولذلك بدأت تحرشاتهم على الحدود مع سوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة .

النكسة ... والصحافة المصرية

وقبل ٥ يونيو ، كانت صحافتنا المصرية تسير هادئة ، وعلى وتيرة واحدة ، اللهم بعض التحقيقات والصور عن قواتنا العسكرية على الحدود . وبينما كانت الحالة العامة متازمة ، وفي حالة حرب فعلا ، لم تتخذ الصحف صفة « إعلانات الطوارئ » ، بين صحفييها ، والاستعداد الكامل للملاحقة التطورات الخطيرة التي تتابع كل يوم بل كل ساعة . بينما كانت الصحف الموالية للصهيونية ، وخاصة في أمريكا ، فرنسا وإنجلترا ، تحقن الرأي العام العالمي الذي خدرته طوال خمسة عشر عاما ، الحقنة المركزة ، حتى لا توقظه المناسجات ... أو حقيقة إسرائيل كنقطة انطلاق الأمبريالية في منطقة الشرق الأوسط ، أو حقيقة أطماع إسرائيل التوسعية ، وهي التي تتظاهر أمام الرأي العام العالمي طوال السنين الماضية أنها كالحل الرديح ، المهدد كل لحظة بأن تلتهمه الذئاب العربية الكثيرة التي تحوطه من كل مكان .

هكذا عبأت الصحافة الصهيونية كل طاقاتها ، وقدراتها لتحطيل الموقف المتأزم في الشرق الأوسط ، لصالح إسرائيل طبعا ، وخاصة « إغلاق مضائق إيران » ، بينما صحافتنا أكتفت بنشر الأخبار عن قواتنا المسلحة ، وتطورات الموقف ، دون تحليل سياسى عميق ، وكانت مهمتنا صعبة إذ كيف نقوم بعملية إيقاظ الرأي العام . وخاصة في مصر - بسرعة ، بعد تلك الغفوة خلال الحديث عن الكرة ، والجنس ، ونشر الأخبار التافهة ؟

ووقعت النكسة .. فإذا كان موقف الصحافة المصرية أيام المعارك ،
وبعدها ؟

لقد قامت إسرائيل والقوى المعادية لنا ، بشهر أعنف حملاتها النفسية قبل وأيام المعركة .. وبعدها . مستخدمة في ذلك كل وسائل الحرب النفسية من نشر

الاشاعات ، والا كاذيب ، والتشكيك في منجزات الثورة ، وإطلاق النكاهات والنسك ، للسخرية من القرات المسلحة التي هزمت ، ومن الجيش عموما ، حتى ينفصل الشعب عن قواته المسلحة التي هزمت في معركة . وبذلك تتدخل الجبهة الداخلية ، فيسهل عندئذ تحقيق أهداف المعركة ، ومن أهمها سقوط جميع أنظمة الحكم التقدمية ، والعودة فورا إلى أحضان الاستعمار الجديد والإمبريالية ، والاحتكارات الرأسمالية . وتدعيم السكان الإسرائيل على أرض فلسطين ، عن طريق « مائدة الصلح بين العرب وإسرائيل ، وبذلك تذب قضية فلسطين إلى الأبد . وتعود منطقة الشرق الأوسط - حسب خيالات « البيت الأبيض » ، في واشنطن - إلى مزرعة خصيبة مليئة بالآبار البترولية تحت سيطرة ونفوذ الاحتكارات الرأسمالية ، وتحت رحمة أطماع إسرائيل التوسعية « من النيل إلى الفرات » .

وبعد النكسة ، نشرت عدة مقالات وأبحاث عن أبعاد المعركة وأثرها في البناء الاجتماعي والسياسي والفكري للثورة وفي مقال عن « الصحافة والمعركة .. والحرب النفسية » (٤) قال كاتبه معلقا على ما قامت به صحافتنا أيام ٨،٧ يونيو ، وكذلك الدور الذي قامت به الاذاعة ، وناشد المسؤولين عن أجهزة الاعلام في بلادنا من صحافة واذاعة وتليفزيون ، ألا يعودوا بصحفنا واذاعاتنا وتليفزيوننا إلى الأوضاع السابقة للمعركة ، لتسكن المعركة حدا فاصلا بين مناخ إعلامي يشيع الترف والدعة والسطحية ، ومناخ إعلامي يحشد المهتم ويث القيم السليمة ، ويقوى من صلابة الشعب أفرادا وجماعات ، ومن تآزر فئاته ويدفع من معنوياته ، ويسمو بأحاسيسه وتطلعاته ويدعم من ثقافته . إن الفارق بين المناخين هو الفارق نفسه بين الحرب النفسية التي تشنها علينا زعيمة الثورة المضادة في العالم ، وبين الاعداد النفسى السليم للواطن المكافح ذى الرؤيا الواضحة والتصميم الاكيد

على أن يعيش حراً أو يموت حراً . لتسكن صحافتنا نورا يضيء وجانعات
للإنسان العربي الجديد الذى صهرته المعركة وأبرزت حقيقة معدنه الأصيل الصلد
الذى لا يلين .. لتسقط المدرسة الصحفية الأمريكية .

ثم انشغلت صحافتنا بعد النكسة فى وضع تخطيطات جديدة لمواجهة مسؤوليتها
فى المرحلة الصعبة المرة . بينما ظلت قياداتها كما هى ، وكأن شيئاً لم يحدث ، وكان
الاحتلال للأراضي العربية لم يؤثر فى نفوسنا وبغيرها . ثم انشغلت أيضاً فى
محاکات الثورة وقضية الطيران ، وكشف القناع عن مؤامرة قلب نظام الحكم
الذى كان يتزعمها المشير . . لقد كانت صحافتنا ، بل كل المسؤولين مشغولين فى
إصلاح الأوضاع ، وتهئية الظروف لمواجهة المعركة القادمة ، بعد إتمامه الشعب
يوم ٩ ، ١٠ يونيو ، معلناً تصميمه على المقاومة ، وإزالة آثار العدوان ، كان
كل شيء مشغولاً بالجبهة الداخلية ، وكذلك الصحافة المصرية . بينما كانت صحافة
الصهيونية العالمية ، تواصل تغطية الحقيقة التى انكشفت عن إسرائيل بعسده
يونيو . مؤانها لم تسكن حلاً كما صررتها للرأى العام العالمى ، بل بمجموعة هائلة من
الضبايع الجائعة ، وانكشف شعار النازية الجديدة فى إسرائيل . وظلت هذه
الصحف التى تحتكرها الشركات الصهيونية ، تحاول أن تمويه ، وتضلل الرأى العام
العالمى ، بنشر التحقيقات المصورة فى مجلة لايف ، عن إنتصارات إسرائيل التى
تمثل الحضارة الغربية ، وأنها وليدة التقدم التكنولوجى ، بينما العرب على العكس
من ذلك . وحاولت تلك الصحف بكل الوسائل أن تخفى الحقائق والجرائم التى
ترتكبها إسرائيل ضد المواطنين العرب ، بل وقد وصل حد استهتار هذه الصحف
بالرأى العام العالمى أن نشرت مجلة لايف ، تحقيقاً مصوراً عن عودة العلاقات
السعيدة بين العرب واليهود فى القدس . . محاولة أن تضلل الرأى العام العالمى ،
بأن مات يومه يونيو ، كان عبارة عن عودة العلاقات السعيدة بين العرب واليهود ،

ولكن وكالات الأنباء ، اضطرت الى نشر أخبار المقاومة الفلسطينية على العالم ، وأنباء الفدائيين ، الذين قرروا استعادة الأرض المحتلة شبرا شبرا ، وألا يجعلوا قادة النازية الجدد ، يهناون بما وصلوا اليه ، وقد فجروا السيارة التي كان يستقلها « موسى ديان » ، وزير الدفاع الاسرائيلي ، فحولوه الى مزقة بشرية مشوهة ، كدليل ، لإصرار العرب وخاصة أبناء فلسطين على استعادة الأرض السليبة .

ولكن الرأي العام العالمي ، ليس بالسذاجة والبلاهة بحيث يصدق الأكاذيب التي ترسل الصحافة الصهيونية العالمية نشرها . وأعلن الرئيس الفرنسي « ديغول » ، أن فرنسا لن تمد اسرائيل بطائرات الميراج التي كانت قد تعاقدت بتصديرها اليها . بل وقف موقف يتسم بالشجاعة والجرأة ، ضد تيار الصهيونية ، وأصر على موقفه لأنه تبين أن اسرائيل ضيعة أمريكية فوقف بجانب الحق .. بجانب العرب في كل الممارك السياسية التي خاضتها الدول الأمريكية في مجلس الأمن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة . وغيرت انجلترا موقفها بعض الشيء ، وكذلك عدد كبير من الدول الأوروبية التي كانت مخدرة بسموم صحافة الصهيونية .

وكانت أمام أجهزة الاعلام عندنا أن تخوض معارك عنيفة في الداخل وفي الخارج . فبالنسبة للداخل كانت مشغولة بمتابعة ما يجري في محكمة الثورة ، وما انكشف من حقائق مذهلة أثارت سخط الرأي العام العربي - وخاصة في مصر - ولكن بعض الصحف انحرفت باتجاهات الرأي العام بالنسبة لما يدور في « محكمة الثورة » ، الى اتجاه مليء بالإفمارة ، وروح المناسرات والمسلسلات ، متناسية الاهداف السياسية التي من أجلها كانت محكمة الثورة « علنية » . وقد شرح الرئيس ذلك في الكلمة التي ألقاها في الصحفيين العرب أثناء عقد « مؤتمر الصحفيين العرب الثاني » ، وذلك يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ قال : « ... محكمة الثورة علنية لحكمة .. كان من الممكن أن تكون محكمة الثورة سرية في جميع جلساتها - ولكننا أردنا أن تكون

المحكمة علنية لأننا نعتبر أنها عملية سياسية يجب أن يعلم الشعب النواحي السياسية. ويجب أن يعلم الشعب أن هناك انحرافات علينا أن نقوم بها ، ويجب أن يعلم الشعب أن هناك أخطاء لابد من تصحيحها - كان من الممكن أن نجعلها سرية ولكننا جعلناها على أوسع قدر من العلنية - محكمة الثورة هي محكمة سياسية يمكن عندنا حاولت الصحافة تستغل محكمة الثورة علشان زيادة التوزيع، ونسيت إن العملية سياسية أكثر من أنها عملية إثارة - يمكن أكثر كم يعتقدوا إن إحنا هنا ماسكين الصحافة ١٠٠٪. ومسيطرين عليها مائة مائة - أبدا أنا يوم ما طلعت الصبح ولقيت عنوان إحدى الصحف عن الذهب والفلوس استغربت جدا .. إن معنى هذا ان إحنا بنحول العملية .. قضية سياسية أثرت في مصير البلد، ولها دروس نستفيد منها على مستقبل البلد .. إلى قضية إثارة ، ومحاولة لإظهار أن فلان حاول أن يأخذ ذهب، وفلان حاول يأخذ فلوس ، العملية كما أعتقد لا أظن أبدا أن المشير عامر حاول أن يأخذ فلوس لنفسه ، أو حاول يأخذ ذهب لنفسه ، ولكن إحنا نعرف إن كل شيء مبلغ في حال التآمر ، إذا أراد شخص أن يتآمر فهو يحصل على سلاح ويحصل أيضا على فلوس علشان يستخدمها في إنجاح هدفه ، الفلوس هنا زى الدبابات وزى العساكر وزى الضباط ، فتصوير العملية أنها عملية فلوس هو تصوير خاطيء ، العملية عملية سياسية ، (٥) .

مؤتمر الصحفيين العرب الثاني (٦)

لقد كان من المحتم والضرورى بعد النكسة، أن توحد جهود الصحافة العربية، لتقف أمام قوة الصحافة الصهيونية ، حتى لا تؤثر على رأى العام العالمى والمحلى، دون أن تلقى أية مقاومة . لذلك عقد مؤتمر الصحفيين العرب الثانى (١٠ - ١٥ فبراير ١٩٦٨) ، واشترك فيه عدد كبير من الصحفيين العرب من كافة البلاد

العربية ، لبحث وإعداد خطة دور الصحافة العربية في الأيام المقبلة ، والأمة العربية تحتاج مرحلة دقيقة من مراحل حياتها ، خاصة وأنها تخوض معركة مصيرية ، وأن هذه المرحلة تفرض على الصحفيين إعداد استراتيجية إعلامية مدروسة سداها ولحمتها الأسس العلمية والنفسية في تحريك الجماهير ، واستغلال الأحداث في التعبئة المعنوية ، وفي التعبئة الفكرية ، وتسكين جميع أجهزة الاعلام وتسخيرها في كشف وجه العدوان البشع . ان أجهزة الاعلام وعلى رأسها الصحافة تعتبر من أمضى الأسلحة في تعبئة الجماهير ، والتأثير عليها وجدانيا وعقليا ، وحملها على إتخاذ رأى معين وسلوك معين الامر الذي يحتم علينا أن ننظم خططنا الاعلامية على أسس علمية تعتمد على المنطق العميق ، والاسلوب الهادى الرصين في الاقتناع ، والتحليل الواقعى للتيارات السياسية .

وقد أرسل الرئيس جمال عبد الناصر كلمة موجهة إلى أعضاء المؤتمر جاء فيها (٧) أيها الاخوة .

أحييكم وأرحب بكم ، وأرجو لمؤتمركم أن يكون نجاحه إضافة جديدة لعدتنا في هذه المرحلة العصيبة والطارئة من تاريخ أمتنا ، والتي أرجو أن نخرج منها ، مع الانتصار بالعبرة التي ننسج منها صياغة جديدة لحياتنا وخطتنا وآمالنا في مستقبلنا .

ولست أريد أن أستبق الأحداث ، أو أن أجعل للتنبؤ مكانا في قياساتنا ، وليكني أو من — إيماني بالله — بقدرات الشعب العربى ، وأثق — ثقتى بالله — أن إرادة الشعب من إرادة الله . صلبة قوية تريد كما أراد الله أن تكون هذه الارض من الخليج إلى المحيط حرية مرفوعة الكرامة مرفوعة الراية .. لقد كانت هذه البقعة مهبط الديانات الثلاث وسوف تعود كما كانت موطناً للسلام والعدالة

والحرية ، محررة من الارادات البربرية والعدوانية التي أغارت على تاريخها في.
الحقبة الأخيرة .

أيها الاخوة :

لأنكم تعرفون واجبكم وتقومون بنصيبكم في المعركة .. وإن الشعب العربي
ليستطلع كل يوم وكل ساعة .. يقيس السكلمة التي تصنعونها .. ويزنها بمختلف
المقاييس والأوزان ، والسكلمة قد يكون لها فعل السحر ، وقد يكون لها فعل
القذيفة إذا ما أحسن تصويبها وإذا ما اختير هدفها .. وفقكم الله لكي تكون
كلماتكم أحسن ما تكون خدمة لأهداف أمتكم وأمايها ، سنداً لها في معركتها
حتى يكتب لها النصر .

والله معكم ... والسلام عليكم ورحمة الله ...

وقد تحددت أهداف المؤتمر ، ودور الصحافة في المعركة ، وأهمية اتحاد
الصحفيين العرب في كلمة نقيب الصحفيين العرب (٨) ..

« لأننا نجتمع اليوم في ظروف غير عادية .. ظروف ما بعد نكسة عسكرية
ضخمة ، أصابت آمال الأمة العربية وكرامتها ومستقبلها في الصميم . وإذا كانت
الأمة العربية منذ يقظتها الحديثة قد أثبتت قدرتها على إمتصاص الصدمات والتغلب
على التحديات ، وإذا كانت الأمة العربية نجحت خلال العشرين سنة الماضية في
تدمير هيكل استعمارية قوية وفي استخلاص حريتها من براثن قوى أجنبية كبرى ،
عبر معارك طويلة ومريرة .. إلا أن هذا التحدي الصهيوني الاستعماري الذي
كرره نفسه بعد ٥ يونيو الماضي قد أثبت أنه ينطوي على كل سمات الغزو الاستعماري
والعنصري ، يحمل في طياته تحدياً من نوع آخر ، وثيق الصلة بمهنتنا ..

فالدولة الصهيونية المغتصبة وثيقة الصلة كما نعلم لا بدول استعمارية تريد أن

تبنى لنففسا رأس جسر فى بلادنا فحسب ، بل بمجتمع صهيونى قوى متغلغل فى كثير من الدول القوية المتقدمة . ومتسلط فيها بالذات على أوعية الدعاية والاعلام والفكر .. من صحافة وإذاعة وتليفزيون ودور نشر ومؤسسات فنون . لقد أدرك العدو الصهيونى أن العالم الحديث متصل متشابك تكاد تربطه أعصاب واحدة .. وأن رأى العام بات يلعب دورا لم يسبق له مثيل فى الاحقاب التاريخية السابقة .. ومن هنا انطلق فى خطة لشيطرة مرسومة لإعطاء العالم صورة كريمة للعرب .. ولزعزعة ثقة العرب فى أنفسهم . ولورجعنا إلى ماطنحت به أوعية الفكر والاعلام فى أوروبا وأمريكا بعده يونيو ، لوجدنا كيف أنها حاولت أن تتخذ من المهرمة العسكرية دليلا لا على وجود أخطاء وازاقص فينا ، إلى جانب الأخطاء والنواقص فى قيم المجتمع الدولى وعلاقاته بل دليلا لإصدار أحكام نهائية مطلقة على كفاءة هذه الأمة وحيويتها وجدارتها بهذا العصر الذى نعيش فيه ..

هذا التحدى بالذات ، يضع على عاتق الصحافة العربية مسؤولية خاصة . يضع عليها إزاء العالم الخارجى مسؤولية مواجهة التجنى ، وبجابهة التزييف ، وحمل مشمل الحقيقة ، مما كانت رياح الاقتراء عاصفة وقوية حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود .

ويضع عليها إزاء أمتها مسؤولية الشجاعة الفكرية التى تجعلها تواجه العيوب وتحلل الثغرات ، وتحرك العقل العربى نحو مزيد من العلم والتنظيم ، وتحفز الارادة العربية نحو مزيد من الثقة بالنفس والثقة فى المستقبل .. ثقة ليس أساسها الاسترخاء والرضا الزائف عن النفس ، ولكن ثقة مستمدة من مواجهة الواقع والقدرة على تغييره وتطويره .

على أننا يجب أن نقرر ، أيها الزملاء أن الحقيقة لا تخترع ، وأنه ليس مفيدا

أن نخترع لأنفسنا حقيقة غير موجودة أو أن نخترع للعالم صيرورة خرافية عن أنفسنا . . . إن الحروف والكلمات لم توجد لكي يشرها الناس فيسكروا ولكن لتسمعهم فينبصروا . . .

أيها الزملاء :

إذا كان لي أن ألخص عملنا في هذا المؤتمر ، فإن المطلوب منا أن نهيب على سؤالين : سؤال خاص بمهنتنا ، وسؤال خاص بشعبنا .

هل ترتبط الصحافة في شتى البلاد العربية بالصلات الوثيقة التي ترفع من كفايتها ، هل تقوم بأي جهد مشترك لتدريب الصحفيين الجدد وإعدادهم لمهنة لا تسكف عن التطور ؟ . هل تجد الصحافة في أقطارها وفي سائر الأقطار العربية التسهيلات والضمانات والحصانات التي يجب أن يجدها ؟ .

إن الغير يعرفون أن الصحافة يحوطها البريق ، وتقترن بها الشهرة ، ولكننا أبناء المهنة نعرف أنها عمل يحرق الأعصاب ، ويختصر العمر ويعرض لشتى المخاطر فهل لدى إتحادنا شيء يشد به أزر أعضائه ويقف به إلى جوارهم ؟ .

وسؤال خاص بشعبنا . . هل نحن نرى أمتنا قادرة على إستيعاب الصدمة والاستفادة منها وتجاوزها ؟ هل نحن نشارك حقا في صنع العقل العربي وفي تعويده صفات الشجاعة والافتتح وحرية الفكر ومواجهة مسؤوليات التحدي الذي يواجهنا ، بل ومسؤوليات الحضارة العالمية التي تتصاعد حولنا بسرعة ؟ . هل نحن لساهم في أن تحول أمتنا آمالها من شعارات إلى حقائق ؟ .

أيها الزملاء الاعزاء :

إن الصحافة في كل مكان ساحتها غفل الأمة ، وشعورها ، هذا هو ميدان

عملها الاصيل .. عقل الامة وشعورها هما في الواقع امانة بين ايدي الصحافة في كل مكان وهي أغلى الامانات . فلتكن ايدينا خلال مؤتمرنا هذا قادرة على حمل هذه الامانة .

وقد ناقش أعضاء المؤتمر عدة موضوعات هامة . منها حرية الصحافة . والعدوان الاسرائيلي وواجبات الصحافة العربية . ودمستور اتحاد الصحفيين العرب والنظام الداخلي له . ومشروع إنشاء المعهد القومي لتدريب الصحفيين العرب . ومشاكل التوزيع والخدمة الصحفية في الدول العربية .

وكانت الجدية سمة هذا المؤتمر الذي استمر سبعة أيام ، وقد اشترك فيه كثير من الكتاب والصحفيين العرب من مختلف البلاد العربية .

من توصيات مؤتمر الصحفيين

بالنسبة لقضية العدوان الصهيوني الاستعماري . يقرر مايلي :

ترجمة الارادة الشعبية العربية التي عبرت عن نفسها ، وتجهدت في وحدة تضال لم يسبق لها مثل في تاريخ الوطن العربي يرفض المؤتمر كل محاولة لتصفية قضية فلسطين تحت أى شعار ، ويرى أن إزالة آثار العدوان يجب أن يكون جزءا من استراتيجية فلسطين عسكريا واقتصاديا وسياسيا .

دعوة الحكومات العربية إلى التصفية العقلية والسريعة لجميع مظاهر النفوذ الاستعماري في الوطن العربي بجميع صوره وأوضاعه سواء أكانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية .

وبالنسبة لدور الصحافة

لن وسائل الاعلام والصحافة العربية تتحمل مسئولية كبيرة وفعالة في التكوين

الفسكري والنفسى للشعب العربى ، وفى تعبئة قادرة على مواجهة متطلبات المعركة ، كما تتحمل مسؤولية كبيرة وفعالة فى شرح القضية العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية منها بشكل خاص على الصعيد العالمى ، لذلك :

١ — فان الصحافة ووسائل الاعلام مدعوة للالتزام بما تقدم من تحديد لطبيعة العدوان وأبعاده ، ومن تحديد لطبيعة معركة مواجهته ولعوامل إحراز النصر فيها .

٢ — بيان خطورة المرحلة والمعركة دون تهويل أن تهوين ، مع الابتعاد عن الدعاية التى تستهدف مجرد الامتهلاك الداخلى والخارجى .

٣ — طرح القضية الفلسطينية فى الصعيد العالمى على حقيقتها كقضية تحرر واسترداد وطن تقع فى نطاقه حركة السكفاح الإنسانية والعالمية فى سبيل التحيز من الاستعمار القديم والجديد ، ومن أجل السلم القائم على العدل ، وكقضية شعب يرفض ويدين التمييز العنصرى والتعصب الدينى ويكافح ضد حركة تجسيم ذلك التمييز وهذا التعصب تاريخيا وواقعا .

ويرفض الفكرة الصهيونية التى تعتبر اليهودية قومية وليست دينيا فحسب ، ويؤكد موقفه التاريخى المبني على التفريق بين اليهود كديانة ، وبين الصهيونية كحركة عنصرية فاشية استعمارية . واتخذ المؤتمر عدة توصيات متميزة منها .

- اشراك الاتحاد العام للصحفيين العرب فى جميع المؤتمرات والمعارض الدولية .

- فتح حوار مع جميع المنظمات والأحزاب والشخصيات العالمية بغية كسب أكبر قطاع من الرأى العام العالمى لوجهة النظر العربية ، مع دعم الاتصالات بالمنظمات التقدمية التى تؤيد القضية العربية .

العمل على الاتصال بالذات التي يصدرها المغتربون العرب في العالم الخارجي، والاتصال بمنظمات الطلبة العرب المقيمين في الخارج وبالجاليات العربية على وجه الإجمال لتجنيدها في خدمة القضايا العربية .

وبالنسبة لإمكانيات التعاون العربي ودور الصحافة فيها يرى المؤتمر :

● الحث المستمر على تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية والثقافية التي تعقد في إطار الجامعة العربية ، وقد لاحظت اللجنة أن هناك عددا كبيرا من المشروعات والاتفاقيات المختلفة التي تعقد في إطار الجامعة العربية ، ويتم عليها الموافقة بواسطة خبراء الاقتصاد والثقافة والتعليم ، ولكنها تراجعه عند التصديق عليها ، وأحيانا عند تنفيذها بمواقف تخلفها الظروف السياسية . ومن هنا ينبغي أن تقوم الصحافة العربية بدورها في بيان أهمية وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ ، وإزالة العقبات السياسية أو المادية من طريقها ، وأوصى المؤتمر بأن تقوم الصحافة العربية بتبادل نشر الأبحاث والآراء التي تخدم هذا المجال تمكينا للرأي العام في أقطار الأمة العربية من متابعتها والإسهام فيها ، وبذلك يخرج الحوار من نطاق الدولة العربية الواحدة إلى نطاق الرأي العام العربي الكامل .

ولذلك ينبغي أن تمد الجامعة العربية وأجهزتها النقابات والاتحادات والمؤسسات الصحفية بمقررات الجامعة العربية بصيغة مستمرة وعامة لتمكين الصحف العربية من الاطلاع عليها ومناقشتها وعرضها على الرأي العام ، وأن تقوم الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب بمتابعة هذه الترسية .

● ويرى المؤتمر وجوب الاهتمام بنشر وتعميق القيم الروحية المتبشرة من الأديان السماوية الثلاثة التي انبثقت دعوتها على الأرض العربية مع إبراز جوهرها الأصيل وقدرتها على دفع قوى التقدم والحضارة والعمل في كل عصر وكل مكان.

- حشد قوى الشعب العربى فى مواجهة التيارات العسكرية المضادة التى تخدم أهداف الاستعمار بأنواعه المختلفة والصهيونية على وجه الخصوص، والتى تمارض مع المصلحة العربية ومحاولات السيطرة على مقدرات الشعوب .
- الارتفاع إلى المستوى العلمى فى بحث وتحليل القضايا العربية وفى التعريف بحقيقة إسرائيل ، وواقعها وأهدافها وأخطارها المرحلية والدائمة .

وبالنسبة للقضايا الوطنية والتحررية فى العالم

يرى الصحفيون العرب أن من أهم واجباتهم تأييد الحركات التحررية فى مختلف أرجاء العالم دون تفرقة لجنس أولون أو دين ، وانطلاقا من ذلك فانهم يعلنون موافقهم من القضايا العربية والدولية بما يلى :

— إن محاولة فصل جنوب السودان عن شماله هى مؤامرة استعمارية صهيونية غايتها ضرب حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا كلها ، ويجب أن تواجه بكل قوة وحزم .

— كذلك فان هوف أسبانيا من المناطق الصحراوية فى المغرب العربى وهى « ساقية الحرام » « وادى الذهب » واقفى وميليليا وسبتة يعتبر تمزيقا لوحدة الأرض العربية ، والتى هى جزء لا يتجزأ منها ، ومن الواجب عودتها إلى وطنها الأم فى المغرب العربى . كما يقضى الواجب بأن تركز عليها الاضواء فى مختلف المجالات الاعلامية والسياسية .

— ويحذر الصحفيون العرب من خطر إحتكارات البترول العالمية وما تستهدف من محاولة استغلال أراضي الأمة العربية وثروتها القومية .

— ويدرك الصحفيون العرب خطورة الوضع فى أرتيريا حيث يمارس الاحتلال الاثيوبى كل وسائل القهر والاضط ضد الشعب الارترى ، حتى حرمانه من تعليم لغتهم الوطنية العربية وفتح الباب على مصراعيه للتسلل الإسرائيلى والنفوذ الصهيونى

والاستعمارى فضلا عن وجود القواعد العسكرية الاميركية الذرية فيها ، بما يهدد سلامة المنطقة وأمنها ، ولذلك فان الصحفيين العرب ينددون بوجود هذه القواعد الحربية ويؤيدون القوى الوطنية في نضالها المسلح لتعود أرتيريا وطننا حرا ليس للصهيونية مقرا ، ولا للاستعمار ممرا .

ويهيب الصحفيون العرب بزملائهم القيام بحملة دعائية صارمة ضد جميع القواعد العسكرية البرية والجوية ، والبحرية حرصا على مصلحة الشعوب وأمنها . وإن وحدة النضال العالمى ضد الاستعمار والإمبريالية تؤكد من جديد وقوف الصحفيين العرب إلى جانب الشعب الفيتنامى البطل في نضاله الجبار ضد الاستعمار الأمريكى الشرس ، الذى لا يتورع عن قصف الأحياء الآهلة بالسكان لإبادة أبنائها دون أى تمييز أو تفریق ، ويطالبون بالنسحاب للقوات الاميركية فورا وعدم التدخل في شؤون الشعب الفيتنامى .

هكذا ، ويشجب الصحفيون العرب سياسة التفرقة العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا القائمة على الجنس ، واللون ، وهذا أسوأ ما يعيب عصرنا الحاضر من أعراض الهيمنة والتخلف . كذلك شأن الزوج في الولايات المتحدة الاميركية ، حيث يلاقون شر أنواع الاضطهاد ، وسوء المعاملة ضد جميع مبادئ الحرية والعدالة والمساواة .

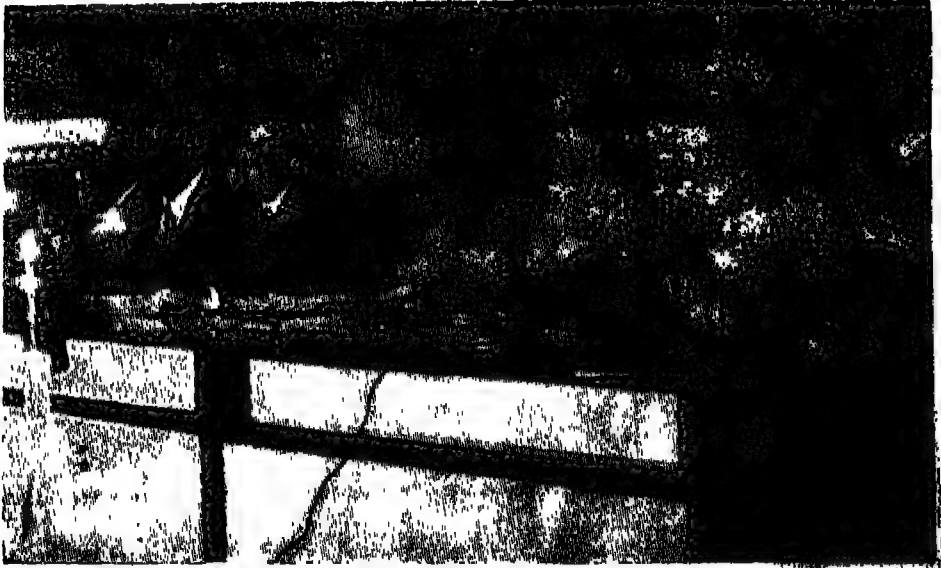
قصة

أول

مؤتمر

صحافة المستقبل

عالم القصة



● من اليمين ليقبل هشاد · حافظ محمود · صلاح جلال · محمد حلى · المهندس مشهور احمد مشهور

لأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية ينطلق مؤتمر لبحث مشاكل الصحافة الإقليمية على مستوى محافظات مصر ، دعا الى هذا المؤتمر محمد حلى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، وانطلق في مركز النيل بمحافظة الاسماعيلية يوم ٢ يونيو ١٩٨٢ . وقد حضره الدكتور صبحى عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة ، والمهندس عثمان احمد عثمان ، والمهندس مشهور احمد مشهور ، وصلاح جلال نقيب الصحفيين ، وعبد النعم عمارة محافظ الاسماعيلية ، وصبرى ابو الجوز ابن عام المجلس الأعلى للصحافة . وحافظ محمود شيخ الصحفيين ، ومحافظ السويس بكير محمد بكير ، وعبد المجيد عثمان رئيس جامعة القناة ، ومجموعة كبيرة من القيادات الصحفية والسياسية والتهنئين بالتصايا محافظات مصر . الى جانب عدد كبير من رؤساء تحرير وممثل الصحافة الاقليمية التى تصدر في جميع محافظات مصر وتبلغ ثلاث جريدة ومجلة .

كان هذا المؤتمر حلما من الاحلام .. إلى أن تحقق ، أصبح حقيقة واقعة ، وأصبحت صحافة المستقبل ، الممثلة في الصحافة الاقليمية .. من القضايا الهامة في المجلس الاعلى للصحافة .

وفي المؤتمر قال محمد حقي رئيس هيئة الاستعلامات .. إن الصحافة الاقليمية أصبحت ضرورة هامة في مجتمعنا حاليا حتى تتناسب مع الزيادة الكبيرة لعدد السكان في مصر (٧٤ مليون) والصحافة القومية الكبرى (ثلاث صحف صباحية وجريدة مساءية) الموجودة عندنا ، لا تتسع صفحاتها لمسا كل الأقاليم في جميع محافظاتنا . ولا يمكن أن نتعالج مشاكل الأقاليم بصورة فعالة . ومن هنا نجد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة الاقليمية من تحقيق التنمية الريفية ، وتشجيع الصناعات ، وتهيئة المفاهيم الديمقراطية بالأقاليم ، وتساعد على التطور والتنمية للبناء الكامل للمجتمع . كما أن الصحافة الاقليمية هي من أهم روافد العمل القومي في مصر . والمستقبل للصحافة في مصر في انتشار وزيادة الصحف .

ومن كلمة صلاح جلال تقيب الصحفيين .. قال : إنه يوم عظيم أن تجتمع كل القيادات المهمة بالصحافة الاقليمية في مصر ، وليكن هذا المؤتمر هو البداية الحقيقية لإصلاح وتطوير الصحافة الاقليمية حتى تشمل بكل طاقاتها من أجل التنمية .

وقال الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى والمجلس الاعلى للصحافة ورئيس المؤتمر : إننا بهذا المؤتمر نسعى جاهدين للوصول إلى تأصيل للصحافة الاقليمية . وأن مسيرة التنمية في مصر تخضع لمبدأ التخطيط . والصحافة الاقليمية تلعب دورا هاما في التنمية لأنها تعبر عن كل ما في نفوس المواطنين

من آمال وآلام ، والمجلس الأعلى للصحافة يعتبر النهوض بالصحافة الاقليمية وتنميتها وزيادتها من أهم واجباته .

. وتحدث عبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية بكل الحب والحيوية .. فقال : إنه من خطاء الصحافة الاقليمية ، فهو قد بدأ يمارس الصحافة عن طريق جريدة القناة ، ويعتبر نفسه محرراً صحفياً يعبر عن مشاكل الجماهير . ومن منطلق مسؤوليته كمحافظ ، يخدم الجماهير ، فإنه يضع كل الإمكانيات لتطوير الصحافة الاقليمية في محافظته . كما أعلن المهندس عثمان أحمد عثمان أنه تقرر شراء اكبر مطبعة صحفية خارج القاهرة ، لتكون الاسماعيلية رائدة بين المحافظات في خلق الصحافة الاقليمية الحديثة على أساس علمي يرتكز على المطبعة الحديثة .

بحث الروح لصحافة المستقبل

للهذا المؤتمر الأول من نوعه لصحافة المستقبل في رأى أعضاء المؤتمر ، هو قيمة الحرية . لأن صحافة المستقبل أو الصحافة الاقليمية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم السليم . فإذا كانت هناك حرية ، ازدادت فعالية الصحافة الاقليمية في كل مكان ، لأنها المنبر الحر الذى يعبر عن رأى العام في بلادنا ، بجانب صحف المعارضة التى تصدرها الأحزاب . مثل جريدة الشعب التى يصدرها حزب العمل الاشتراكي . وداوود ، التى يصدرها حزب الوفد . والآمال ، التى يصدرها حزب التجمع . وداوود .

الامانة العامة العامة

وقد تشكلت أمانة عامة من رؤساء تحرير الصحف والمجلات التى تصدر في محافظات مصر من الاساتذة ابراهيم العربي . فتحي الايارى . سناء الحمد . ودوى .

حسين العشى . محمد رفعت يوسف . محمد على كامل . سيد وهبى . موفىق أبو النيل
على كامل البيللى . عبد الرحمن نور الدين .

الامانة الدائمة لصحافة المستقبل

كما تم انتخاب أمانة دائمة . وانتخب الأستاذ فتحى اليبارى (أميناً عاماً) .
وعضوية الأساندة سيد وهبى . حسين العشى . محمد رفعت يوسف . محمد على كامل

دورة صحفية

وقد مارست الامانة الدائمة عملها لتحقيق ، وتنفيذ توصيات المؤتمر . فقد
تم الاتصال بالأستاذ محمد سقوى ، ووافق على تنظيم دورة صحفية بين العاملين بجميع
الصحف والجلات فى المحافظات وكذلك إقامة أول معرض لصحافة المستقبل بمقر
نقابة الصحفيين بالقاهرة افتتحه السيد صفوت الشريف وزير الإعلام وصالح
جلال نقيب الصحفيين . وقد أشاد وزير الإعلام بهذا التجمع الرائع لصحافة
المستقبل . لانها تؤكد أن مستقبل الصحافة فى مصر . يتركز على تطور هذه الصحافة
المعبرة عن رأى العام بصدق ، وحرية .

وفى الاسكندرية فى ١٢ أغسطس ٨٤ ، أقيم المعرض الأول لصحافة المستقبل
بالاسكندرية فى قصر الحرية . وقد تمثل فيه دور الاسكندرية الرائد فى خلق
صحافة المستقبل . وكيف كانت الاسكندرية المهدي الأول لصحافة مصر .

تم أقيم المعرض الثانى العام لصحافة المستقبل فى الاسماعيلية ، وقد تمثل فيه
التطور الملحوظ عن المعرض الأول . وقد آمن بفكرته د. عدوح البلتاجى رئيس
هيئة الاستعلامات . والسيد عبد المنعم حمارة محافظ الاسماعيلية الشاب الذى أعلن
فى المؤتمر الأول أنه من عملاء الصحافة الاقليمية . ، أو صحافة المستقبل . وهو .

يقدم كافة الامكانيات الجريدة والقناة التي تصدر أسبوعيا ، وتؤثر في الرأي العام داخل الاسماعيلية ، ويتولى رئاسة تحريرها شاب طموح . مؤمن برسالة صحافة المستقبل هو سناء الحمد بدوي ومعه مجموعة من شباب مصر المستقبل الذين سوف تركز عليهم ، وعلى زملائهم في كافة الصحف المستقبل، في محافظاتنا .. دعائم صحافة المستقبل التي تصدر خارج العاصمة .. وتوزع في أنحاء البلاد والبلاد العربية . ويمكن أيضا أن تصدر طبعات خاصة عالمية .

إن مستقبل الصحافة في مصر مشرق .. طالما كانت هناك الحريات .. والديموقراطية .. من أجل خلق رأي عام قوى .. يدفع مصر إلى تخطي العقبات نحو حضارة القرن الواحد والعشرين .

• في أول مؤتمر لصحافة المستقبل بالاسماعيلية •



من اليسار : محافظ السويس بكبر محمد بكبر ومحافظ الاسماعيلية عبد المنعم عهارة والهندس عثمان احمد عثمان

بسم الله الرحمن الرحيم

صحافة المستقبل

أو

« الصحافة الإقليمية »

دراسة نظرية تطبيقية

الفصل الثالث

الصحافة الإقليمية - والاسكندرية

الصحافة الاقليمية

لقد أصبحت قوة الرأى العام من القوى الأساسية التى تهتم بها كافة الدول ، وخاصة القادة والساسة فى أنحاء العالم . ويحاول خبراء السياسة فى كل دولة أن يكسبوا الرأى العام العالمى ، أو المحلى إلى جانب القضية أو المشكلة التى يريدون إثارتها ، وتأييد الشعوب لها . وأهم وسيلة من وسائل التأثير على الرأى العام . هى الصحافة ، لما لها من قوة ، ونفوذ فى نفوس القراء . ولذلك تحاول الصهيونية العالمية أن تستحوذ على أكبر عدد من الصحف ووكالات الأنباء . لتمكن من التأثير الفعال على الرأى العام العالمى ، وتغيير مجرى إتحافه نحو مصالحهم ، والقضية التى يريدون أن يكسبوها . . . هى قضية « فلسطين » . إن الصهيونية العالمية عن طريق الصحافة بمختلف أنواعها استطاعت أن تخدر الرأى العام العالمى ، والرأى العام فى كل بلد من البلاد التى تضم بعض العناصر المناهضة للصهيونية . ومن هذا يتبين لنا مدى أهمية الصحافة العامة وتأثيرها على الرأى العام العالمى . ولكن الصحافة الاقليمية ، تعتبر أخطر أنواع الصحافة فى التأثير على الرأى العام المحلى ، وأحيانا تؤثر على الرأى العام العالمى . فاذا نقصد بالصحافة الاقليمية . . . كما ينبغى أن تكون .

الصحافة الاقليمية

إن الصحافة الاقليمية . . . التى تؤثر فى الرأى العام المحلى (أو الرأى العام العالمى فى بعض الأحيان) . . . هى الصحافة التى تصدر فى أى إقليم من الأقاليم ،

يكتبها ويحررها أبناء هذا الأقليم ، وتحمل رأيهم في مختلف القضايا والمشاغل المحلية والعالمية ، ثم توزع في أنحاء البلاد ، وأن تتوفر لها سعة الانتشار ، وإمكانات التوزيع . وأحيانا تصدر هذه الجريدة ، طبعة خاصة عالمية — مثل المانشستر جارديان — فهذه الجريدة الاقليمية تصدر من مانشستر ، وليس من لندن ، ومع ذلك فلها تأثير كبير على الرأي العام الانجليزي ، لما تحمله من رأى وفكرة ، وتحليل لمختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها تبدى رأيها في المشاكل الدولية في طبعها ، العالمية . فالصحافة الاقليمية كالينبغى أن تكون ، وبهذا المفهوم ، ليست الصحافة التى تصدر في إقليم ، وتوزع في نفس الاقليم ، بحيث لا يتعدى أثرها على رأى العام إلا في هذا الاقليم فقط .

وان هذا النوع من الصحافة الاقليمية — الذى يصدر ويوزع في نفس الاقليم يسمى في رأى — صحافة متخصصة لها دورها في التأثير على رأى العام المحلي الضيق . ولنلق نظرة على أهمية الصحافة ودور الصحافة الاقليمية ، المتخصصة والعامه ، في إنجلترا ، كما بينها الكاتب الانجليزي « ألان بيت روبنز Alan Pitt Robbins » في كتابه « صحافة اليوم » News papers Today يقول ان مجموع الصحف التى تصدر في إنجلترا حسب إحصائيات ١٩٥٥ تبلغ ١٥٣٥ جريدة ومجلة . وهذا يعطينا فكرة واضحة عن الدور الذى تلعبه الصحافة في حياتنا الاجتماعية ، وتأثيرها في رأى العام . ويتضح ذلك من الجدول التالى : (١) .

الاسم	صباحية	مساءية	يوم الاحد	اسبوعية
لندن	١٦	٣	١١	٩٣
انجلترا وويلز	٢٤	٦٨	٣	٩٨٧
سكتلندا	٧	٩	٢	١٦٧
شمال ايرلندا	٣	١	٠٠	٤٦
جزر الفنال	١	٣	٠٠	١٠
اير	٤	٥	٢	٧٠
المجموع	٥٥	٨٩	١٨	١٠٣٧٣

(المجموع الكلى = ١٠٥٣٥)

والصحافة الانجليزية التى تصدر فى انجلترا ، تنقسم الى قسمين . قسم يصدر من العاصمة لندن ، والباقي يصدر من مختلف اقاليم انجلترا . ومن ال ١٦ جريدة الصباحية التى تصدر فى لندن ، توجد عدة جرائد قوية التأثير فى أنحاء انجلترا تطبع خارج لندن مثل « الاسكتلندى » ، The Scotsman و « جلاسجويرالد » ، glasgow Herald ، ومانشستر جارديان Hanchester Guardian ويوركشير بوست yorkshire post و« برمنجهام بوست » Birmingham Post وهذه الصحف التى تنشر فى لندن وتطبع خارجها لها من القوة والنفوذ على

الحياة والفكر الانجليزى أكثر من بعض الصحف التى تصدر فى لندن وحدها . بل إن الصحف الاقليمية خارج العاصمة د لندن ، تنافس صحف لندن منافسة شديدة . فهناك ٢٤ جريدة صباحية تصدر خارج لندن فى ويلز وانجلترا .

والصحيفة الاقليمية التى لا تخصص فى نشر الشؤون المحلية ، فستكون الفرصة أمامها ضئيلة للحياة ، وربما يعتبر هذا سببا فى أن المواطن الذى يعيش خارج العاصمة يعرف أكثر عن الأحوال المحلية مما يعرفه الذى يسكن فى لندن . ولهذا فن الصعوبة بمسكان أن تكشف جريدة يومية محلية تغطى اجتماعات مجلس العموم البريطانى فى لندن ، شأن الصحف اللندنية ، ولكن من جهة أخرى ، فإن اجتماعات المجلس المحلى للملشستر ، أو برمنجهام تغطيها تلك الصحف الاقليمية تغطية شاملة ، وتتفوق فى ذلك على صحف لندن . والصحف الاقليمية لم لم تفعل ذلك ، فإنها بالتالى مستفشل ، وتغلق أبوابها حتما : (٢) .

ولشر د ألان روينز ، إحصائية تفصيلية عن الصحف التى تصدر فى إنجلترا كلها فى كافة مقاطعاتها ، وأجزائها ، ونشر جزءا منها ، بما سفتناوله بالتحليل والمقارنة (٣) .

ومن هذه الاحصائية التى اخترنا منها جزءا صغيرا يتبين لنا أهمية الصحف الاقليمية التى تصدر خارج العاصمة ، وما تقوم به من التأثير على الرأى العام المحلى ، ويرجع هذا الاهتمام بالصحافة الاقليمية فى إنجلترا إلى النظام السياسى الذى تسير عليه ، فهى تحترم حرية الرأى والتفكير لكل مواطن ، وله الحق الكامل فى نقد كل شىء على أساس من المنطق والحكمة . حتى الجامعات عندهم ، تصدر هى الأخرى جرائد ومجلات معبرة عن رأى الطلبة فى مختلف الشؤون الطلابية ،

الاسم	صباحية	مسائية	أسبوعية	المجموع
انجلترا كامبردج	—	١	١٦	١٧
هارفارد	—	—	٨	٨
كنت Kent	—	—	٤٢	٤٢
لانكشير	٦	١٠	٩٩	١١٥
اكسفورد	—	١	١٠	١١
يوركشير	٤	٩	٧٩	٩٢
ويسلز				
جلامورجان	١	٢	٢٧	٣٠
سكتلندا				
لانارك	٤	٣	٢٢	٢٩
شمال ايرلندا				
أنتريم	٢	١	١٠	١٤
ايسر Eito				
دوبلن	٣	٢	٦	١٢

والفكرية والسياسية ، ومن الاحصائية يتبين لنا أن جامعة « كبردج » ، مثلا تصدر جريدة يومية مسائية ، و ١٦ جريدة ومجلة أسبوعية . وكذلك جامعة « اكسفورد » ، تصدر جريدة مسائية و ١٠ جرائد ومجلات اسبوعية . « بينا تخلق جامعاتنا المصرية من أية مجلة أو جريدة منتظمة بينا تضم هذه الجامعات عشرات الآلاف من الطلبة والطالبات وليس لهم جريدة أو مجلة تعبر عن رأيهم في المشا كل التي تعترض الحياة الجامعية ؛ أو رأيهم في النواحي السياسية للبلاد . ولهذا فانهم عندما أرادوا أن يعبروا عن رأيهم بعد النكسة بالنسبة « لأحكام الطيران » ، خرجوا في مظاهرات صاخبة ؛ اندست فيها عناصر غير طلابية ؛ حولت من اتجاهها واصطدم الطلبة بالشرطة . ولكن القيادة ؛ استطاعت أن تسيطر على الموقف ، وهذا دليل على أنه لا توجد وسائل التعبير عن الرأي ومن أهمها الصحافة في « الجامعات » ، وأقصد بالصحافة هنا إصدار جريدة أو مجلة بصفة دورية ، وليس كما يحدث في جامعاتنا الآن إذ تصدر مجلة مرة كل عام في إحدى كليات الجامعة أو لا تصدر . فهذه ليست صحافة تؤثر على الرأي العام - لذلك فانه ينبغي على المسئولين أن يهدوا الطريق لشباب الجامعات لكي يعبروا عن رأيهم السكامن في صحفهم ومجلاتهم ، وبذلك يتحول هذا الرأي السكامن إلى رأي عام ظاهر يحس به كل مسئول في الدولة . بل وهذه الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية ليس لها تأثير قوى في الرأي العام الطلابي فحسب ، بل إنها إذا أعدت هذه الصحف أعدادا جيدا ، يمكن أن تساهم في اكتساب الرأي العام الطلابي في الخارج وإرسال هذه الصحف إلى كافة الاتحادات الطلابية في العالم ، ونشرح في هذه الصحف « قضية فلسطين » ، ونشرح الصراع العربي الإسرائيلي بأسلوب علمي ، وتقنيدي كل حجج الصهيونية التي تبشها كاللغام وخاصة بين شباب العالم . وعلى هذا ينبغي أن تتاح للشباب الفرصة في أن يؤدي دوره السياسي على أكمل وجه بجانب

دوره في تلقى العلم . وقد عبر عن هذا الرئيس قائلا : أنا موافق أنكم طلبة لا بد أن تقوموا بالدور السياسى وتشتركوا في العمل السياسى على أساس أنكم أنتم أصحاب المستقبل ، ولكن ماذا يستدعى هذا ؟ ، يستدعى حرص شديد ، وعدم انفعال وأن يكون كل واحد على في تفكيره ، وعلى في تحليله للأمور ، والشباب لا بد أن يكون له حق التجربة بدون وصايا ، الممارسة ستبين لكم كل حاجة . من الذى مع قوى الشعب العاملة ، من الذى ضد قوى الشعب العاملة ، من المتزول إجتماعيا ، من صاحب المصلحة الذاتية ، من الذى يعمل لبلده ، من الذى يعمل لنفسه . . وأمامكم دور كبير تقومون به ومسئولية كبيرة تتحملونها ، وطبعاً لن نحاول نصد الشباب عن دوره المشروع . وحتى عدم رضا الشباب في رأيي فإنني أعتبره رضا شرعى ، وأمامنا أن نختار بالنسبة لشبابنا أى بالنسبة لمستقبلنا . . هل نترك الشباب يعبر عن قلقه المشروع ويشترك مشاركة إيجابية ويتحول إلى قوة خلاقة ؟ أو لصد الشباب وندفعه إلى اليأس ليصل إلى السلبية المطلقة أو يستبعد بين إنحرافات الحضارة الحديثة كما نرى في شباب بلادنا متقدمة . العيب الموجود لديهم ، أن مجتمعاتهم لم تربطهم بأهداف نضالهم . لا نريد أن نرى شبابنا : « خفافس » . لأن أمامنا نضال طويل جداً من أجل بلدنا ؛ ومن أجل تحريرها (٤) .

لهذا فإن الصحافة الطلابية المتخصصة القوية أهم وسيلة للتأثير في الرأي العام الطلابي ؛ وهذه الصحافة هي جزء من الصحافة الإقليمية . وهي تعتبر منابر حية ليشارك عن طريقها الطلبة في حياتنا السياسية .

الصحافة الإقليمية والتنظيم السياسي :

والصحافة الإقليمية لها دور كبير في خلق رأى عام محلي (وأحيانا) تؤثر على الرأى العام العالمى ، وهى مجال خصب لىكى يمارس المواطنون فيها التجربة السياسية عن طريق التعبير عن آرائهم . فمثلا إذا عقدنا مقارنة بين حال الصحافة عندنا ، والصحافة في مقاطعة مثل «لانسكشير» وهى مقاطعة صغيرة إذا قارناها بالجمهورية العربية المتحدة (مثلا) تبين لنا مدى الفرق الشاسع ، ومدى المسؤولية الخطيرة التى تقع على كاهلنا ، نحو خلق منابر قوية من الصحافة الإقليمية فى بلادنا ، لتزيد من فعالية تنظيماتنا السياسية ، لأن صحافة العاصمة غير قادرة على أن تنطلى كل شئ فى أنحاء الجمهورية فمقاطعة «لانسكشير» وهى إحدى مقاطعات إنجلترا ، تصدر فيها ٦ صحف صباحية ، و ١٠ صحف مسائية ، و ٩٩ جريدة أو مجلة أسبوعية ويبلغ مجموع ما يصدر بها من صحف ومجلات ١١٥ جريدة ومجلة مؤثرة فى الرأى العام فى تلك المقاطعة ، بينما لدينا فى الجمهورية العربية المتحدة كلها ثلاث جرائد صباحية ، وجريدة مسائية وعدد من المجلات الأسبوعية المؤثرة فى الرأى العام المصرى تبلغ ٣٢ مجلة . وهناك أيضا منطقة «يوركشير» فيصدر بها ٤ صحف صباحية ، ٩ صحف مسائية ، ٧٩ جريدة ومجلة أسبوعية ، أى أن مجموع الصحف والمجلات التى تصدر فى تلك المنطقة الصغيرة وحدها يبلغ ٩٢ جريدة أو مجلة وهذا يبين لنا أهمية الصحف الإقليمية وتأثيرها على الرأى العام المحلى ، ولذلك فاننى اعتبر وجود الصحافة الإقليمية فى أى بلد من البلاد ، دليل على التقدم السياسى ، ومشاركة الجماهير فى التعبير عن آرائهم تجاه التنظيم السياسى للبلاد ، أو أى مشكلة أوحادثة تعترض حياة البلد بشكل واسع ، بينما عندنا ، لا يستطيع

صحف القاهرة الثلاثة الصباحية ، أن تستوعب كل شيء عما يحدث خارجها ، فالعاصمة وحدها لا تكفيها مثل هذا العدد الضئيل من الصحف ، خاصة وأن مقبلون على إعادة بناء تنظيمنا السياسى لمواجهة التحديات التى تعترض طريق مستقبلنا . وعلى هذا فينبغى التفكير بجدية وبأسلوب علمى فى إنشاء صحف إقليمية لها تأثيرها الفعال على الرأى العام ، نابعة من القاعدة ، بعيدة عن السلطة التنفيذية ، حتى لا تصبح بوقا لها . وتفقد وظيفتها ودورها فى النقد ، والتوجيه والإرشاد وإتاحة الفرصة لسكافة المواطنين فى تلك المنطقة لكي يعبروا عن آرائهم فى المشكلات التى تعترض البلاد . ونشر الصحف الإقليمية يفتت المركزية الشديدة التى تتمركز فى (القاهرة) ، ويعطى للحكم المحلى فى البلاد القدرة على الحركة والفعالية .

ولو نظرنا إلى إحصائية الصحف التى تصدر فى بلادنا والمرخص بها فى ضوء قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٣٦ ، وقانون تنظيم الصحافة فى عام ١٩٦٠ ، تبين لنا أنها تزيد على الخمسمائة . منها فى محافظة القاهرة وحدها (٣١٩ صحيفة) . من بينها تسعة صحف يومية باللغة العربية ، ٥٣ صحيفة أسبوعية بالعربية ، ٢٠ صحيفة نصف شهرية بالعربية ، ١٤٩ مجلة شهرية تصدر بالعربية والباقي مجلات دورية ، كما أن من بينها ست صحف يومية بالفرنسية ، وأربع صحف أسبوعية بالفرنسية ، وأربع أخرى شهرية بالفرنسية ، وثلاث صحف دورية بالفرنسية . وكذلك بالنسبة للصحف التى تصدر باللغات الأجنبية الأخرى وهى لا تعدو أن تكون جميعا ٣٧ صحيفة ، ما بين يومية وأسبوعية وشهرية ودورية باللغات المختلفة .

وبديهي أن هذا العدد الخرافى من الصحف يعيش بطريقة تطفلية على إعلانات القطاع العام . . وأن اتخذ بالنسبة لبعضها أقصى درجات التطفل ، وهو النصب .

والقضية التي حققتها النيابة الإدارية قامت أساسا على حالة من حالات النصب ، اذ تعتبر المجلة نفسها مجلة إقليمية . . هذه قصتها ، مجلة لإسمها ، دنيا الصناعة ، تحصل على إعلانات من المؤسسات والشركات بمبالغ طائلة ، في حين أنه لا تقوم على تحقيق الغرض المرجى من النشر . ويدعى صاحبها ، لكي يحصل على الاعلانات أن مجلته توزع عشرة آلاف نسخة ، وأنها توزع في ٢٤ دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين . . في حين أنها لا تطبع أكثر من ٢٠٠ نسخة توزع على الشركات المعلقة نفسها ، وأنها تصدر عددا كل ثلاثة أشهر . ويعمل بها عدد من المحتالين أصحاب السوابق الذين يعتمدون على الخداع في الحصول على الاعلانات ، وقد كشفهم واحد منهم اختلف معهم ، فأرسل بشكوى تحتوي على هذه الوقائع إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . . وهكذا بدأ التحقيق في القضية . وتبين أن المجلة حصلت على مبلغ ٢٤ ألف جنيه في أعدادها السبعة الصادرة في الفترة من أبريل ١٩٦٣ ، حتى أغسطس ١٩٦٤ .

مشروع الصحافة الإقليمية :

ولهذا فإن الصحافة الإقليمية عندنا مشكلة ، يلزمنا دراستها ووضع حلولها . وقد لشر مشروع عن «الصحافة الإقليمية» (٥) نتيجة لبحث ميداني مشترك فيه بعض أعضاء مجلس الأمة والعاملين في ميدان الصحافة الإقليمية والتوعية السياسية . ويبدأ الفصل الأول من المشروع بسؤال هو :

هل الصحافة الإقليمية ضرورة ؟

ويبين من البحث والدراسة الحقائق الهامة .

أولا : لما كان استكمال بناء التنظيم الديمقراطي الشعبي الثوري هو المهمة العاجلة والاساسية في المرحلة الحالية . . ولما كان استكمال هذا التنظيم هدفه نوعية وتعبئة الجماهير صاحبة المصلحة في تحقيق الاشتراكية (توعية الجماهير بمصالحها . خلق

الحسن السياسى لديها . تنمية الاهتمامات العامة . القضاء على السلبية والفردية .
اكتشاف وتربية القيادات الجديدة على جميع المستويات ودفعها إلى التفاعل .
التجربة الثورية) .

و ، الباحث الصادق ، — من أى نقطة يبدأ — لابد وأن يكتشف
أن أخطر عناصر بناء التنظيم السياسى وأهم دعائمه التى تركز عليها تشكيلاته فى
الأقاليم هو وجود المنابر ، التى تمارس من فوقها مهام التوجيه والتثقيف
والتوعية ، والنقد والرقابة الشعبية . وأهم هذه المنابر هى الكلمة المكتوبة
المدرسة . المسئولة . . . هى الصحافة الاقليمية .

ثانيا : لما كان نجاح الادارة المحلية فى جميع المحافظات لن يكتمل إلا
بوجود أسلاك للاتصال — للارسال والاستقبال — المنظم المستمر الصريح . .
بين أجهزة الادارة المحلية ، وبين جماهير الشعب . ولما كانت المؤتمرات التى
تشترك فيها لجان الاتحاد الاشتراكى والأجهزة التنفيذية لا يمكن أن تؤدى الدور
المدرط بها إن لم تتابعها الصحيفة الاقليمية . . التى تستكمل أوجه النقص الذى
تفرضه طبيعة هذه المؤتمرات والتى من أهمها :

أن من يحضر هذه المؤتمرات من أهالى المحافظة قد لا يمثلون كل وجهات
النظر . . وكل أفراد القاعدة . . كذلك فإن طبيعة هذه المؤتمرات لا تسمح
بإجراء الدراسة الكافية لحل المشكلة الحيرية التى تطرح للمناقشة الموضوعية . .
فضلا عن أن وجود من « يضايقهم » مناقشة هذه المشاكل مما يعرض بأعمالهم . .
كل هذا يجعل المواطن فى مركز حرج . . أو موقف سلبي إن لم يكن فى
موقف الخائف . وهنا يتمكن ذو الصوت الأعلى أو النفوذ الأقوى من أن
يسود برأيه .

أما الصحيفة الاقليمية .. فإنها فضلا عن متابعة ونقل صورة لما يجري في هذه المؤتمرات وغيرها فإنها تقدم الترجية (بفضل إتصالها بالقيادة المركزية) كما تقدم كل أوجه النظر (بفضل توفير الضمانات لها) وذلك في كلمة مكتوبة واعية سبقها التفكير .. والدراسة والبحث . وهذا مما ينمي في المواطن ممارسة الديمقراطية بشكل إيجابي يحو السلبية . نعم إن الكلمة المكتوبة باقية ، لا مفر من مناقشتها والرد عليها ، لهذا ظلت الكلمة المسموعة أو المرئية عاجزة عن إحتلال مكان الكلمة المكتوبة .

وهكذا فإن نجاح الحكم المحلى ، وضمان نجاح التنظيم الشعبي ووصولنا إلى مرحلة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه هو في نمو الصحافة الاقليمية الحرة والقوية.

ثالثا : لن تستطيع جميع أجهزة الحكم ، مهما تشعبت ومهما سهرت أن تستكشف الطريق أمام الجيل الجديد .. كما ستفعل الصحافة الاقليمية .

قال الرئيس : (إن الهدف الأول للرحلة القادمة هو .. تمهيد الطريق لجيل جديد ، يقود الثورة في جميع مجالاتها .. السياسية والاقتصادية والفكرية .. جيل جديد .. أكثر وعيا من جيل سبق .. أكثر صلابة من جيل سبق . أكثر طموحا من جيل سبق) .

وليس من شك أن منبر الصحافة الاقليمية هو المدرسة السياسية لاكتشاف هذا الجيل والنفاد جماهير الشعب حوله كل في إقليمه .

رابعا : كان من الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة .. واعترفت بها أمام مجلس الأمة .. هو أنه لم توضع خطة توعية بجانب خطة التنمية ، فلم يدرك الشعب دوره ، فنشأت عدة أزمات تجمعت في بعض المشكلات .

ولقد أوضح الميثاق أهمية ذلك بقوله :

« إن فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل إلى جميع العاملين فى الوطن فى المجالات بل ويجب أن تصل إليهم بالطريقة الأكثر ملائمة بالنسبة لكل منهم ، . وتنفيذا لما نص عليه الميثاق .. فإنه يجب إيجاد الصحافة الإقليمية المنفرغة للتفاصيل .. المتصلة بكل ركن من أركان الجمهورية .. صحافة صممتها مفتوحة لما لا تتسع له صفحات الجرائد الكبرى .. صحافة إقليمية .. يتوفر لها مركزية التوجيه ولا مركزية التحرير .

خامسا : إذا كان الميثاق قد نص على أن يكون للفلاحين والعمال ٥٠ ٪ من المقاعد على الأقل فى جميع التنظيمات الشعبية . فليس من المنطق ألا تكون لهم صحف إقليمية تنطق باسمهم وتعبر عن آرائهم . تعلمهم كيف يمارسون حق ال ٥٠ ٪ ، برعى يضمن عدم إلتزاع هذا الحق منهم مستقبلا .. وليس معقولا .. أيضا .. وقد أعطينا ممثلهم المقاعد .. ألا نعطي الفلاحين والعمال — وهم القاعدة العريضة — منابر الكلمة .. التى ستضمن لنا أيضا عدم إنحراف ممثلين كما ستضمن عدم انفصالهم عن القاعدة وعدم « تصنيع » اللقاء معها . بفضل ما توفره لهم من لقاءات مستمرة ومتجددة .. لا متصنة ولا مصنوعة .

مشاكل الصحافة الإقليمية :

أولا : مشكلة التمويل .

ولعل هذه المشكلة .. هى أخطر المشاكل وأعقدها ، فلقد تبين أن مصادر التمويل هى :

- ١ — تمويل ذاتى .. من التوزيع والإعلان .
- ٢ — تمويل حكومى .. فى شكل إعانات رسمية متقطعة فى المحافظات .
- ٣ — إعانات من أفراد أو من هيئات أو شركات قد تكون فى شكل إعلانات مدفوعة .. وغير ذلك .

وتبدأ مشكلة الصحافة الإقليمية عموماً عند ما يفقد التمويل الذاتي قدرته على الاستمرار .. فتبدأ الصحيفة في البحث عن مصادر أخرى بوسائل مختلفة .. تكاد تكون غير نزيهة .

فإذا لجأت الصحيفة الإقليمية إلى المحافظة تطلب إعانتها فقدت بذلك قدرتها على توجيه النقد للجهاز التنفيذي بها ، بل ويستلزم الأمر فوق ذلك أن تسبح بمجدها الجهاز .. في انتظار المزيد من الإعانة ، وهكذا تصبح إسماً ومضموناً غير قادرة على أن تؤدي الرسالة التي نادى بها الميثاق ، وهي أن تكون الرقابة الشعبية دائماً فوق الأجهزة التنفيذية .

وإذا لجأت الصحيفة الإقليمية إلى الأفراد ، فإنها تكتسب عنهم مدحاً وتقريظاً ، أو تسكت عن أخطائهم .. بالتمن .. وهكذا يمكن للقوى الرجعية السيطرة على هذه الأفلام لحاية تطلعاتها ، وما ترتكبه - وهي ترتدى ثياب الاشتراكية - من أخطاء .. وما هو أخطر من الأخطاء على كافة المستويات .

أما إذا لجأت إلى الشركات والمؤسسات وحصلت على إعانات في أي شكل من الأشكال فإنها تتحول إلى أبواق للدعاية إلى الأشخاص القائمين على هذه الشركات بصورة مبتذلة مزرية لا للشروعات التي يقومون بتنفيذها .

لهذا كله وغيره .. فقد القارئ ثقته في الصحافة الإقليمية وهانت الكلمة .

ثانياً - مشكلة التوزيع :

إن انخفاض القدرة الشرائية ، وانتشار الأمية . ليسا فقط سبباً في عدم وجود صحافة إقليمية حرة وقوية .. ولكن السبب الرئيسي هو عدم إقبال القادرين على شرائها لسطحيتها ، ولعدم ثقة القارئ فيها - أغلب الأحيان - لما تنتهجه

من مياسة غير سليمة . ولقد عاجلت بعض الصحف هذه المشكلة بطرح
مختلفة منها :

لإجبار الهيئات والأفراد على الاشتراك فيها ، وذلك إما حماية لسطحيتها
أو احتكاراً للسوق ، أو لتوفير الحياة الناعمة للقائمين عليها من تحسكهم عقلية
التاجر الانتهازي .

وإذا كانت هذه الصحف الإقليمية قد استطاعت أن توفر المال ، ضماناً
لاستمرارها . إلا أنها فقدت ثقة القارئ ، ولم تعد قادرة على أداء رسالتها التي
وجدت من أجلها .

إن سياسة الإجبار في التوزيع تتعارض مع مبادئ الميثاق والديموقراطية
وأسس الرسالة الصحفية السليمة ، وتعيد إلى الأذهان أيام كان الفلاح يدفع الإتاوة
للمحاکم التركي مجبراً .

إنه سياسة الإجبار في التوزيع قد أساءت إلى مستقبل الصحافة الإقليمية ،
والمختصة ، وإن الانطلاقة الكبرى في بناء التنظيم السيامي حتمت ضرورة
الشكوى المستمرة ، لكي تتدخل الدولة لوقف هذه السياسة المخربة في التوزيع .

يقينا أن مقررات وتوصيات مؤتمر الصحفيين العرب الأول التي تصدرتها
توصيه بإزالة هذه الوصمة من جبين صحافتنا ؛ وهي التوزيع الإجباري . لم
تسكن تعبر عن سخط الصحفيين الثوريين ، بقدر ما كانت تعبر عن شكوى
الفلاحين .

ثالثاً - مشكلة الامكانيات :

وهذه المشكلة تتلخص فيما يلي :

١ - هناك نقص واضح في أجهزة التحرير الصحفية ، مما يؤدي إلى سوء الخدمة الصحفية .

٢ - إن آلات الطباعة غير متوفرة في الأقاليم . مما يؤدي إلى الاعتماد على مطابع العاصمة (وفي هذا إرهاب وإرتفاع في التكاليف مما يحتم عدم انتظام الصدور) .

٣ - صعوبة الحصول على ورق الصحف ومواد الطباعة ، وهذا يبدو واضحا في الوجه القبلي .

التحديات التي تواجه

الصحافة الإقليمية

١ - ضرورة الاعتماد على التمويل الذاتي للصحافة الإقليمية .

٢ - العجز الواضح في الجهاز الإداري والتحريرى الكفاء .

٣ - العجز في الإمكانيات الصحفية المادية اللازمة كوحدة الطباعة وسيارات التوزيع . . الخ .

٤ - كيفية التنسيق بين الصحف الإقليمية في كل إقليم ، وربطها بالسياسة العامة ، داخل تنظيم سليم .

ويخلص البحث إلى اقتراح بخطتين . . خطة قصيرة المدى ، وخطة طويلة المدى .

الخطة الأولى :

لتحقيق رسالة الصحافة الإقليمية . نقترح إقامة وكالة أو جهاز مركزي يحمل أى اسم قانوني (مؤسسة عامة ، جمعية تعاونية . شركة . دار . وكالة) وذلك

لإصدار جريدة شاملة لجميع المحافظات يصدر منها ملحق خاص لكل محافظة لا يوزع في غيرها .

الخطوة الثانية :

الهدف من هذه الخطوة هو تحويل الملاحق في الخطوة القصيرة إلى صحف إقليمية لكل محافظة صحيفة خاصة بها ، لها جهازها والمطبعة الخاصة بها ، وكذلك ميزانية مستقلة لها .

وكل هذه الصحف الإقليمية تتلقى التوجيه والخدمات الصحفية المشتركة من المؤسسة ، أو الجهاز المركزي المشار إليه في الخطوة القصيرة المدى . ويعرض البحث بالتفصيل الخطوة الأولى قصيرة المدى ويحدد مدتها بخمس سنوات ، يمكن اختصارها طبقاً لنجاح التجربة .

لما كان من الضروري البدء فوراً في تنظيم الصحافة الإقليمية دون انتظار وبغير التطلع إلى الاعتمادات الجديدة .

لذا كان من الواجب البحث عن الإمكانيات القائمة للاستفادة منها . ومن هذه الإمكانيات .

المجلس الأعلى للإعلام الريفي . الإعتمادات الخاصة بال نشرات والدعاية في الوزارات المختصة بالريف . وكذلك في مجالس المحافظات ، والشركات العاملة في نطاق الريف . كذلك فإن من أهم هذه الإمكانيات هو الجمعية التعاونية للطبع والنشر . (دار التعاون) الإمكانيات هو الجمعية التعاونية للطبع والنشر دار التعاون ٦ شارع عبدالقادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة . ويصدر عن هذه الدار جريدتين : الأولى - تعاون الأحد - وهي عن الجمعيات التعاونية

الاستهلاكية ، والجزء الأكبر من اعدادها يوزع على المستهلكين بالاجبار عن طريق بعض مديري الجمعيات الاستهلاكية مقابل عمولة . والجزء الآخر يطرح في السوق . وثبت من البحث أنه يترد الى الدار دون أن يوزع منه شيء يذكر .

الثانية : تعاون الثلاثاء - والمفروض أنها تنطق باسم الفلاحين . ونظام توزيعها حاليا بالاجبار أيضا . عن طريق إقتطاع قيمة الاشتراك من عائد الفلاحين في الجمعيات التعاونية الزراعية ، وذلك مقابل عمولات لمن يقوم بعملية التحصيل .

وعلى ذلك يمكن الاستفادة من إمكانيات دار التعاون هذه بما لديها من رأس مال ومبان ومبارات ومطابع (قيمتها نصف مليون جنيه ومقرها دار السلام ، إحدى ضواحي القاهرة ، لذلك يقترح اتخاذ الخطوات التالية :

- ١ - يقوم الإتحاد الاشتراكي باستلام هذه الدار وإنشاء المؤسسة العامة للصحافة الاقليمية التي سبقت الإشارة إليها بحيث تؤول إليها ملكية دار التعاون .
- ٢ - تقوم هذه الخطة على مركزية الطبع والتوجيه ، ولا مركزية التحرير .
- ٣ - تنشأ بكل محافظة وحدة تحرير وإدارة ، أى مكتب صحفى تابع للمؤسسة يتولى العمل فيه . مدير تحريره ، ومدير إدارة ثم محرر أو أكثر ومصور ومعاون إدارة مسئول عن التوزيع والاعلان .
- ٤ - يفضل أن يكون مدير التحرير من أبناء المحافظة نفسها على أن يتلقى برنامجا تدريبيا في المؤسسة قبل أن يبدأ عمله .
- ٥ - تقوم المسكناط الصحفية بتحرير المادة الصحفية الاقليمية وإرسالها الى المؤسسة العامة .

- ٦ — تصدر المؤسسات عدداً أسبوعياً شاملاً يوزع في المحافظات .
- ٧ — يصدر مع كل عدد أسبوعى ملحقاً لكل محافظة .
- ٨ — تنظيم عملية الملاحق في خطة زمنية بحيث تبدأ بملحق نصف سنوى وتنتهى بملحق نصف شهرى لكل محافظة ، وذلك كما يلى :

المرحلة الأولى ومدتها ٦ أشهر :

- يصدر مع كل عدد أسبوعى ملحق واحد فقط لمحافظة من الوجه القبلى ، ثم محافظة من الوجه البحرى وهكذا .
- لما كان عدد المحافظات هو ٢٥ محافظة ، فإن هذا يعنى إصدار ملحق واحد لكل محافظة خلال هذه المرحلة .

المرحلة الثانية ومدتها ٦ أشهر :

- يصدر مع كل عدد أسبوعى ملحقان ، أحدهما لمحافظة من الوجه القبلى ، والآخر لمحافظة من الوجه البحرى .
- مضاعفة الملاحق في المرحلة الثانية معناه إصدار ملحقين لكل محافظة ، خلال الـ ٦ أشهر الثانية .

المرحلة الثالثة ومدتها ٦ أشهر :

- يصدر مع كل عدد أسبوعى أربع ملاحق ، إثنان لمحافظتين من الوجه القبلى وإثنان من محافظتين من الوجه البحرى .
- طبقاً لهذه المرحلة فإنه يمكن تنظيمية جميع المحافظات بملاحق خاصة بها ، كل ٦ أسابيع . أى إصدار ٤ ملاحق خاصة لكل محافظة على حدة .

المرحلة الرابعة ومدتها عام ونصف :

يصدر مع كل عدد أسبوعي ٦ ملاحق توزع على المحافظات بالسواب كما في المراحل السابقة .

في هذه المرحلة يمكن أن يصدر لكل محافظة ملحق شهري خاص بها لمدة عام ونصف .

المرحلة الخامسة ومدتها عامان :

هذه المرحلة هي بداية السنة الرابعة من الخطوة .

ويصدر فيها مع كل عدد أسبوعي ١٢ ملحقاً توزع على المحافظات بالتناوب أيضاً .

طبقاً لهذه المرحلة فإنه يصدر لكل محافظة ملحق نصف شهري خاص بها .

في نهاية الخطوة أي بعد ٥ سنوات من تنفيذها وبعد تهيئة المناخ الملائم ، فإن صورة الصحافة الإفليمية تبدو أمامنا بأبعادها الحقيقية التالية :

- ١ — مكتب صحفي شامل بكل محافظة له خبرته ودرايته في هذا المجال .
- ٢ — ملحق نصف شهري لكل محافظة .
- ٣ — جريدة أسبوعية شاملة لجميع المحافظات .
- ٤ — ارتفاع رصيد ثقة القاريء في الصحافة الإفليمية . . وإيمانه بها ،
- ٥ — إيجاد الأساس السليم لقيام التنظيم الشعبي بالانسكر الاشتراكي العربي ،
والفن الصحفي الحديث .

تاريخ بدء التنفيذ

أما الخطة الطويلة المدى فتمتلخص بأن أهدافها هو تحويل المسكاتب الصحفية التابعة المؤسسة العامة للصحافة الإقليمية إلى صحف مستقلة لكل منها جهاز تحريرها وإدارتها ومطبعتها .

بعد تنفيذ الخطة قصيرة المدى ، يمكن تحديد عام ١٩٧٠ تاريخاً لبدء تنفيذ الخطة طويلة المدى .. وذلك للاحتتمالات الآتية :

- ١ — زيادة القدرة الشرائية في نهاية الخطة الخمسية الثانية لمضاعفة الدخل القومى .
- ٢ — ارتفاع لسبة المتعلمين والمتقنين .
- ٣ — إتمام نقل موظفى وزارات الخدمات من القاهرة إلى المحافظات .
- ٤ — سيكون لديها فى نهاية الخطة قصيرة المدى جهاز تحرير وإدارة كفاء .
- ٥ — ستكون بكل محافظة وحدة مطبعية تنفق مع إمكانيات الاقليم يمكن استغلالها تجارياً ، فى خدمته .. بجانب قيامها بطبع المجلة الاقليمية .

خطوات التنفيذ

أولاً : تتحول المسكاتب الصحفية بالمحافظات إلى صحف إقليمية مستقلة .. نصف شهرية .. ثم أسبوعية .. ثم يومية على المدى الطويل ، كما يحدث الآن فى كثير من المدن والأقاليم بالولايات المتحدة وغيرها .

ثانياً : يذشأ بالمؤسسة فرع للوكالة (وكالة أنباء الشرق الاوسط) ، يقدم لكل الصحف الاقليمية المادة الصحفية المشتركة على مستوى الجمهورية عن طريق آلات التيكروز ، ومنها أبواب مشتركة يكتبها كبار الكتاب الذين تحتكر الوكالة كتاباتهم

وذلك لإداعه البيانات والاخبار والمشروعات التي تهم الريف دون غيره لنشرها تفصيلا في هذه الصحف في وقت واحد .

ثالثا : تقوم المؤسسة بالاشراف المالى والنفى على الصحف الاقليمية التي تصدر في المحافظات وتنطية التزاماتها .

رابعا : تقسم الجمهورية إلى منطقتين يدير كل منطقة مدير عام يعاونه ، مشرف عام فنى يتولى الاشراف على الصحف الاقليمية التابعة له من حيث التحرير ومشرف عام إدارى يتولى الاشراف على الجهاز الادارى بالصحف الاقليمية التابعة له وكذلك المطبعة . .

خامسا : يعمل بالصحف الاقليمية جهاز للتحرير وجهاز للإدارة .

سادسا : تقوم المؤسسة بعد توفير الاعتمادات من أرباحها خلال السنوات الخمس الأولى بشراء مجموعة من المطابع الصغيرة لتوزيعها على مكاتبها الصحفية بالمحافظات ، وبما يسهل هذا الاجراء أنه قد تبين بعد اتصالات شفوية أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، تقوم ببيع بعض ماكيناتها التي تقرر الاستغناء عنها كذلك فإن الهيئة يمكنها الاستغناء عن آلاتها الحالية عند شراء الآلات الجديدة بعد ثلاث سنوات .

سابعا : تعتبر كل مطبعة مشروعاً تجارياً ، ليقوم في نفس الوقت بطبع الصحيفة الاقليمية .

ثم يضم البحث عدة مبادئ للاسترشاد بها في العمل وهى :

١ — تنسيق العمل بين الصحف الاقليمية والمؤسسة العامة :

— تقوم المؤسسة لامداد الصحف الاقليمية بالمادة التحريرية المشتركة وتشمل الاخبار العامة التي تهم الريف على مستوى الجمهورية بجانب الموضوعات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي ترى المؤسسة أهمية توصيلها إلى الريف .

— تقوم الصحيفة الإقليمية بإعداد المادة التحريرية الإقليمية .

٢ - موقف الصحف الإقليمية من الصحافة الشاملة :

يمكن وضع خطة للتنسيق بين مواعيد الصدور ومجالات الاهتمامات في كل منها ، بحيث تصبح العلاقة ، علاقة تنافس شريفة ، وبحيث يصير هناك اختلاف في الشخصية بين كل من الصحيفة الإقليمية وبين الصحيفة الشاملة .

٣ - موقف الصحف الإقليمية القائمة حالياً في المحافظة :

من الممكن أن تستفيد المؤسسات من الخبرات الثرية الموجودة بهذه الصحف لإدماجها تحت لوائها بمد تدريبها كذلك فإن العلاقة مع الصحف الإقليمية القائمة حالياً - إذا فرض واستطاعت الاستمرار في الصدور على أسس سليمة - هي علاقة تنافس شريف من أجل تقديم خدمة صحفية أحسن .

٤ - موقف الصحافة العامة من المؤسسات :

من الضروري جداً أن تدرك الصحافة العامة - المرحلة الأولى - أن الصحف الإقليمية لهذه المؤسسة ليست منافسة لتحارب تطورها ونجاحها . . إنما هي صحف تتعاون معها من أجل تقديم الخدمة الصحفية للقارىء في مجالات إقليمية بحته ، لا تستطيع الصحف العامة منطقياً وواقعياً تغطيتها .

هذا فضلاً عن أن الصحافة الإقليمية ، وهي ترتاد الأقاليم إنما تعمل على رفع مستوى الوعي الثقافي بين الجماهير ، فتخلق بذلك قارئاً جديداً للصحف العامة ، بالإضافة إلى أنها تقوم بدور سياسي هام لحماية الثورة من أى انتكاسة .

٥ - التنسيق العلاقة بين مؤسسة الصحافة الإقليمية وبين الامانات الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكي :

— وينبغي أن يتم التنسيق العلاقة بين مؤسسة الصحافة الإقليمية وبين كل من:

• الأمانة الفرعية للصحافة ، يمثل رئيس هذه المؤسسة بالأمانة الفرعية للصحافة لتلقى توجيهاتها والاشتراك في القيام بمسؤولياتها .

• الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكي ، يمثل هذه الأمانة من تختاره في مجلس إدارة المؤسسة كما يكون في كل محافظة « مجلس مشترك » ، للتحرير ، مكون من الجهاز التحريري السكتب وينهض أعضاء لجنة الدعوة والفكر الاشتراكي .

وبذلك يمكن الربط بين الصحافة الاقليمية وبين أجهزة القيادة السياسية ، الاتحاد الاشتراكي .

إن الضمان الوحيد لعدم انحراف إدارة هذه المؤسسة في النخلة القصيرة المدى هو ربط الجهاز الفنى والادارى والتحريرى لهذه الصحف بالقيادة السياسية ، الكادر ، فى الاتحاد الاشتراكي . وألا نكون قد ألغينا «دار التعاون» ، ووضعها الحالى إسمًا فقط .. لا موضوعاً .

مناقشة المشروع

وبطبيعة الحال ، فإن هذا المشروع يحتاج إلى مناقشة دقيقة . ولكن ينبغى أن نتعرض إلى مضمون المشروع ، قبل مناقشة الشكل أو الاطار العام لعملية التنفيذ . فبعد أن عرض أهمية دور الصحافة الاقليمية فى مجتمعنا الاشتراكي ، حدد رسالتها بالاهتمام بمشاكل الاقليم . أى أن الصحافة الاقليمية بمفهوم البحث عبارة عن صحيفة تعبر عن مشاكل الناس فى ذلك الاقليم .

أما من ناحية إنشاء مؤسسة للصحافة الاقليمية ، فهذه الفكرة إن دلت على شيء فإنما تدل على تركز الصحافة الاقليمية فى القاهرة ، مثل تركز كل شيء

بحيث أصيبت القاهرة بتخمة ، وتركت باقي الأقاليم خاوية ، وأضعف ذلك فعالية الحكم المحلى .

وعلى ذلك فإن الصحافة الاقليمية التى نريد أن ننشئها لا يمكن أن تنجح بهذا التشكيل الذى قد تؤثر عليه البروقراطية ، خاصة وأن كل شئ فى الصحافة الاقليمية ، سيتمركز فى المؤسسة . أى تحرير الجريدة فى نفس الاقليم ، ثم ترسل إلى القاهرة للإشراف عليها وتنسيقها وإعداد المواد فى الصفحات حسب ما يترامى لسكرتير التحرير البعيد كل البعد عن رئيس التحرير فى الاقليم . ثم يصدر العدد بعد ذلك وكأنه صادر من الاقليم .

إن الاعداد النظرى شئ ، والتطبيق العملى شئ آخر . وسأرد على بعض نقاط البحث بالدليل العملى ، حيث أعرض العقبات والمشاكل التى صادفتنى أثناء قيامى برياسة تحرير جريدة « الاتحاد المصرى » ، جريدة الاسكندرية .

إن التفكير فى إنشاء الصحافة الاقليمية ، يذبنى أن ينحصر أولاً ، فى مفهوم الصحافة الاقليمية ، وتحديد هذا المفهوم ، ثم رسالتها ، حتى يمكن بعد ذلك خلق الصحافة الاقليمية القوية المؤثرة فى الرأى العام .

أول مفاهيم الصحافة الاقليمية فى — رأى — أنها تابعة من الاقليم ، تحرر وتطبع فى الاقليم عن طريق أبنائها . ثم توزع داخل الاقليم وخارجه للتأثير فى الرأى العام . وتركز اهتمامها على نشر وتحقيق مشاكل الناس فى الاقليم بالإضافة إلى ربط القارىء بالأحداث التى تجرى فى بلده ، ثم أهم الأحداث التى تقع فى العالم ، حتى لا يكون المواطن منعزلاً عن بلده ، ولا عن العالم ، كما يحدث فى بعض الصحف الاقليمية التى أحترها صحفا متخصصة فى ذلك الاقليم .

والصحافة الاقليمية بالنسبة لبلادنا ، وبالنسبة للتنظيم السياسى الشعبى ، تعتبر من أخطر المنابر التى يعبر فيها الشعب عن رأيه فى كافة مجالات العمل والانتاج .

ولذا كانت غاية التنظيم السياسى هى تحقيق الحرية والرفاهية للأفراد في المجتمع ، فإن الصحافة الاقليمية هى الرقيب المحافظة على الحرية من الاختناق ، والرفاهية من الضياع ، لأن للصحافة الاقليمية تعتبر من أقوى وأخطر المؤثرات في تكوين الرأى العام الذى يعتبر الضمان الشعبى ، والسلطة الرابعة للمحافظة على المكاسب الثورية .

والصحافة الاقليمية لهذا يجب أن تصدر ، وتطبع في الاقليم ، ثم توزع على أنحاء المحافظات ليطلع عليها المواطنون . ولتسكن بداية تحقيق وجود الصحافة الاقليمية في بلادنا ، أى تصدر صحيفة تحاول أن تضم مجموعة من المحافظات القريبة من بعضها مثل الاسكندرية ، مرسى مطروح ، البحيرة . وهكذا ، وتطبع في المحافظة الموجود لديها إمكانيات الطبع متوفرة ، إلى أن تستكمل كل محافظة إمكانياتها المادية والبشرية ، فتستقل بإصدار جريدة يومية أو أسبوعية خاصة بها . إن إنشاء هذه الصحف الاقليمية ، سيحل مشكلة التضخم في الصحفيين الموجودين في المؤسسات الصحفية ، وعندما ينطلق كل واحد منهم إلى المحافظة التى نشأ فيها ليتولى دوره في قيادة الجريدة الاقليمية . وهذه الجرائد الاقليمية ستكون ميدانا عمليا ، لطلاب الصحافة في الجامعات ، ولذلك ينبغي أن يفتح أقسام صحفية في جامعات الاسكندرية ، وطنطا ، وأسيوط ، والمنصورة . لتخرج شباب صحفي مزود بالعلم والتجربة والثقافة . وتدعيم الصحافة الاقليمية الموجودة بالكفاءات من الشباب المتعلم المثقف .

وقد تمت عدة محاولات لإصدار صحف إقليمية ، وصفحات إقليمية عن الاسكندرية في الصحف الكبرى وجرائد محلية في الاسكندرية ، وملاحق عن الاسكندرية ، فإذا تحقق من كل هذا بالنسبة للصحافة الإقليمية ، وما هي الخطوة العامة لخلق صحافة إقليمية قوية في أنحاء الجمهورية . وقبل أن نضع المشروع

الجديد ، ينبغي أن تلقى نظرة على تطور الصحافة الإقليمية في بلادنا ، عامة ثم في الاسكندرية خصوصا ، وعن طريق الدراسة التطبيقية المبدئية التي قمت بها خلال عام ونصف في رئاسة تحرير جريدة «الاتحاد المصري» جريدة الاسكندرية ، تتضح لنا كل مشكلات الصحافة الإقليمية ، بل وتتكشف أسرارها ، ثم الحلول المقترحة التي تؤدي إلى خلق الصحافة الإقليمية .

تطور الصحافة الإقليمية

لقد ظهرت الصحافة الإقليمية في مصر منذ آخر القرن الماضي . ومارس المصريون هذا النوع من الصحافة في أقاليم شتى نذكر منها على سبيل المثال :

مدينة الفيوم .. وكان أول ما ظهر بها صحيفتان أسبوعيتان صدرتا في عامي ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ .

المنصورة .. وكان من أولى صحفها ثلاث أسبوعية ظهرت في الأعوام ١٨٩٧ ، ١٩٠٣ ، ١٩٢٥ على التوالي .

الغناظير .. ومن أولى الصحف التي صدرت بها ثلاث هي : الشرقية في عام ١٨٩٩ ، والشرقية كذلك عام ١٩١٤ ، ومنبر الشرقية عام ١٩٢٥ .

الصعيد .. وقد صدرت فيه صحف قليلة جدا . من أولاهما صحيفتان هما . صحيفة الإنذار التي صدرت بالمثيا عام ١٩٠٠ ، وصحيفة الصعيد التي صدرت عام ١٩٠٤ . ذلك كله فضلا عن صحف صغيرة ظهرت في كل من طوان ، والسويس ، وطنطا في السنوات ١٨٨٧ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، على الترتيب (٦) .

الاسكندرية .. أما الاسكندرية ، فسوف نتحدث عنها بإسهاب في هذه الدراسة .

السنة	اسم الصحيفة
١٨٦٧	وادی النيل .
١٨٧٦	الأهرام .
١٨٨١	الاتحاد المصرى .
١٨٨٢	الأحوال . الإعتدال . روضة الاسكندرية .
١٨٨٧	البيضاء .
١٨٨٨	المنارة . الحقيقة
١٨٩٢	السرور .
١٨٩٣	فرصة الأوقات .
١٨٩٤	المتحف . لسان العرب . النور العباسى . المشير .
١٨٩٥	السباق . المغرب العثمانى . حفظ الحياة . فى الطريق أبو النواس المرسى .
١٨٩٦	الرفيق . العباس . السكرجاج والعنريت . الاعلانات . فصل الخطاب . الأدب .
١٨٩٧	المأمون . البصير . التجارة .
١٨٩٨	الرجاء . التاريخ القومى . الحفائية . مجلة النيل . العثمانى . السلام . الحشاش . الصادق . السعادة .
١٨٩٩	صدى الأهرام . أبو نواس . برهان الحق . الارشاد .
١٩٠٠	الكوكب المصرى . الكوكب السارى . الاسكندرية . الآمال . الصباح .

السنة	اسم الصحيفة
١٩٠١	نجم المشرق . النجاة .
١٩٠٢	المنصور . الاعلان . الرجاء . المصرى . النصف صف .
١٩٠٣	الجريدة الماسونية . المودة . الشرق . الزمار .
١٩٠٤	الهلوسة . الاكسبريس .
١٩٠٥	المساعد . الجمهور . الغندرة .
١٩٠٨	الشعب المصرى . البعبع .
١٩٠٩	أبو النواس . الطنبورة .
١٩١٠	كراقوز . الأهالى .
١٩١١	المدى .
١٩١٢	الأقدام .
١٩١٤	جريدة الاعلانات القضائية والتجارية . الدليل .
١٩١٥	السلام . الأمة .
١٩١٦	النجاح .
١٩١٧	النجاره .
١٩١٨	الهوانم .
١٩١٩	المسلة .
١٩٢٠	الأمة .
١٩٢١	الجريدة التجارية المصرية .
١٩٢٢	الشبيبة .

السنة	اسم الصحيفة
١٩٢٣	الشعب المصرى . البصير القضاى .
١٩٢٤	حيران . المضباح . اللسان الصادق . العمال . النشرة التجارية . السفير . الجهاد . الاسكندرية .
١٩٢٥	نهضة الشرق . الزهرة . البعث . الظريف . الثروة . المهذب .
١٩٢٦	الأجيال . نفائس المدارس .
١٩٢٧	الوجدان . السهام . الرياضة . معرض السينما . النديم .
١٩٢٨	الرياضة الأسبوعية .
١٩٢٩	الأجيال . الجرس . الثغر . عالم السينما .

الصحف العربية التى تصدر فى الاسكندرية

البصير . الاتحاد المصرى . الدفاع السكندرى . الجريدة التجارية المصرية
اليورصة التجارية . السفير . الرياضة . البصير . القضاى . العهد الجديد .
العلم الأخضر . اتحاد الشرق . الفارس . طريق الحياة . الراعى الصالح . بوق
الإنجيل . ملكة النحل . غرفة الإسكندرية .

صحف ومجلات عربية تصدر فى الاسكندرية حتى سبتمبر عام ١٩٥١

البصير . الاتحاد المصرى . الرياضة . الجريدة التجارية المصرية . البورصة .
السفير . الشرق الأوسط . اتحاد الشرق . الدفاع السكندرى . مجلة مصر المالية .

العلم الأخضر . الغازى . الراعى . الصالح . المستشار . الأسبوع . العهد الجديد
الرأى الحر . نشرة محكمة الإسكندرية . غرفة الإسكندرية . صحيفة كرموز
الابتدائية . مجلة الحقوق . مجلة كلية الآداب (السارية) . المصدر المصرى .
الشاطىء . المهندس . الثروة الحيوانية . النشرة الطائفية . شباب الهلال الأحمر
المجلة المصرية للقانون الدولى العام . الفنار . مجلة اتحاد كلية التجارة . مجلة مدرسة
رأس التين الثانوية . الفائز . بوق القداسة .

الصحف الإقليمية بالإسكندرية التى تصدر حتى عام ١٩٦٦

الاتحاد المصرى - السفير - العهد الجديد - الميدان .

الصحافة الإقليمية بالإسكندرية

نشأت الصحافة الإقليمية فى الإسكندرية على مستوى عريض يتوافق مع
أهميتها الجغرافية والتاريخية ، وظلت محافظة على هذا المستوى إلى آخر الثلاثينيات
من هذا القرن . ثم أخذت فى التراجع . والانحسار عند ما أخذت الحركة الوطنية
تؤق أكلها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بصورة جعلت
القاهرة تمتص جميع مدظم الأنشطة الاعلامية بسرعة .

ولستطيع أن نقول إن الصحافة الإقليمية قد ظهرت فى الإسكندرية (انظر
الجدول المنشور فيه أسماء الصحف التى صدرت بالإسكندرية حسب السنوات)
عام ١٨٦٧ عند صدور جريدة (وادى النيل) وكانت من أوسع وأكبر الجرائد
لذ كانت تنشر فى الإسكندرية وتوزع فى أنحاء الجمهورية . ثم ظهرت جريدة
الأهرام عام ١٨٧٦ ، وظلت تصدر بالإسكندرية طوال ٢٣ عاماً ، ثم انتقلت
إلى القاهرة وبعد ذلك صدرت جريدة الاتحاد المصرى ، عام ١٨٨١ ، التى

توليت رئاسة تحريرها حتى أغلقت أبوابها في أواخر عام ١٩٦٦ بسبب وفاة صاحب امتيازها (٧) ثم توالى بعد صدور الجرائد والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية . منها ، البصير ، الذى صدر عام ١٨٩٧ ، و « الأهالى » عام ١٩١٠ ، والمسلة عام ١٩١٩ والسفير عام ١٩٢٤ .

وقد بلغ عدد الجرائد التى كانت تصدر فى الاسكندرية منذ عام ١٨٦٧ حتى عام ١٩٢٩ ، ٧٣٠ جريدة ومجلة . فى حين أن الصحف الإقليمية التى كانت تصدر فى الاسكندرية عام ١٩٦٦ ، لم تزد عن أربع صحف هى « الاتحاد المصرى » ، « السفير » ، « العهد الجديد » ، « الميدان » .

صحافة الظل : فسكيف كانت صورة الصحافة الإقليمية فى بداية حياتها فى الاسكندرية . إن هذه الصورة يرويها الصحفي الاسكندراني القدير الأستاذ ضهد الحكيم الجنبى (٨) .

لقد كانت الصورة هنا فى الاسكندرية (ونحن على وشك العمل فى صحافتها) فواردة بالحركة ، والتحفز خلال الحرب العالمية الأولى . كانت هناك جريدة « وادى النيل » ، « والأهالى » ، « والبصير » . وكانت الأحكام العرفية تقيد حرية الرأى ، كذلك أزمة الورق حددت الصفحات . وكان الشعب يعرف ما تعانيه كل جريدة بسبب الأحكام العرفية ، ولا ينتظر منها فى هذه الظروف أكثر من مجرد الأنباء والبلاغات الرسمية .

ولسكن كانت هناك تحت الأرض ، أو (فى الظل) صحافة وطنية تعمل بوسائلها الخاصة . وكانت هذه الصحافة تتخذ ميدان المساجد وكرامها ، وكان يرم الترنسى من أبناء حارة سيدى أبو الفتح القائمة على كسف مسجد سيدى أبو العباس المرسى ، وقد أصدر نشرته الفضة (المسلة . لا جريدة ولا مجلة) ، وقد

رمز في افتتاحيتها إلى مدى الضيق الشديد بأثقال الحماية الجاثمة على صدر البلاد حين كتب في المقدمة « يا متعتع الحجر » . وسافر بهم إلى القاهرة ليا لشاطه هناك .

ولكن زاد الاسكندرية من (صحافة الظل) لم ينقطع بهذه الهجرة « البيرمية إلى القاهرة ، فقد أسعفتنا الحيلة بنوع من النشرات شبه المنتظمة ، وكان يشجعني على تحريره نفر من طلبة العلم ، وتقرؤه زمري من الشباب المتحمس على ضوء « الفوائس الخمسة » في ميدان « أبو العباس » رغم طلائها بألوان قائمة خيفة من الغارات الجوية .

وكانت صحيفتنا السرية تلك تكتب بخط اليد ، وتتضمن تحليلا يوميا لآخر أبناء الحرب من وجهة النظر الوطنية التي ترحب بكل اندحار للقوات البريطانية وغيرها من جنود الحلفاء . وكان الشعب يردد في ذلك الحين قصيدة منها .

إذا جاء القتال على القنصل فبشر مكسويلا بانخذال

أى أنه كان يرحب بالحملة التركية الجرمانية الزاحفة من سوريا على مصر . ولقد كنا في هذه النقطة نختلف بإحساساتنا واتجاهاتنا عن جاراتنا من البلاد العربية فيما وراء سيناء والبحر الأحمر ، لأن القوم هناك كانوا يتطلعون إلى التحرر من الزير العثماني ، ويتمنون الهلاك للأتراك ، وحلفائهم ، والنصرة للقوات الممادية لهم ، على حين أننا كنا على العكس في ذلك تماما . وقد أثبتت الأيام فيما بعد أننا كنا أبعد نظرا وأصدق رؤية . إذ ما كادت الحرب تضع أوزارها ، حتى أخلف الحلفاء وعودهم لشريف مكة (الملك حسين الأول) ووضعوا سوريا تحت الانتداب الفرنسي ، وفلسطين تحت الانتداب البريطاني والإشراف الصهيوني . وقد بقيت هذه المفجوة بيننا وبين عرب الشرق بعض الوقت ، ولم يتم الالتحام

بين الشعور العربي في أفريقيا ، والشعور العربي في آسيا إلا عند ما ضربت دمشق
وقد عبر شوقي عن هذا في شعره .

سلام من شذا بردى أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق
دم الثوار تعرفه فرنسا وتعلم أنه نور وحق
والحرية الحراء باب بكل يد مضرجة يدق

ونعود فنقول أننا في جريدتنا المسائية السرية كنا نمحتفل بمظاهر الانهيار
لجبهة الحلفاء الشرقية ، وتصعد الجيش القيصري ، وقيام الثورة في روسيا ،
واضطرابها لعقد صالح منفرد مع الألمان سجلته معاهدة « بريست ليتوفسك » ،
وفي هذه المعاهدة تصريح من الطرفين بالتخلي عن النظرية الاستعمارية التي كان
يمثلها الحلف البريطاني الفرنسي .

وكنا نحلم بتدهور ، مائل في جبهة الحلفاء الغربية الراحة تحت نير الاستعمار
الغربي ، ولسكن مساعدة أمريكا لقوات الحلفاء المتقهقرة أمام هجوم الربيع الألماني
عام ١٩١٨ ، قلب ميزان القوى في معركة « المازن » ، الثانية بالهجوم المضاد عند
« شاتوتيرى » ، حيث ظهرت قوات الجنرال « بيرشنج » الأمريكي التي لم تشارك
في القتال ومزودة بالأسلحة الحديثة ، وسط جيوش أنهكها القتال نحو خمسة
أعوام . ثم انتهت الحرب بغير ما كنا نتمنى . وتمسكت الخديعة الاستعمارية ، من
إجبار الدكتور « ولسن » من إلقاء وصاياه وأفكاره المثالية في بحر الظلمات ،
ولو كانت الأمور تؤخذ بالمقاييس المادية وحدها لما كانت في وسع بلاد مقهورة
كبلادنا أن تحرك ساكناً ، أمام خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى منفردة
في الميدان الدولي ، بمقام الصدارة المطلقة ، مما جعل الشاعر الشعبي بيرم التونسي
يقول في ذلك الحين :

الشرق والغرب باتوا تحت التاج واللى حكم على الاراضى يحكم الأمواج
والطيارات تبتغل عماولها معراج نافع على لندره ترحل لها الحجاج

ليلي ليلي ياعين ليلي ليلي ياعين

ولكن شعبنا العظيم رفض الاستسلام لمنطق القوة المادية ، فكانت القارعة
وقامت ثورة ١٩١٩ . ومع تقدم الثورة اتسع نطاق النشر ، ونفضت صحف
الاسكندرية عن كاهلها كابوس الاحكام العرفية ، فأخذت تقوم بدورها في الخدمة
مسنين وسنين حتى أثخنها الجراح ، ولم يبق منها إلا بقية سيوف تومض
بالاصطبار ، وتعيش على أمل أن يسعها تنظيم الصحافة الإقليمية .

وفي غضون تلك الحقبة من بعث الصحافة السكندرية الوطنية بين الحربين
العالميتين ، تبرز جريدة « وادى النيل » ، التي أنشأها محمد السكزة . ولم تبلغ منزلتها
الكبرى في التأثير على الرأى العام إلا خلال العشرينيات والثلاثينيات ، لتحقيق
مع الافلامية الحية ، وجودا محسوسا على المستوى المصرى والمستوى العربى
وإمتدادا لها في المستوى الآسيوى والافريقى . ولتنشئ مدرسة صحفية عمل فيها
وتخرج عليها كثيرون من أعلام النقد السياسى والاجتماعى والفنى .

وكان من أقوى التعبيرات عن حيوية الصحافة السكندرية وسعة أفقها أن
« وادى النيل » كانت في بعض مراحل النضال القومى ، والأزمات السياسية
الحادة مهجرا ، أو ملجأ لقوات المعارضة ، والأفلام الحرة التي تضيق بها القاهرة
وعند ما أوقف دستور عام ١٩٣٣ بالتواطؤ بين القصر وبعض الأحزاب التي
كانت ترى أن هذا الدستور ثوب فضفاض على الشعب ، فتحت « وادى النيل »
ذراعيها للناشرين على هذه النكسة الخطرة ، وأتاحت لمحمد عزمى ، وتوفيق دياب
ورمطهما المنشق على الأحرار الدستوريين أن يشقوا طريقهم إلى الرأى العام للدفاع

عن الحرية المخزوقة . وقد تعرضت جريدة « وادى النيل » بسبب ذلك إلى التعتيل نحو عام لأنها حاولت أن تنذر الرأى العام المصرى ، وتجعله يقف على مواطن الأمور وتدفعه إلى أن يثور لينال حقه فى الحرية .

وعندما تكرر العدوان على الدستور فى أوائل الثلاثينيات وخابت آمال الشعب فى قياداته الحزبية المتخاذلة ، وجدت التشكيلات المتحمسة من الشباب مجالا للنشاط فى الجريدة .

لقد كان ذلك على المستوى العام ، أما فى المحيط الإقليمى فقد كانت « لوادى النيل » رسالة دأبت على أدائها فى كل عهودها ، وهى معارضة الأغلبية الأجنبية التى تسيطر على الحكم المحلى ، كما كان يعبر عنه المجلس البلدى فى تشكيله الأساسى المختلط فكانت صيحتها المعروفة (لا يرحى إصلاح للإسكندرية إلا بالنساء مجلسها البلدى) . وبسبب هذا الموقف كانت المعارك متصلة بين (وادى النيل) وأولياء المصالح الأجنبية فى البلدية والمحاكم المختلطة والبروصة ، وغيرها من المعاهد والمنشآت التى كان يغلب عليها الطابع الأجنبى . وفى هذا الجو من الجفاء بل ومن العداء بين تلك الجريدة الوطنية ، والقوى الأجنبية المسيطرة على موارد الإعلان والائتمان ، فاضطرت جريدة « وادى النيل » إلى الاحتجاب فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٦ . ولم تكن « وادى النيل » وحدها فى الميدان ، ولكننا اتخذناها نموذجا ، فمن حولها كانت جرائد « الأهالى » ، « الاتحاد المصرى » ، « الأمة » ، البصير ، الشعر . . وغيرها تقوم بخدمات جليلة والحق أن مدرسة « الصحافة السكندرية » قد أخذت نفسها بمجهود يفوق طاقتها وخرجت كثيرا من أمتع الصحفيين وقادة الرأى الذين أدوا دورا هاما فى حياتنا السياسية .

وكانت الصحف الإقليمية فى ذلك الوقت تنقسم إلى قسمين ، صحافة ديناميكية ، وصحافة استاتيكية . والآخرى لم تكن تهتم إلا بنشر أسعار الذهب ،

وتحركات السنين فى الميناء ، وأوراق البورصة ، وبعض الأخبار الصغرى العادية . فهذه الصحافة الإقليمية التى كانت موجودة ، لم تؤثر بطبيعة الحال على رأى العام . أما الصحافة الديناميكية فى الصحافة التى تؤثر فى رأى العام . وتحرك الشعور السكمن عند الجماهير ، وتفصح ألعيب الغلبة الأجنبية فى الاسكندرية ، ومن هذه الجرائد الديناميكية جريدة « وادى النيل » ، والأهالى .

محاولات لإصدار صحيفة إقليمية بالاسكندرية

. وابتداء من الخمسينيات من هذا القرن ، كانت تصدر فى الاسكندرية بعض الصحف الإقليمية كالبحر ، والاتحاد المصرى ، والسفير . . وغيرها . ولكنها كانت صحف ضعيفة الامكانيات ، قليلة الأثر فى تكوين رأى عام قوى ، ولكن ظهرت عدة محاولات لإصدار صحيفة إقليمية بالاسكندرية ، لها الأثر الفعال فى الجماهير ، والرأى العام . وظهرت هذه فى شكل مجلات شهرية ، أو « صفحة » تنشر يوميا فى إحدى الصحف الكبرى . أو فى ملاحق صحفية عن الاسكندرية تصدرها الصحف الكبرى أيضا بقصد جلب الاعلانات . فما هى هذه المحاولات ، وما هى العقبات التى اعترضتها ، وكيف فشلت تلك المحاولات ، ولماذا ؟

لقد ظهرت « صفحة الاسكندرية » فى جريدة « القاهرة » مرة كل أسبوع فى أوائل الخمسينيات ، ولم تستمر طويلا ، وإن كانت قد استطاعت أن تلفت أنظار الجماهير فى الاسكندرية . ثم أصدر « الاتحاد القومى » مجلة شهرية باسم « الأحرار » فى بداية ١٩٥٣ ، ولكنها لم تستمر فى الصدور ، لزيادة تسكاتها ولم يصدر منها إلا بعض الأعداد التى تمد على أصابع اليدين .

صفحة الاسكندرية بجريدة الجمهورية

(شكل ٢٠١)

ولظهور «صفحة الاسكندرية» في جريدة الجمهورية، قصديروها مدير مكتب الجمهورية في ذلك الوقت (٩) .

(قبل أن تصدر هذه الصفحة ، كنت قد سافرت في أغسطس ١٩٥٥ في رحلة صحفية الى ايطاليا ، وفرنسا ، وزرت عدة صحف بها ، ولا حظت كثرة عدد الطباعات التي تصدرها الصحف الكبرى ، ولفت نظري في مدينة مرسيليا جريدة اقليمية اسمها Provincial تصدر من هذه المدينة في ٢٢ طبعة يومية وتوزع نصف مليون نسخة يوميا ، وكانت الجريدة تصدر في ٨ صفحات يومية منها ٦ صفحات تصدر في جميع الطباعات ، ثم الصنعتين الباقيتين تديران بتغير المدينة التي ستوزع فيها الجريدة ، وكانت هذه الجريدة « البروفيتسيان » تمتد توزيعها الى جنوب شرق فرنسا ، وتوزع في كل هذه المدن بشكل متسح ، ويزيد توزيعها على الصحف الفرنسية التي تصدر من باريس ، كصحف « النيجارو » ، « وايرمانيتيه » ، وغيرها لسبب بسيط أنها كانت تهتم بمشاكل وأخبار الناس في هذه المدن .

وجدت مثلاً أن الجريدة تخصص في طبعة مدينة من المدن صفحة كاملة عن «سباق الدراجات» الذي تنظمه تلك المدينة . وجدتها تهتم بحفلات الجمعيات النسائية اهتماماً كبيراً ، تهتم أيضاً بالنشاط الأدبي في المدن الصغيرة ، وبالنشاط المدرسي ، بالنشاط الوظيفي ، بحيث تصبح الصنعتين المخصصتين لكل مدينة مرآة لما يحدث في هذه المدينة من نشاط . هذه الجريدة لها مكتب رئيسي في باريس وله اتصال مباشر بمركزها الرئيسي في مرسيليا بأجهزة الارسل الاسلاكية .

• تليبرنتر ، Tele Printer •

كما أن مكتب باريس متصل بالمركز الرئيسى بجهاز إرسال لاسلكى ، و
تليفونى لإرسال الصور مباشرة بالتليفون من باريس إلى مرسيليا . وبهذا
فإن الجريدة ، وهى تطبع بعيدة عن العاصمة ، يمكنها أن تغطى كل أخبار العاصمة
مصورة ، أو غير مصورة مثلها تماماً مثل التى تطبع فى باريس .

والجريدة مكاتب صحفية فى كل مدن جنوب فرنسا ، مزودة باتصال مباشر
(T.P) بالمركز الرئيسى بمرسيليا . وتقوم هذه المكاتب بإرسال أخبار المدن
أولاً بأول ، منذ مطلع النهار ، وحتى منتصف الليل ، بحيث تتمكن مطابع
الجريدة من جمع كلمات الأخبار أولاً بأول دون تعطيل ، إذ أن عليها أن تجمع
خمسین صفحة يومياً (۲۲ × ۲ = ۴۴ + ۶ صفحات ثابتة = ۵۰ صفحة) .
وكما قال لى رئيس تحرير هذه الجريدة فى ذلك الوقت ، أن السبب فى زيادة
التوزيع ، أن القارىء فى كل مدينة يرى نفسه فى الصفحتين المخصصتين لمدينته ،
لذلك فهو يشتريها خصوصاً ، وهى تقدم له فوق ذلك كل ما يجرى فى باريس ،
وفرنسا كلها والعالم .

وحضرت إلى القاهرة ، وعرضت النكرة على المسئول عن التحرير فى
جريدة الجمهورية فى سبتمبر ۱۹۵۵ ، فرحب بالنكرة ، وطلب منى تنفيذها
فوراً . بحيث تصدر فى صفحة خاصة فى طبعة خاصة للاسكندرية تحمل رقم
الصفحة العاشرة فى الجريدة ، والتى كانت مخصصة للحوادث ، بحيث لا تقرأ صفحة
الاسكندرية إلا فى الاسكندرية وضواحيها التى تباع فيها الكميات من النسخ
الخاصة بها .

وقد استمرت التجربة خمسة أشهر ، ثم توقفت عن الصدور بعد أن تولى
رياسة تحرير الجريدة مسئول آخر (۱۰)

وهناك عدة ملاحظات على التجربة ، وهى أنها اهتمت لأول مرة بالعمل

وخصصت نصف عامود يوى لآخبار العمال ، وتقديم شخصية عمالية من رؤساء النقابات أو المسئولين فيها . وعالجت الصفحة مشاكل الاسكندرية بمعرفة القراء أنفسهم ، إذ خصصت نصف عامود يكتبه أبناء الاسكندرية ، عما يجيش فى نفوسهم من أفكار أو اقتراحات واهتمت أيضا بالنشاط الاجتماعى اهتماما كبيرا سواء النشاط الذئائى أو الجمعيات الخيرية ، أو النوادى الرياضية ، أو الطلبة ، والجامعة ونشر أخبارهم وأحاديثهم . ولإبراز الحوادث الهامة .

ولم يكن المجال السياسى للبلد فى ذلك الحين يسمح بالدخول فى حوار سياسى أو فكرى . وقد أثبتت الصفحة زيادة كبيرة فى التوزيع وصلت إلى الضعف .

أسباب إغلاق الصفحة :

وبعد أن تولى رئيس التحرير الجديد مهمته ، كان من وجهة نظره فى الصفحة أن أخبار الاسكندرية ، يجب أن تقرأ فى جميع أنحاء الجمهورية ، فرجحت على الفور بأن تكون الصفحة ثابتة وتطبع فى جميع الطبعات . فرفض . . وقال أنه يمكن أن توزع الأخبار على صفحات الجريدة .

وكان معدل عدد الموضوعات والأخبار التى تنشر يومياً فى الصفحة نحو ٢٥ خبراً وموضوعاً وصورة ، وبعد إغلاق الصفحة ، لم يعد ينشر إلا خبراً أو اثنين وهى نفس الأخبار التى كانت تنشر فى خارج الصفحة حينما كانت الصفحة موجودة فعلاً . فقد كانت هناك أخبار هامة تهتم كل الجمهورية ، وكانت تنشر عادة خارج الصفحة ، مثل أخبار الوزراء . وكانت النتيجة بعد إغلاق الصفحة ، أن حرم أهل الاسكندرية أنفسهم من معرفة ما يدور فى مدينتهم من ألوان النشاط المختلف .

• وقد روى أحد المحررين الذين اشتركوا فى تلك التجربة ، أن الاعلانات كانت فى آخر أيام التجربة تلغى على الصفحة . فكلما ورد إعلان إلى الجريدة وليس له

له مكان في صفحات الجريدة ، كان أسهل شيء على سكرتارية التحرير أن تضعه في صفحة الاسكندرية التي انكشت حتى أصبحت ربع صفحة . وقد أدى هذا إلى تأجيل الموضوعات ، ونشرها بعد عدة أيام مما أفقدها الأهمية ، والحيوية ، والجدة .

• ولكن هذه الصفحة بطبيعة الحال لم تؤثر التأثير المباشر والقوى في الرأي العام! — وخاصة في الإسكندرية — لأنها اهتمت بالأخبار والموضوعات السريعة لتغطية مساحة الصفحة يومياً .

اسكندرية : (شكل ٣)

وفي ٢٣ يوليو ١٩٦١ صدرت جريدة « اسكندرية » في ١٦ صفحة في حجم ربع الجريدة اليومية ، عن المركز الرئيسى للاتحاد القومى . وكان من المفروض أن تكون أسبوعية ، ولكنها صدرت شهرياً في ٢٠ صفحة .. ويقول المسئول عن هذه التجربة (١١) .

إن جريدة « اسكندرية » كانت ستصدر أسبوعياً ، ولكن الظروف المالية والامكانيات الطباعية حالت دون ذلك ، وتقرر إصدارها شهرياً . والذى قامت به التجربة خلال أعدادها السبعة التى بدأت في يوليو ١٩٦١ - وانتهت في ٧ يناير سنة ١٩٦٢ - بخدمة الاسكندرية وسكانها ، ومعالجة مشاكلهم ، ووضع الحلول لها . ووضع تخطيطاً لبواب هذه الجريدة ، مثل نشر عناوين الصيدليات المفتوحة في أيام الاجازات . وبنك العقول . حتى الابواب التى كانت معروفة ، قدمتها الجريدة في صورة جديدة مثل « أخى المسكافح » عن العمال . وميدالية الأسبوع ، لشخصية إسكندرية قدمت عملاً ومجهوداً ملحوظاً . والبيت السعيد .

ولسكن الجريدة للأسف كانت بعيدة عن السياسة ، لعدم وجود معلقين سياسيين .

مشكلات التجربة :

وقد صادفت تجربة جريدة « اسكندرية » عدة مشاكل منها الاضطراب إلى طبع الجريدة في « دار التعاون » بالقاهرة في أول أعدادها حتى العدد الرابع لعدم وجود إمكانيات الطباعة الحديثة . وعدم وجود رأس مال ثابت . وكذلك عدم وجود محررين متفرغين . فكل الذين اشتركوا في تحرير أعداد الجريدة ، يعملون في دور الصحف الكبرى ، ويعملون في هذه الجريدة بالقطعة . ولهذا فلن يمكن أن يقدم أحدهم لواء الصحفيين خبائراً أو موضوعاً خطيراً ، لأنه بطبيعة الحال سيقدمه إلى جريدته التي يعمل فيها أصلاً . كما أن الجريدة لم تسكن تتعرض للنقد السياسي .

ونتيجة لأنها كانت تصدر شهرياً ، لم تسكن موضع اهتمام باعة الصحف ، ومع ذلك فقد كان متوسط البيع ألفين نسخة شهرياً . ولو كانت أسبوعية ، ولها الامكانيات لسكانت تستطيع أن تبيع أكثر من هذا العدد بكثير . ولم يكن للجريدة مقر ثابت . فقد كان مقرها « نقابة الصحفيين » نظير أجر رمزي . وكانت هناك أيضاً محاولات للتجديد في كل عدد ، وخاصة (الماكيث) ، ولسكن في حدود راحة .

ملاحظاتى عن التجربة :

واطلعت على أعداد الجريدة السبعة ، فلاحظت أنها لم تثبت على شكل تميمين به ، وخاصة في الصحف الأولى ، ومع ذلك فقد تميزت بأبوابها الثابتة ، ومحاولتها التعرض لمشكلات الاسكندرية الاسكانية ، والسياحية . وأفردت صفحات خاصة

الأدب والفنون والجامعة ، والميناء . وكان صدورها شهريا يفقدها الاتصال المباشر والمؤثر في القارىء . فرور شهر كامل يفقدها الحيوية ، بل يذساها القارىء . أحيانا ، وهى لذلك لم تستطع أن تقوم بحملة صحفية تجاه أية مشكلة من المشاكل . لأن الحملة الصحفية فى أية جريدة تحتاج إلى درام الاستمرار ، لتربط القارىء معها ، ولكى تؤثر فى رأى العام ، وتثير اهتمامه ، وتجعل المسئولين مدفوعين بقوة الرأى العام الذى انفعّل بمتابعة تلك المشكلة - أن يضعروا الحلول الإيجابية لحل المشكلة .

كما أن ضعف الإمكانيات الطباعية لم يمكنها من ملاحقة أهم الأحداث التى تمر بالاسكندرية . فقد تصادف عند ظهور العدد أن وقعت أحداث هامة فى الاسكندرية كانت حديث الناس ، واستطاعت الصحف الكبرى بطبيعة الحال أن تغطى هذا الحدث ، ولكن جريدة « اسكندرية » لا تستطيع أن تفعل ذلك ، لأنها تطبع مرادها طوال الشهر ، حسب الامكانيات الطباعية الضئيلة ، وإذا استطاعت أن تغطى الحدث الكبير ، فإن امكانيات المطبعة لن تمكنها من الصدور فى الوقت المحدد . وهذا عامل هام فى أنها لم تنفرد بخبيرة صحفية ضخمة ، تكون حديث الناس ، والسبب فى ذلك أن الصحفى الذى يحصل على هذه الخبيرة ، سيقدمها إلى جريدته التى يعمل فيها ، ولن يقدمها إلى هذه الجريدة . فولاؤه أولا وأخيرا لجريدته ، وليس لهذه الجريدة بطبيعة الحال .

ومسح ذلك ، فقد عاجلت جريدة « اسكندرية » فى أعدادها السبعة عدة موضوعات هامة مثل التحقيق الذى كتب عن « شهداء البحرية » . و « هل يمكن أن تكون الاسكندرية مدينة المؤتمرات » . و « دراسات الاتحاد القومى ، لمشكلة الاسكان » و « معالم الاسكندرية والمجتمع عام ٢٠٠٠ » و « قانون اشغال الطريق » . و « الاتحاد القومى يكشف تلاعب شركة « لبون الفرنسية قبل التأميم ») .

وكانت هذه الموضوعات تنشر في الصفحتين المتقابلتين في منتصف العدد ، وهي موضوعات تنفرد الجريدة بنشرها ، وتهم بدون أدنى شك المسؤولين في الاسكندرية وأهالي المدينة . ولكن الملاحظة التي استرعت انتباهي أن معظم هذه الدراسات والموضوعات ، لم يكتبها صحفي ممن اشتركوا في تحرير هذه المجلة ، وإنما كتبها مهندس (١٢) .

أخبار الاسكندرية

وفي يوم ٥ أغسطس ١٩٦٢ ، ظهرت صفحة « أخبار الاسكندرية » ، في جريدة « الأخبار » مكان الصفحة الثالثة . واتخذت شكل الصفحة الأولى (شكل ٤) . وتعتمد على المنشآت الكبيرة ، و « الماشينيات » الفرعية . واعتمدت اعتمادا كليا على الأخبار فقط (١٣) .

وتنقسم الصفحة إلى ثلث للعناوين الكبيرة والصغيرة . وخبر كبير على اليمين ، وآخر على الشمال ، وثالث في القلب . ثم خبر في برواز أسفل الصفحة . وبجموعة من الأخبار المتفرقة . وكلمة عن الاسكندرية . وبعض الأركان الأخرى (١٤) . ومن البديهي أن العناوين كانت تبتلع ثلث الصفحة ، فلم يبق إلا جزء صغير ، تمتصه أيضا الاعلانات . ومع أن هذه المساحة كانت ضيقة ، إلا أن عددا كبيرا من الصحفيين الكبار والشبان ، كانوا يساهمون في تحريرها يوميا . وكانت المواد تجمع طول اليوم ، وترسل « بالديزل » إلى القاهرة ، حيث يلتظرونها فريق آخر من السكرتارية والخطاطين والمراجعين . وكانت كلمات النساوين تملئ بالتليفون إلى القاهرة . للاستفادة من الوقت .

وبدأت تثير الصفحة الرأي العام بالأخبار فقط ، إذ كانت بعيدة كل البعد عن الشؤون السياسية ، وليس لها أي موقف سوى تقديم « طبق » شهي من « السلطات » . وكانت عناوينها مثيرة . ففي أول عدد مثلا كانت هذه العناوين

« مؤسسة لإدارة مصيف الاسكندرية » . و « وأساندة جامعة الاسكندرية
يستغيثون من مطاردة مصلحة الضرائب » . « مليون جنيهه سلفيات لأهالي
الاسكندرية » . « وظائف لآلاف عامل » .

وكان « المانشيت » الكبير للصفحة، يظهر في الصفحة الأولى للجريدة ويختصر
إلى خبر صغير . أما صفحة « أخبار الاسكندرية » فكانت تطبع في طبعة خاصة
مكتوب عليها « طبعة اسكندرية » أما طبعة الأخبار التي توزع في أنحاء الجمهورية
فلا يوجد فيها شيء عن « أخبار الاسكندرية » إلا ما نشر في الصفحة الأولى .
ثم خصصت مساحات لأركان جديدة مثل « حميدو قال لي » . « إذاعة الاسكندرية »
« من أخبار الاسكندرية » . « الجمهور يشكو » .

وقد حققت صفحة « أخبار الاسكندرية » زيادة في التوزيع في الجريدة
العامة ، ولكنها لم تؤثر في الرأي العام « المحلى » التأثير الفعال ، لعدة أسباب ،
وهي التي أدت في النهاية إلى فشلها ، وإغلاقها بالرغم من وجود عناصر صحفية
شابة ممتازة ، ساهمت في تحريرها ، ولكن ماذا تفعل هذه العناصر ، وهناك أسباب
في التخطيط والتنفيذ أقوى من كفاءتهم ، هي التي أدت إلى هذا الفشل ، لما يلي .

أسباب فشل الصفحة

١ - أن الصفحة اعتمدت في تخطيطها العام على الخبر فقط ، والامانة دون
أن تهتم بمعالجة مشاكل الاسكندرية معالجة جدية ، عميقة على أسس علمية .

٢ - لضعف عنصر التحقيقات الصحفية الجادة التي تخدم المجتمع ، لأن
تخطيط الصفحة كان قائما على أنها مثل « الصفحة الأولى » ، التي تعتمد على « المانشيتات »
والعناوين الضخمة ، والأخبار السريعة . بل لم تستطع الصفحة أن تحاكي الصفحة
الأولى ، لقلة الأخبار الهامة التي يمكن أن تكون في الاسكندرية يوميا ، فتم
سد هذا النقص بأبواب عادية موجودة داخل الجريدة مثل « الجمهور يشكو » ،

و « حميدو قال لى ، الذى انشر فيه أخبار قصيرة عن المجتمع فى الاسكندرية .
و « إذاعة الاسكندرية ورأى أسكندرانى ، (شكله) .

٣ — كانت الصفحة تهتم بنشر الخبر فى صورة مكبرة تتنافى مع قيمته ، وكان
الناس يقولون « يعملوا م الحبه قبه » . فثلاث تجد « عنوانا كبيرا » عن « مؤتمرات
فى الأحياء الشعبية » ، وعندما تقرأ تجد أن الخبر لا يزيد عن عدة أسطر
(١٥ سطرًا فقط) ثم لاتهم الصفحة بعد ذلك بما يحدث فى تلك المؤتمرات من
أعمال تمس أهم مشا كل الاسكندرية .

٤ — إنصرف كثير من القراء عن قراءة الصفحة ، وعن شراء الجريدة
ذاتها للشرد مائشيتات ، خيالية مشيرة ، لم تتحقق فى ذلك الوقت ، ولم تتحقق حتى
هذه اللحظة أى بعد مرور مايقرب من خمس سنوات . ومن أمثلة هذه
العناوين الكبيرة .

أقراص لمنع التدخين

نصف مليون قرص تصل من أمريكا خلال أيام لمنع الشبهة عند التدخين .
(أخبار الاسكندرية ٣٠ / ١ / ١٩٦٣)
تحويل مسرح سيد درويش إلى مسرح عالمى لإنعاش الإسكندرية فنيا .
(أخبار الاسكندرية ٣١ / ١ / ١٩٦٣)

مدينة الكترونية

مدينة عالمية للملاهى تدار بالكهرباء والأجهزة الالكترونية تقام فى سموحه .
وأنقل نص الخبر الذى استحق هذا العنوان الكبير من الصفحة سيتم إنشاء
مدينة عالمية للملاهى فى الاسكندرية على غرار مدينة ملاهى والتديزنى الأمريكية.
ستبحث الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة غدا تفاصيل هذا المشروع . وقع

الاختيار على منطقة سميحة لإنشاء هذه المدينة . ستنشأ بها بحيرات وبرك ، وجبال صناعية ، وبرج لمشاهدة الاسكندرية ، ستحيط بالمدينة غابة واسعة تمتد حتى الطريق الزراعى السريع . ستزود المدينة بالآلألعاب الكهربية والالكترونية وقطارات الديزل الصغيرة وقوارب تدار بالكهرباء مع إقامة خط تلفريك ، يصل ما بين برج المدينة وجبالها الصناعية ليستخدمها الجمهور فى نزحاته بالمدينة . ينتظر البدء فى تنفيذ هذا المشروع فى العام القادم بعد إعتاده .

(أخبار الاسكندرية ٤ / ٢ / ١٩٦٣)

٥ — ولم تهتم الصفحة بمشكلات العمال ، والميناء والجرك ، وإذا اهتمت ، فهى تشر عناوين ضخمة مثيرة عن أزمة التسكس فى الميناء ولكنها لا تتعمق فى لشر تحقيق خاص بهذا ، وإنما تشر الخبر فى شكل مثير ملفت بقصد إثارة القارىء لشراء الجريدة ، ولكن القارىء سرعان مايعيد الجريدة إلى البائع بعد أن يطلع على الخبر الصغير ، الذى لشر فى صورة مكبرة .

٦ — ومن أسباب فشل الصفحة أن المحررين كانوا يمشرون لإنتاجهم بدون توقيع أسمائهم ، الذى يعتبر حافزا أديبا يشجعهم على تجويد إنتاجهم . فادى هذا إلى تكاسل عدد كبير منهم فى مد الصفحة بأخبار هامة ، بل توقف البعض عن إمداد الجريدة بالأخبار الصحفية . وأصبحت الصفحة بجالا خصبا لطلبة المدارس والجامعة يثمنون فيها . وعندئذ هبط مستوى الأخبار والموضوعات ، إلى أن أغلقت . فى يوليو ١٩٦٣ .

٧ — لم تقم الصفحة بمحملات صحفية ، لحل مشكلات الاسكندرية الهامة ، ولكنها إذا تعرضت إلى مشكلة ، فتعالجها من الناحية الاخبارية السطحية المثيرة فقط .

٨ — كانت هذه الصفحة سببا فى اختفاء أخبار الاسكندرية عن باقى محافظات الجمهورية . إذ اكتفت الجريدة بنشر أخبار الاسكندرية فى صفحة الاسكندرية .

ولم تنشر في الصفحات الأخرى إلا بعض الأخبار الهامة، كقوائم الوزراء مثلاً.
٩ — انحصرت صفحة « أخبار الاسكندرية » في آخر أيامها في نشر الأخبار
الروتينية، والتأفة، حتى أصبح « المانشيت » الذي هو عماد الصفحة، وسر
لإنجذاب القراء إلى الجريدة، عبارة عن لافتة لجبر صغير.

١٠ — وبالرغم من كل هذه الأسباب، فقد طغى الاعلان على الصفحة بشكل
يلفت النظر، إذ احتل في كثير من الأحيان أكثر من ثلث الصفحة. والثالث
الثاني « المانشيتات » والعناوين الصغيرة. والثالث الأخير الأخبار بما فيها صورة
الصفحة التي تبتلع هي الأخرى جزءاً من الثالث الأخير (شكل ٦).

ولكل هذه الأسباب، فشلت صفحة الإسكندرية، التي توفرت لها
إمكانات مادية، وطباعية من أرقى الإمكانيات، وكذلك الإمكانيات البشرية
ولكنها الأسف فقدت التخطيط السليم الذي يتمشى مع طبيعة الاسكندرية
العاصمة الثانية للجمهورية، والميناء الكبير، وصاحبة أكبر مدرسة فكرية وثقافية
جامعية. وبجانب فقدانها التخطيط، فقدت المتابعة المستمرة، لمعرفة الخطأ،
ولإيجاد أسباب تلافيه في المستقبل. لقد فقدت كل هذا، وكانت النتيجة هي إغلاق
الصفحة، وأصبحت الاسكندرية بلا أى منبر يعبر عما يجري فيها من أحداث.

الثقافة السكندرية (شكل ٨)

وفي أبريل ١٩٦٣، صدرت جريدة « الثقافة السكندرية » محاولة سد الفراغ
الهائل في المحيط الثقافي والفكري والفني بالشعر (١٥) ودعت في أول أعدادها
إلى عقد مؤتمر لأدباء وفناني الاسكندرية. واشترك فيها عدد كبير من أدباء
ومفكرى وصحفي الاسكندرية. ونجحت هذه المحاولة التي اعتمدت على اشتراك
الاهالي والثقافيين أنفسهم في تمويلها والصرف عليها. ولكنها لم تستمر، بسبب
عدم وجود الإمكانيات الطباعية، ولعدم وجود جهاز متخصص في الاعلانات.

تجربة اسكندرية

وفي ديسمبر ١٩٦٣ عقد محافظ الاسكندرية (١٦) اجتماعا كبيرا — الصحفيين بالاسكندرية ، لمناقشة مشروع اصدار جريدة كبرى للاسكندرية : لتستعيد مكانتها ، وتاريخها المجيد في عالم الصحافة . واشترك في الاجتماع ممثلون من مجلس المحافظة ، والجامعة ، والاتحاد الاشتراكي ووضعت المشروعات المختلفة وطرق تمريلها . وأعد أساتذة كلية التجارة مشروع ميزانية تفصيلية للجريدة ، ورأى المجتمعون اصدار تجارب صحفية ، لتدعيم الكلام ، حتى يمكن مطالبة وزارة الخزانة بسلفة لتغطية نفقات الجريدة خلال العام الأول من صدورها. وقد استقرت الآراء على صدورها أسبوعية ، وان يعتمد لها ميزانية تقدر بحوالي ٩٠ ألف جنيه .

وضدّت التجربة الصحفية لجريدة « اسكندرية » التي تولّاها عدد من الصحفيين الذين يعملون في الصحف الاقليمية بالاسكندرية . وعرضت التجربة على الصحفيين لمناقشتها . ودارت المناقشة حول فقدان التجربة للنم الصحفي الحديث ، و « الماكيت » أي شكل الجريدة العام . فقد كانت عبارة عن « رص » عواميد الكلام بجانب بعضها . ومن المناقشة استقر الرأي على أن الصحفي الاسكندري ، ليس في موضع اختبار ، فالاحداث والمواقف ، والخطه العامه للجريدة ، هي التي ستكون المادة الصحفيه .

واعترض كثيرون على شكل تجربه الأولى واذلك عهد إلى باعداد «ماكيت» وتدريب التجربة الثانيه التي أشرفت عليها من بدايتها إلى نهايتها. وقدمت في النهايه نموذجا لجريدة الاسكندريه . كما ينبغي أن تكون وذلك يوم ٧ يناير ١٩٦٤ (أنظر الصور الزونكوغرافيه التي تصور تجربه الأولى ، والتجربه الثانيه التي قدمتها شكل ٩ ، ١٠) .

نموذج لجريدة الاسكندرية

وبعد دراسات عدة لمختلف الجرائد التي تصدر في الجمهورية ، وضعت شكلا جديدا يميز الجريدة ، اسكندرية ، كما هو مبين في (الصورة الزسكوغرافية) . وكانت هذه التجربة من ٨ صفحات . وصدرت الصفحة الاولى تتميز بالمائشيت ، والصورة الكبيرة .

الصفحة الثانية : للحوادث والاقتصاد ، وأحداث العالم ، والميناء ، والجرك .
الصفحة الثالثة : للتحقيقات الصحفية . والرأى . والسكرىكانزير .
الصفحة الرابعة : مجلس المحافظة . أخبار الاسكندرية المحلية . التعليق على مايدور فى الاسكندرية .

الصفحة الخامسة : الجامعة - رأى الجامعة . أخبار الشباب . هنا الاسكندرية . أخبار الأدياء .

الصفحة السادسة : الفن . الثقافة . المسرح . القصة . مكتبة الإسكندرية . أخبار الأدياء .

الصفحة السابعة : الرياضة . وأخى العامل .

الصفحة الثامنة : صررة فنية كبيرة . الفن التشكىلى . المجتمعسع . خواطر اسكندرانى .

ثم عرضت التجربة فى لإجتماع عام على الصحفيين . مصحوبة بتقرير عن حالة المطبعة التى لايمكن أن تسد حاجة الجريدة ، حتى ولو كانت أسبرعية . ثم تحدد يوم ٢٦ يوليو موعدا لصدر العدد الاول من الجريدة . ولسكن حدثت مناجأة .

فقد صدر قرار جمهورى بفصل الاتحاد الاشتراكى عن أشرف المحافظين وتعيين أمين للاتحاد الاشتراكى بكل محافظة ، ويتولى المحافظون السلطة التنفيذية فقط . أما الاتحاد الإشتراكى ، أو السلطة الشعبية فيترلاها أمناء آخرون .

لذلك فقد عقد المحافظ إجتماعا آخر مع الصحفيين ، وعرض على
 خطرات التجارب لإصدار جريدة كبرى الاسكندرية بإشراف الاتحاد الاشر
 العربي ، الممثل لقوى الشعب العاملة . وحيث أنه لم يصبح مسئولا عن التنظيم
 الشعبي ، فانه قرر إحالة كل المشروع بما فيه من تجارب عملية ، وميزانية مطبوعة
 إلى الاتحاد الاشتراكي لتنفيذ المشروع الكبير .

وفي أدرج مكاتب الاتحاد الاشتراكي ، نام مشروع إنشاء أكبر جريدة
 للاسكندرية ، منتظرا الوقت المناسب ، لكي يرى المشروع النور .

الاتحاد المصري (جريدة الاسكندرية)

وفي يوم ٥ مايو ١٩٦٥ ، صدرت جريدة « الاتحاد المصري » وهي أقدم
 الصحف الإقليمية بالاسكندرية ، في شكل جديد ، وتبويب جديد ، ورسالة
 جديدة ، تعبر عما ينبغي أن تكون عليه الصحافة الإقليمية ، وستعرض لهذه
 المحاولة بالتفصيل في فصل خاص .

أخبار الاسكندرية

ثم ظهرت مرة ثانية في « الأخبار » صفحة « أخبار الاسكندرية » ، يوم ١١
 ديسمبر ١٩٦٦ ، واستمرت ٦ أشهر حتى مايو ١٩٦٧ قبل النكسة بأيام . وكانت
 المحاولة الجديدة تختلف عن الأولى التي كانت تعتمد على شكل الصحف الأولى بما
 فيها « المالحاتيات » والأخبار المتفرقة . أما هذه المحاولة فقد اعتمدت على ما ينشر
 في « الصفحة السابعة » أي صفحة المجتمع . وتحتوى الصفحة على موضوع رئيسي
 بالمشتيت يملأ رأس الصفحة على ٨ أعمدة . ثم صرورة كبيرة ، أو خبر مصور ،
 ثم خبر كبير في قلب الصفحة ، ومجموعة من الأخبار المتفرقة ، وأخبار مجتمع
 الاسكندرية ، « وهنا الاسكندرية » وحديث الاسكندرية . والسؤال الآن لماذا
 فشلت هذه التجربة أيضا . وهذا المنشئ يرجع في رأي إلى هذه الأسباب .

١ - لقد وضع تخطيط هذه الصفحة ، دون استشارة أى أحد من الذين اشتركوا في التجربة الأولى ، للإستفادة من أخطاء التجربة الأولى ، وتلافيتها في التجربة الثانية .

٢ - كانت هذه الصفحة تحرر محليا ، وترسل الأخبار والموضوعات إلى القاهرة لتعد للنشر بعد ذلك حسب الترتيب الذى يترامى لمن يشرفون على الصفحة هناك . ولذلك فإن الأخبار التى كانت تنشرها لم تعدت فيها صفة « الجدة » أو الأخبار الحية « أخبار الساعة » ، فكان المحررون يرسلون أخبارهم فتنشر بعد أيام في بعض الأحيان . واتسمت موضوعات الصفحة الخبرية بصلاحياتها في أى وقت .

٣ - أدت هذه الطريقة في النشر إلى عدم الاهتمام بخبر الساعة أو إبراز الخبر لأهميته . فمثلا . الاسكندرية تمثّل بذكرى فنائها الخاند سيد درويش . وأرسل موضوع كبير إلى الصفحة . فنشر بعد مدة في أسفل الصفحة في بروت صغير ، وبدون أية صورة . بينما أرسل المحرر نفس الموضوع بالصورة إلى « الصفحة الفنية » بالطبعة العامة فنشر في المساحة المحددة للفن ، مرينا بكافة الصور ، على مستوى الجمهورية .

٤ - وقعت التجربة في نفس الخطأ الذى وقعت فيه التجربة الأولى ، وهو إنعدام أخبار الاسكندرية في الطبعة العامة التى توزع في كافة المحافظات والعالم . واختفت مرة ثانية أخبار الاسكندرية في الجريدة بالنسبة لخارج الاسكندرية .
٥ - وأيضا لم تعتمد الصفحة على التحقيقات الصحفية ومنافسة المشاكل بأسلوب علمي ، اللهم إلا الاستفتاء الأول والوحيد (١٧) لإستطلاع الرأى العام للطلّابات في جامعة الاسكندرية عن التنظيم السياسى . مشاكل الحياة الجامعية .

وقد نشر هذا الاستفتاء على ثلاث مرات . وكشفت نتيجة الاستفتاء عن حقائق كثيرة وأمر عجيبة كانت مخفية في عقول بنات الجامعة ، تحتاج إلى دراسات علمية لوضع أسس جديدة لتغيير الحياة الجامعية لتناسب مع التطور الثوري . وكانت نتيجة الأسئلة قد كشفت الرأي السائد عند الطالبات بالنسبة لمختلف المشاكل ، ويهنا أن نشير هنا إلى نتيجة السؤال الذي يستطلع الرأي العام للطالبات وهو :

- ما رأيك في تنظيماتنا السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وهل أدى دوره ؟
- تنظيمات الشباب الاشتراكي وهل أدت دورها ، أو لم تستكمل بعد ، ولماذا ؟
- وكانت نتيجة الإجابة أن الاتحاد الاشتراكي أدى دوره بنسبة ٦٥٪ . وأن منظمة الشباب أدت دورها بنسبة ٥٢٪ . وقد اهتمت الجامعة ، والمكاتب التنفيذية ، والجماعات القيادية في كل كلية بهذا الاستفتاء الكبير ، ودرسته لإيجاد الحلول اللازمة لهذه المشاكل .

- ثم أغلقت الصفحة ، وعادت الإسكندرية مرة أخرى إلى الظلام الصحفي .

محاولات صحفية أخرى :

وكانت تصدر في الإسكندرية عن طريق الصحف الكبرى عدة ملاحق عن الإسكندرية ، تحتوي على بعض الأخبار والموضوعات ذات الصيغة الاعلانية . وهذه الأعداد الخاصة لا تصدر بطبعة الحال إلا عندما تستكمل ميزانية كبيرة للاعلانات . وهذه الملاحق قد تصدر في ثمانى صفحات أو أقل حسب المساحات المحجوزة من الاعلانات (شكل ٧) .

وكثير من المؤسسات والشركات تصدر مجلات سنوية تسجل فيها نشاطها

وأعمالها ، و يجوز دأب الداهلين فيها . ولسكنها لا تؤثر في الرأي العام ، لأنها لا تصدر بانتظام . و أوقات مائية .

صحافة الجامعة والمدارس :

وكذلك تصدر المدارس مجلات غير دورية ، للاشتراك بها في مسابقة الصحافة للدارس . أما الجامعة التي تضم أكثر من ٢٤ ألف طالب وطالبة ، فلا تصدر بها صحيفة منتظمة ، أو مجلة أسبوعية أو شهرية ، بالرغم من وجود الإمكانيات المادية الموجودة في الاتحادات الطلابية التي تصرف على الحملات ، والرحلات فقط ، ووجود مطبعة جامعة الاسكندرية المزودة بأحدث الآلات ، وبأمر العمال ، وقد تمكنت هذه المطبعة من إصدار جريدة من ٨ صفحات ، مياً في أسبوع شباب الجامعات الثاني عام ١٩٥٦ . وفازت جامعة الاسكندرية في الصحافة على الجامعات . وكان من المفروض أن تصدر بعد ذلك مجلة أسبوعية على الأقل يصدرها اتحاد الطلبة لتعبر عن الرأي العام للطلاب ، ولكن للأسف لم يحدث ذلك .

وضاعت الإمكانيات المادية ، والإمكانيات البشرية من شباب الجامعة الذين كانوا يعيشون الصحافة . ولكن أحد لم يهتم بهم ، وتفرقوا في الحياة ، وانطفأت شعلة الصحافة بين صدورهم . وهذا دليل قاطع على تقصير كبير من الجامعة تجاه شبابها ، وتجاه المدينة . إذ كان يمكن أن تقوم الجامعة بالحركة الصحفية والثقافية والفكرية في هذه المدينة ، لما توفر لها من كافة الإمكانيات ، ولكن أحد لم يؤمن بأهمية الرأي العام للشباب ، وكيفية توكيده وعقله عن طريق التجربة ، إلا بعد أن وقعت النكسة ، وعبر الشباب عن رأيه فيما حدث ، وأعلن أنه لا رعاية على الشباب .

استمارة الاستفتاء

لإستطلاع رأى العام للطالبات

•

أخبار الاسكندرية



استفتاء لطالبات الجامعة



هذه المعلومات الواردة سرية للغاية
ولن تستخدم الا في الأغراض العلمية

السن	اسم الطالبة	•
السنة الدراسية	الكلية	•
القسم		

١ — هل تعتقد أن المجتمع الجديد قد أعطى الفتاة الجامعية كل حقوقها ؟

نعم لا

٢ — هل أدت الفتاة الجامعية دورها الإيجابي في المجتمع ؟

نعم لا

٣ — أيهما تختارين ؟

العمل المنزل والزواج

٤ — أيهما أفضل كزوجة في نظرك ؟

المتعلمة - الثرية - الخصب

٥ — ما رأيك في الزواج المبكر ؟

له مساوى له ماضى :

له مميزات له ماضى :

٦ — هل تعتقد أن البنون ما زالوا زينة الحياة الدنيا وكم طفلاً تفضلين انجاب ؟

نعم لا

٧ — ما رأيك في عملية تنظيم النسل ؟

له عيوب له مميزات

٨ — هل تعتقد أن الأسرة المتوسطة تستطيع الادخار ؟

نعم لا

٩ — في حالة نعم : لماذا ؟

عمل الزوجين - حسن تدبير الزوجة - قلة الأطفال - التعليم .

في حالة لا : لماذا ؟

الاسراف - كثرة الإنجاب - عدم توازن الإيراد مع المنصرف .

- في حالة لا : بماذا تنصحين هذه الأسرة ؟
- تشغيل الزوجة - الحد من الاستهلاك - تحديد النسل - عدم التد
- ١٠ - ما أفضل وسائل الادخار في نظرك ؟
- التوفير المنزلي - شهادات الاستثمار - شراء أثاث - عقارات
- ١١ - إلى أي حد تعتبرين الزوجة مسؤولة عن زيادة الاستهلاك ؟
- مسؤولة - غير مسؤولة - لا بد أن تستهلك
- ١٢ - ما دور الزوجة في نظرك فيما يتعلق بالحد من الاستهلاك ؟
- حسن التدبير - البعد عن الكماليات - تحديد النسل - البعد عن التقليد والمباهاة
- ١٣ - هل الادخار في نظرك هو ؟
- واجب قوي للاستثمار - مجرد التوفير المنزلي
- لمواجهة ظروف قاسية (أخرى)
- ١٤ - أيهما تفضلين أن تسكوني ؟
- زوجة مرفقة زوجة مدبرة
- ماهي الوسائل ماهي الوسائل
- ١٥ - ما رأيك في قيام الزوجه بعملية "تخزين" السلع في المنزل خوفا من الأزمات ؟
- ضار مفيد
- ١٦ - ما رأيك في تنظيماتنا السياسيه الأخيرة ؟
- (أ) الاتحاد الاشتراكي العربي : أدى دوره
- (ب) منظمات الشباب الاشتراكي : أدت دورها
- لم تسكتمل بعد . لماذا ؟

١٧ — ما أهم المشاكل التي تعترض فتاة الجامعة في رأيك ؟

مشكلات إجتماعية : كثرة الأخوة - التزمّت
مشكلات مع الزميلات : الغيرة - التباهى - الوشاية - سرىء فهم الزمالة
الأنطواء - الحزبيه
مشكلات مع الزملاء المعاكسات - التصرفات الصبيانية - سرىء انهم
الزمالة - الحزبيه

١٨ — إلى أى حد تعتقدين أن فتاة الجامعة يجب أن تسير (آخر الموضة من حيث ؟

— الملابس الضيقه	يجب	لا يجب
— المرديل	يجب	لا يجب
— الزينه والتجميل	يجب	لا يجب

١٩ — هل عملية الزينه والتجميل ضرورية لفتاة الجامعة ؟

ضرورية - غير ضرورية - بعض الشيء

٢٠ — هل تتغير نظرتك للحياة والمجتمع بعد التخرج ؟

تتغير تماما نظرتك - لن تتغير - تتغير بعض الشيء

٢١ — هل يمكن الاستفادة بخبرتك الدراسيه في حياتك اليوميه العمليه

نعم لا

تمهيد :

. شامت الصدف أن أتولى رئاسة تحرير جريدة « الاتحاد المصرى » وهى من أعرق الجرائد التى صدرت فى الاسكندرية . (١) وقد صدرت عام ١٨٨١ . كما جاء فى بيان الصحف العربية التى صدرت فى مصر ، والذى نشره الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه « تطور الصحافة المصرية الطبعة الثالثة ص ٢٥٩ . ولكن الجدول الذى نشره ص ٣٠٣ عن « الصحف التى صدرت أو أذن لها بالصدور فى الاسكندرية » ، فى حاجة إلى تصحيح . فقد بدأ الجدول بعام ١٨٨٢ حيث صدرت جرائد (الاحوال . الاعتدال . روضة الاسكندرية) . وتصفحت أسماء الصحف فى الجدول فلم أجد اسم جريدة « الاتحاد المصرى » بينما جاء ذكرها فى جدول صغير بعنوان « الصحف العربية التى تصدر فى الاسكندرية » ص ٣٠٦ وكانت الاسم الثانى بعد « البصير » فكيف سقط اسم الجريدة من الجدول العام . وعندما تصفحت الفهرس العام للصحف العربية التى صدرت فى مصر ، تبين لى أن جريدة « الاتحاد المصرى » كانت تصدر عام ١٨٨١ ، ومعنى ذلك أنه يجب أن توضع على رأس فهرس « الصحف التى صدرت بالاسكندرية » ثم تبين لى أن المؤلف قد نسى وضع اسم جريدتى « الأهرام » التى صدرت بالاسكندرية عام ١٨٧٦ ، وجريدة « وادى النيل » التى صدرت عام ١٨٦٧ . لذلك فقد أعددت فهرسا جديدا بأسماء الصحف التى صدرت بالاسكندرية بعد التصحيح . وتكون جريدة « الاتحاد المصرى » هى ثالث جريدة تصدر بالاسكندرية بعد « وادى النيل » و « الأهرام » (أنظر الجدول المرفق المنشور فيه أسماء الجرائد التى صدرت بالاسكندرية) .

وقد توليت رئاسة تحرير هذه الجريدة بجانا ومعى شباب الصحافة بأخبار اليوم بالاسكندرية ، فاذا كان حال الصحافة الاقليمية بالاسكندرية قبل أن تلبس قدمى أرض هذا العالم الغريب .

كان يصدر بالاسكندرية عدة صحف منها « الاتحاد المصرى » و « السفير »
و « الفنار » و « اتحاد الشرق » ومجلة العهد الجديد » .

وقبل أن أهتم بعالم الصحافة الاقليمية ، كانت جريدة « البصير » وهى من
أعرق الصحف الاقليمية ، (صدرت عام ١٨٩٧) وظلت تصدر بانتظام أكثر
من ستين عاما - قد أغلقت أبوابها ، وماتت فى صمت دون أن يحس بها أحد ،
وتم لإغلاق جميع الصحف ما عدا « الاتحاد المصرى » و « السفير » .

وتساءلت كيف كانت تصدر هذه الصحف ، وما هو هدفها ، ومضمونها ،
وشكلها العام ، والعقبات التى تصادفها . ومن الاستطلاعات الأولية التى قمت بها .
عرفت أن هذه الصحف تعتمد أولا وأخيرا على الاعلانات القضائية ، وبعض
الاعلانات التجارية الهزيلة ، واعلانات المحافظة كتشجيع لإستمرارها . أما
المساحات الخالية ، فكانت تملأ بما تنشره الصحف الصباحية ، أو النشرات
الاعلامية التى كانت تصدر عن المحافظة . وإذا تصفحت أية جريدة من تلك
الجرائد فى ذلك الوقت ، لا يستلقت نظرك أى شئ . فالتاحية التحريرية لم تكن
الهدف الأول أو حتى الأخيرة ، وإنما كان الهدف هو الحصول على المال بأية
وسيلة ، لذلك كان شكلها عبارة عن « عواميد » مرصوة بجانب بعضها بلا أدنى
تنسيق ، حتى العناوين الرئيسية عبارة عن حروف « ثلث » إذن كيف يمكن
إصدار الجريدة بتلك الإمكانيات المادية والمطبعة الضعيفة . ؟

خطة جديدة للصحيفة الاقليمية

ولذلك بدأت فى وضع خطة جديدة ليتحقق مفهوم الصحيفة الاقليمية ،
وهو أن تكون معبرة عن مشا كل الجماهير فى الاقليم وأن تبرز النشاط فى المدينة
بجميع فروع الأدب والفن والسياسى « النكرى » والرياضى . وأن تربط القارىء

بها ، عن طريق تزويده بالأخبار والتحقيقات ، وإعداد حملات صحفية للكشف عن المشاكل وإيجاد حلول لها . وحرصت على أن يكون للجريدة رأى خاص في الأحداث التي تمر بالأقاليم أولا ، ثم بالجمهورية . وأن تكون الـريـدة حاملة لواء الدعوة والفكر الاشتراكي ، وافساح أعمدها لنشاط لجان الاتحاد الاشتراكي ، وأن تضع أمام المسؤولين المشاكل الحقيقية في الثغر .

ولتنفيذ هذه الخطة ، أشرت في تحقيقها شباب الصحافة في أخبار اليوم بالاسكندرية متطوعين أيضا . وبذلك توفر للجريدة العنصر البشري من الشباب الصحفي المتعلم ، وهذا العنصر تشتمله معظم الصحف الاقليمية في بلادنا . وصدر العدد الأول ، وبه أخبار جديدة ، تنشر لأول مرة . وكان أول شيء يلفت النظر ، هو الشكل الجديد الذي كان غريسا . عن الصحافة الاقليمية ، فقد ظهرت في « ماكيت » جديدة « المانشيت » في العنبر الرئيسي للجريدة بالخط واللون الأحمر ، وهذا يكلف الكثير من المال والجهد في الطباعة (أنظر شكل ١٤-١٥) .

ودخلت الصلورة الصحفية المعبرة في صميم الصفحة الأولى ، وأصبح للجريدة شكلا وطابعا خاصا ، بالإضافة إلى المضمون العلى للصحيفة الاقليمية ، وكان تخطيط الجريدة لابتداء من العدد الأول بعد التجديد كـ يلي :

الصفحة الأولى : مانشيتات خاصة بالاسكندرية ، وعلى مستوى الجمهورية والأحداث العالمية .

الصفحة الثانية : رأى الجريدة في عامود « من الأساق » - لنشاط الاتحاد الاشتراكي . وأخباره . « أخى العامل » حوادث أحداث العالم .

الصفحة الثالثة : رأى القساعة الشعبية . في دقيقة . أخبار الاسكندرية . والمجتمع السكندري . وإذاعة الاسكندرية ، فن ومسرح .

الصفحة الرابعة : للأدب والثقافة ، والقصة . والتحقيقات الصحفية والحملة
الصحفية . وقد نشرت فيها قصة مسلسلة « كليوباترا » التي كانت مقررة على طلبة
الثانوية العامة . لإجتذاب عدد كبير من القراء .

وكانت سببا في إنتشار الجريدة بين أوساط الشباب . ثم خصصت الصفحة
لنشاط « نادى القصة » بالاسكندرية مرة في الأسبوع وساهمت الجريدة بذلك
في خلق وعى قصصى بالمدينة ، ونظمت المسابقات في القصة بين الشباب على
مستوى الجمهورية ، وأصدرت أعدادا خاصة عن « القصة » .

وخصصت الصفحة أيضا مرة كل أسبوع لنشر أخبار « كورنيش الاسكندرية »
والبلجات ، والمجتمع الاسكندري .

مائشيت الجريدة

وكانت المشكلة التي واجهتني هي « مائشيت الجريدة » ، هل يكون نابعا من
الأحداث العامة ، أم الأحداث التي تجري في الاسكندرية واستقر الرأى على
أن يكون نابعا من الاسكندرية ، ولكن لا يمكن أن تلاحق الجريدة الأحداث
الآخيرة في الاسكندرية ، وهذا راجع إلى الإمكانيات المادية ، فالمائشيت يحتاج
إلى خطاط ، ثم إلى زكوغراف . وخطاط الجريدة غير متخصص لنا ، إذن
فينبغى أن يكون « المائشيت » عبارة عن حملة صحفية تنفرد بها الجريدة ، أو
خبر يحتمل أن يكون له أثر خلال يومين . وكانت المائشيتات التي صدرت في
الأعداد الأولى كآآى ، وكان ينبغى أن تكون الجريدة منفرده به .

— مطلوب تعديل قانون الحكم المحلى .

- عالج عينيك بجانا .
 - إعادة تخطيط التأمين الصحى بالاسكندرية .
 - لاضرائب جديدة .
 - عقد مؤتمرات الخدمة بالاسكندرية .
 - ٣ مؤتمرات خطيرة بالاسكندرية .
 - مجلس المحافظة يبحث مشا كل الاسكندرية .
 - مسئولية الاتحاد الإشتراكي بالاسكندرية .
 - ٥٦٠ ألف جنيه للشباب بالاسكندرية .
 - مطلوب حل سريع لإلقاذ الشباب من سرطان السكر
 - مؤتمر الشباب بالاسكندرية .
 - الاتحاد المصرى تقدم هذا التحقيق الخطير إلى المسؤولين .
 - ٢ مليون جنيه للملك السمك .
 - كشف أسرار أمبراطورية السمك بالاسكندرية .
- هذه هى بعض المائشيتات ، التى لشرتها الجريدة ، فإذا قدمت خلال ثمانى عشر شهراً .

لقد استطاعت ، الإتحاد المصرى ، أن تؤثر فى الرأى العام فى الاسكندرية
خصرصا ، على المستوى الشعبى والرسمى ، عن طريق التحقيقات والحملة
الصحفية الهادفة . وتمكنت أيضا من جذب انتباه الصحفيين فى الإسكندرية
والقاهرة . وكشف أسرار كانت محتفية عن أنظار المسؤولين . وقد طالبت فى
أول عدد لها بضرورة تعديل قانون الحكم المحلى ، وقامت بحملة د لعلاج العيون

بجانا ، بالإشتراك مع أساتذة العيون بجامعة الاسكندرية ، وبعد عدة شهور انتقلت الحملة إلى الصحف الكبرى التي كانت بعضها تنشر الأخبار المنشورة في « الاتحاد المصرى » بعد يومين أو أسبوعين .

ومن الأحداث الطريفة أن « مانشيت » العدد الخامس من الجريدة كان عنوانه « لاضرائب جديدة » وصدر يوم الاربعاء ١٩ مايو ١٩٦٥ (أنظر شكل ١٢) ، ثم ظهر عدد « أخبار اليوم » يوم السبت ٢٢ مايو ، والمانشيت الرئيسى نفس مانشيت جريدة « الاتحاد المصرى » . وهذا دليل يؤكد أن الصحافة الإقليمية يمكن أن تكون قوية ، لو توفرت لها العناصر الشابة المتعلمة والإمكانات المادية . وعن طريق هذه الصحافة الإقليمية ، أو المنابر الحرة ، يستقيم تنظيمنا السياسى ويؤدى دوره على أكل وجه فى خدمة الجماهير الكادحة فى كل مكان فى بلادنا .

حملات صحفية للتأثير فى الراى العام

وقامت الجريدة بعدة حملات صحفية للتأثير فى الراى العام ، وقد نجحت فى مهمتها . فقد اتفقت مع مدير الجامعة على حل مشكلة الطلبة الغرباء ، وطالبت أهالى الاسكندرية بفتح بيوتهم . ونجحت الحملة ، واستجاب أهالى المدينة للدعوة ، وساهمت الجريدة كل الخطابات إلى إدارة الجامعة للاتصال بالذين استجابوا للحملة .

كما استطاعت الجريدة أن تثير حملة صحفية على طالبات الجامعة ، البعيدات عن أحداث بلادنا السياسية ، ومطالبة المسئولية بتزويدهم بالثقافة السياسية ، وتعديل نظام المثقفات . وقد تم ذلك الفعل (أنظر الشكل ١٧) .

مطلوب انقاذ الشباب من سرطان السكر

ومن أهم الحملات الصحفية الجريئة التى لم تجرؤ أية جريدة كبرى أن تقوم بها ،

هى حملة (مطلوب حل سريع لإنقاذ الشباب من سرطان السكر) . وكانت كذا الجرائد الكبرى تصدر ملاحق خاصة أسبوعية عن السكر ، وتفرد الصفحة الكاملة من الأعداد اليومية للحديث عن لاعبي السكر ، وأخبارهم . بحيث أصبحت السكر مثل السرطان . وكان سببا مباشرا من الأسباب التي أدت بنا إل النكسة العسكرية في يونيو ٦٧ . كانت جريدة « الاتحاد المصرى » رغم امكاناتها الضئيلة ، أشجع في الرأى والتعبير عن كشف هذا السرطان ، وقدمت الحملة في العدد ١٤٢٢١ الصادرة يوم ١٧ فبراير ١٩٦٦ . ونشر مانشيت كبير في الصفحة الأولى . ومانشيت صغير مكتوب فيه (شكل ١٦) .

« الاتحاد المصرى » تفرد بنشر هذه الحملة .

تبدأ « الاتحاد المصرى » جريدة الإسكندرية في نشر أول حملة في الصحافة لإنقاذ الشباب من سرطان السكر . وإيجاد الحلول العملية للقضاء على هذا السرطان إن كل مسئول عن الشباب ، وكل شاب ، وكل قارىء مدعو لإبداء رأيه في هذا الموضوع الخطير « ماذا نفعل ؟ وماهى الوسائل الفعالة لكي يكون شبابنا مسؤولا عن تحمل أعباء ثورتنا الإشتراكية .

وفي « الصفحة الثالثة » بدأ التحقيق بنشر هذا « الرأى » ودعوة المسؤولين عن الشباب للاشتراك في الحل .

نشر فتحى الأبيارى هذا الرأى في مجلة « الإذاعة والتليفزيون » تحت عنوان « رأى اسكندرانى » في نهاية شهر يناير ١٩٦٦ قال :

(ينبغى أن يفكر المسئولون عن حل سريع وجذرى لإنقاذ الناس في بلانا من هذا السرطان المخيف ، سرطان السكر ، والمسئولية الكبرى تقع على

التلفزيون بالإضافة إلى الإذاعة والصحافة ، فنذ أن انتشر سرطان كرة القدم في البرامج التلفزيونية ، إزداد هوس الناس بالحديث عن المباريات والأندية ولاعبى كرة القدم - وكأنهم فتحوا عسكا - لأننى كلما سرت فى أى مكان حتى فى الأرياف ، لا أسمع حديثا يدور إلا عن كرة القدم ، حتى العواجيز وست أم. زو به ، انضمت هى الأخرى إلى هراة الرياضة . وكلما سمعت عن هذا الوعى السكروى الحاده أتساءل لماذا لا يكون كل هذا الوعى والادراك بين الصغار والكبار عن حياتنا الجديدة الثورية ، وعن الأسلوب الاشتراكى الذى من أجله نضحى ! ولكن الواقع يشدنى ليضع أمامى الحقيقة المؤسفة. لقد تسرب سرطان السكر إلى نفوس وعقول الشباب والصغار ، بحيث لم يترك فراغا تستطيع المبادئ والمفاهيم الجديدة أن تدور فيه . وهذا السرطان يعتبر أشد خطورة من الحشيش والأفيون، فهو بالإضافة إلى أنه يخطر للشباب، ومنعش لموهبة التعصب الكاذب ، لا يفيد الذين يتحدثون عن السكر وأخبارها .. كاللياقة الجثمانية مثلا. سؤال أخير وهام أوجهه إلى المسئولين الذين يفتنون أعصابهم للعشور على وسائل فعالة لخلق جيل قوى للثورة ، لمصلحة من يخدر الناس والشباب بسرطان اسمه كرة القدم، وتحويل مجرى أحاديثهم إلى تيار كروى تافه بدلا من الحديث عن خطوات مستقبلنا ، ومشاركة الحكام فى تبادل الرأى . إن أفلاطون يقول فى جمهوريته ، (لسكن تخلق جيلا من الشباب القوى يجب أن تربيته عقلا وجما .. لا بالسرطان الكروى) .

ونشرت الجريدة آراء المفكرين والكتاب والمسئولين فى هذه الحملة ، فقد نشرت رأى الدكتور فؤاد زكريا عن السلبية وكرة القدم والصراع الفسكرى

بين الشباب . وفى العدد الصادر يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٦ ، تابعت الجريدة -
ونشرت بالعنوان الكبير .

الجهاز السياسى مسئول أولاً وأخيراً .

وأجهزة الاعلام ساعدت على انتشار السرطان السكروى .

وكان من نتيجة الحملة الصحفية أن تقرر عقد مؤتمر كبير للشباب ، الذى أصدر ١١٢ توصية هامة فى كل مجالات الشباب . منها تحويل الاندية السكبرى إلى مراكز للتوجه السياسى ، والاهتمام بباقي الالعب الرياضية . واشترك عدد كبير من الرياضيين والمسؤولين عن النوادى ، بأرائهم التى تعبر عن سخطهم لهذا السرطان ، وعبر الشباب المثقف عن رأيه أيضا فى هذه المهزلة .

هل نجحت الحملة ؟

وكتبت فى مقال الافتتاحى « من الأعماق » كلمة بعنوان هل نجحت الحملة
لإنقاذ الشباب (١٠/٣/١٩٦٥) .

(هل نجحت حملة « مطلوب حل سريع لإنقاذ الشباب من سرطان السكر »
التي تقوم بها « الاتحاد المصرى » طوال شهر . لقد اشترك فيها عدد كبير من
المسؤولين ومن الشباب ، ومن اللاعبين ، وقد استطاع بعضهم أن يتفهم الابعاد
التي حاولنا أن نصل إليها من هذه الحملة ، والبعض الآخر هاجم السكر . وقد
هاجمنا فريق آخر لأننا بدأنا هذه الحملة .

وقبل أن نتناقص فى النتائج التي وصلت إليها هذه الحملة التي تعتبر الأولى فى
صحافتنا . أحب أن أقول أننا لا يمكن أن نهاجم فن السكر ، والذين يلعبونها ،
ولسكننا هاجمنا التعصب الأجوف ، والاحاديث التافهة التي يشغل بها الشباب

نفسه بدلا من ملء فراغ عقله ، بما يفيد ، سواء بالعلم أو بالثقافة ، أو بمعرفة كيف تدير بلادنا ، والتنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى ..) .

وفى العدد الصادر يوم ١٤ مارس ١٩٦٦ ، نشرت الجريدة نتائج الحملة ، بعنوان كبير « بداية الطريق لإنقاذ الشباب من التفاهة » ، وكتبت تقول « نجحت حملة « الاتحاد المصرى » لإنقاذ الشباب من سرطان السكر ، تبلور هذا النجاح فى توصيات مؤتمر الشباب الذى عقد بالاسكندرية برئاسة المحافظ . وقد قرر المؤتمر الإهتمام بإنشاء مكاتب لرعاية الشباب داخل المصانع للاهتمام بالنشاط الاجتماعى والثقافى والقوى إلى جانب النشاط الرياضى . وتمثيل أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى فى الإشراف على معسكرات العمل ، ومشروعات الخدمة العامة لما تتيحه من فرص للشباب ، واكتشاف العناصر القيادية منه ، وتزويد مراكز تجميع الشباب بمسكبات ووسائل اعلام مختلفة لتنمية التثقيف الذاقى للشباب ، مع تعيين مسئول للتوجيه فى هذا المجال ، وأن تكون مراكز الشباب والأندية مراكز تجميع سياسى للشباب ، مع تخصيص مسئول سياسى ترشحه أمانة الشباب بالاسكندرية لهذا الغرض ، وأن تقوم الأمانة بإعداد القائمين على تدريس المواد القومية فى جميع مراحل التعليم ، لتدعيم القيم والمفاهيم الاشتراكية التى تتطلبها مرحلة الانطلاق العظيم .

وهذا هو الهدف الرئيسى والهام الذى كانت تسعى إليه « الاتحاد الاشتراكى » من نشر الحملة . وهذا يؤكد أيضا مدى تأثير هذه الجريدة وفعاليتها على رأى العام ، وخاصة فى الاسكندرية بالرغم من ضعف إمكانياتها المادية .

كشف أسرار امراطورية السمك (شكل ١٨)

ومن التحقيقات المثيرة التى قامت بها الجريدة ذلك التحقيق الذى كشفت فيه

عن أسرار امبراطورية السمك في الاسكندرية . في العدد الصادر يوم ١٠ مايو ١٩٦٦ . وقد نشرت في مقدمة هذه التحقيقات تلك الكلمة في الصيغة الثانية .

« ماذا تستطيع أن تقدمه الجريدة المحلية للأقليم الذي تصدر فيه ؟ الاجابة تقول أنها تستطيع أن تفعل الكثير لو أتيحت لها الإمكانيات . وقد قامت « الاتحاد المصري » جريدة الاسكندرية ، بتطوير مفهوم الصحافة الاقليمية ، من نشرة الاعلانات القضائية إلى صحيفة تنشر التحقيقات الهادفة ، وتتيح الفرصة للمفكرين والكتاب والمواهب أن يعبروا عن أحاسيسهم . وقامت « الاتحاد المصري » بحملات صحفية كان لها دوى كبير في الاسكندرية وفي خارجها مثل حملة « انقاذ العيون » وكشف أسرار المجمعات الاستهلاكية بالاسكندرية وحملة الجريئة التي طالبت فيها بإنقاذ الشباب من سرطان السكر . واليوم تفتح صفحاتها لكشف أسرار امبراطورية السمك بالاسكندرية ، حتى تكون الجريدة في خدمة مجتمعنا الاشتراكي . »

وبعد استمرار الحملة ، نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم الأحد ١٢ مايو ١٩٦٦ في صدر صفحاتها الأولى العنوان التالي :

سقطت امبراطورية السمك

قرار من حمدي عاشور بحل الجمعيات التعاونية للأسماك
« نجحت الحملة . . وسقطت امبراطورية السمك ،

وكان الذي نشرته الجريدة ، هو النص الكامل للذكر التي قدمتها منطقة الاسكندرية التموينية بأعضاء مراقبيها العام في الاجتماع الذي عقد بمقر مجلس المحافظة جاء فيه :

• نشرت جريدة « الاتحاد المصرى » ، التى تصدر بالاسكندرية سلسلة من المقالات فى أعدادها الصادرة بتاريخ ٤ مايو ، ١٤ مايو ، تتناول تحقيقا صحفيا حول موضوع إنتاج المحافظة من الاسماك واختفائه من الاسكندرية . وموقف الشركة المصرية لتسويق الاسماك .

وقد لخصت المذكرة النقاط التى دارت حولها التحقيقات ، وفى نهاية التلخيص ، قال مدير عام منطقة الاسكندرية التموينية .

(وتبدى المنطقة التموينية أن السكشير من التحقيق الصحفى الذى أجرته الجريدة المذكورة فيه جانب كبير من الصواب . ولكن بالنسبة للإنتاج السمكى فى السنوات الأخيرة .

أما بالنسبة للعقبات التى صادفت تنفيذ نظام التسويق التعاونى بالمحافظة ، والتى أدت إلى عدم إمكان الحصول على الفائدة الموجودة من هذا النظام ، فلا سبيل إلى القضاء عليها إلا بما يأتى :

أولا : سرعة إصدار التشريعات المنتظمة للتسويق التعاونى ، وهذه التشريعات تكفل منع تهريب الاسماك وتنظيم خروجها من أماكن معينة ، ومنع تصرف الصيادين فيها .

ثانيا : إعادة تشكيل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، وهذا يكفل القضاء على سيطرة المعلنين الحاليين على الصيادين .

ثالثا : قيام الجمعيات بمنح سلف للصيادين وهذا يكفل تحريرهم من سيطرة المعلنين .

رابعا : تنظيم عمليات أسلم الاسماك من الصيادين ، والقضاء على فئة

الموزعين ، وقيام شركة التسويق بتسليم الاسماك لتجارة التجزئة مباشرة وإصدار تسعيرة جبرية للأسماك، وتسليم حلقة الأنفوشي بالكامل لشركة التسويق . وهذا كله يضمن عدم التلاعب في تجارة الاسماك، وضمان وصولها إلى المستهلكين بالأسعار المقررة .

خامسا : تطبيق نظام التسويق التعاوني بشركة التسويق في كافة المحافظات المنتجة للأسماك ، وحظر نقل الاسماك ، من جهة لأخرى إلا عن طريق شركة التسويق، وهذا يكفل منع تلاعب التجار بنقل الاسماك من جهة لأخرى .

سادسا : الزام شركة التسويق بتسليم نصف الإنتاج من الاسماك المسعرة للجمعية الاستهلاكية والعمل على سد النقص من أسماك المحافظات الأخرى وهذا الاجراء يكفل توفير الاسماك بالمحافظة .

سابعا : تشديد الرقابة من جانب مصلحة السواحل على التزام قوانين الصيد للمحافظة على الثروة السمكية وتحديد مواعيد وأماكن خروج الاسماك من المراكب لضمان منع تسليم الاسماك لغير شركة التسويق .

وقد تحقق كثير مما كانت تبغيه « الاتحاد المصري » من تحقيقاتها . وهذا يؤكد مدى فعالية الجريدة ، وأثرها عند المسؤولين بحيث يعقد المحافظ مؤتمرا يجتمع فيه معظم المسؤولين عن التسويق التعاوني ويكلف مراقب عام منطقة اسكندرية التمويلية . بإعداد مذكرة لمعرفة حقيقة ما جاء في هذه التحقيقات الصحفية . وهل فيها حقائق ، أم أنها مجرد أوهام . وجاء في المذكرة الرسمية ، أن معظم ما نشرته الجريدة فيه جانب كبير من الصواب .

هيئة تحقّق الفنون والآداب

ولم تكتف الجريدة بإعداد حملات في قطاعات الشباب ، والثروة السمكية ،

وغيرها من القطاعات المختلفة . فقد أعدت حملة لإنقاذ الاسكندرية من الركود الثقافي والفني ، ومطالبة المسؤولين بإنقاذ الهيئة المحلية لرعاية الفنون والآداب ، من التجميد ، حتى لا تصبح هيئة لخنق الفنون والآداب . واستجاب المحافظ لدعوة الجريدة وقرر حل مجلس إدارة الهيئة ، وتعيين مجلس إدارة مؤقت لوضع لائحة جديدة للهيئة . ثم بدأت الهيئة تتحرك ، بعد أن كانت مجمدة .

الاتحاد المصري والتنظيم السياسى

وكان من أولى الإهتمامات التى ركزت عليها جريدة « الاتحاد المصرى » ، مجهوداتها ، هى ، متابعة ما يدور فى التنظيم الشعبى من أعمال ، وتغطية المؤتمرات السياسية ، تغطية شاملة كاملة ، فى حين كانت الصحف الكبرى ، لا تهتم بهذه المؤتمرات الإهتمام الكافى . ولذلك خصصت « الاتحاد المصرى » ، منذ العدد الأول من التجديد لصفصف صفحة عن « الاتحاد الاشتراكى » ، وتقييم أعماله وإبداء الرأى فى بعض الملاحظات .

وهذه هى بعض الموضوعات والتحقيقات الصحفية التى أهتمت بها الجريدة فى كل عدد من أعدادها ، بينما خلت الصحافة العامة من نشر ما يدور فى الاسكندرية من نشاط سياسى إلا ما ندر ، وإذا نشرت فعبارة عن أخبار قصيرة متفرقة لا تبرز شيئاً عن نشاط الاتحاد الاشتراكى .

— ١٠ توصيات هامة تم تنفيذها بالاتحاد الاشتراكى .

— عقد مؤتمر الخدمات بالاسكندرية (مانشيت ص ١)

لمناقشة المشا كل الجماهيرية فى المؤسسات العامة (٢٣/٥/٦٥)

— مسؤولية الاتحاد الاشتراكى (مانشيت ص ١)

مؤتمر لمناقشة قانون الاتحاد الاشتراكى ٦٥/٦/١ .



صورة زسكوغرافية للصفحات الداخلية في جريدة «الاتحاد المصري»، يتضح فيها ما قامت به الجريدة من حملات صحفية جريئة ناجحة، تعبر عن شجاعة التعبير.

ونشر تحقيق كامل في صفحة كاملة في نفس العدد

— اشترا كيتنا هي منع الإستغلال .

— مسؤولية الاتحاد الاشتراكي ليس نقل مطالب الجماهير فقط بل الرد على الأعداء .

— عقد مؤتمر عام يعبر عن رأى الاسكندرية في قانون الاتحاد الاشتراكي والعدد الذى صدر يوم ٦/٩/٦٥ نشرت فيه تفاصيل لاجتماعات الاتحاد الاشتراكي .

— الاشتراكية أسرع طريق لرفاهية الشعب .

— كرامتنا واستقلالنا فوق كل غرض أو هدف .

وفي العدد الصادر يوم ١٣/٦/٦٥ تابعت ، الاتحاد المصرى ، النشاط السياسى للاتحاد الاشتراكي واجتماعات الوحدات بأقسام المدينة .

— زيادة الانتاج هي السبيل لبناء مصانع جديدة .

— الإذخار يضمن تنفيذ الخطة الخمسية كاملة .

• وفي العدد الصادر يوم ٢٧/٦/٦٥ ، نشرت الجريدة موضوعا كاملا بعنوان :

— يجب أن تبدأ الوحدات الأساسية العمل الإيجابى .

• وفي العدد الصادر يوم ١١/٧/٦٥ ، نشرت صفحة كاملة عمسادر في مؤتمرات الخدمات .

— الجلسة الختامية لمؤتمر الخدمات تعقد يوم ١٨ يوليو .

• وقد نشرت الجريدة سلسلة من التحقيقات بعنوان « ماذا يحدث في ، وبدأتها بالمجمعات الاستهلاكية . وكتبت : ضوعا في يوم ١٧ / ٨ / ٦٥

(ص ٣) هذه العناوين .

— لا يمكن مقابلة مدير عام الجمعية إلا بتصريح كتابي .

— مطلوب من الإتحاد الاشتراكي التحقيق في شكاوى العاملين بالجمعية .

وقد نجحت حملة « الإتحاد المصري » وتم نقل مدير الجمعيات الاستهلاكية إلى القاهرة .

هذه هي بعض الأمثلة القليلة التي تؤكد ارتباط الصحافة الإقليمية بالتنظيم السياسي ، وكيف يمكن أن تؤدي دورا هاما في تدعيم النظام السياسي ، وتقريبه إلى الأذهان ، بينما الصحف العامة لا تستطيع أن تقوم بهذا العمل ، لإنشغالها باهتمامات وأحداث العالم أجمع . والصحافة الإقليمية تعتبر منابر قوية ، لتعبير من فوقها الجماهير عن رأيها في كل ما يحدث في الوحدات ، كما أنها تعتبر خير رقيب على المنحرفين ، والمستغلين ، ولديها إمكانيات القيام بحملات هادفة لإصلاح الأعوجاج في الأعمال ، نتيجة الإهمال ، أو انحراف بعض القائمين على العمل فبعض الحملات الصحفية التي قامت بها « الاتحاد المصري » ونجحت فيها ، نشرت بعد ذلك باختصار شديد ، وعلى أنها أخبار فقط في الصحف الكبرى العامة . وهذا يبين لنا بوضوح أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة الإقليمية القوية ، وخاصة إذا دعمت بالإمكانيات المادية والطبوعية والبشرية . مثال ذلك ما قدمته الجريدة من سلسلة تحقيقات صحفية بعنوان « ماذا يحدث في الجمعيات الاستهلاكية » وغيرها . والتحقيق الذي نشرته « الاتحاد المصري » ، في عددها الصادر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٦ في الصفحة الأولى والثانية وكانت العناوين الرئيسية كالآتي :

« كشف تلاعب الموظفين وسرقة أراضي الحكومة في المعجمي »

« موظفو الدولة يسرقون أراضى الدولة » .

« وقف تراخيص البناء . والتعامل مؤقتاً للتحقيق فى الممتلكات » .

وقد كتبت فى مقالى الافتتاحى « من الأعماق » فى نفس العدد كلبة بعنوان
هذا هو واجب الصحافة الاقليمية ، ص ٢ .

(منذ اليوم الأول الذى توليت فيه مسئولية هذه الجريدة ، كان الهدف الذى
رسمناه لأنفسنا ، أن تكون الجريدة معبرة عن الاقليم الذى تصدر فيه ... أن تعرض
مشاكله وتبحث عن الحلول ، وتنبه المسئولين إلى نواحي الضعف ، وإبراز
الاعمال الجلية الناجحة التى تقوم بها الناس فى الاسكندرية ، مع ربط القارىء
بالأحداث السياسية الخارجية فى العالم العربى ، والافريقى ، ومناقشة ما يحدث فى
المعسكر الشرقى والغربى ، وتأثير ذلك على مجريات الأمور فى الوطن العربى .

واستطاعت « الاتحاد المصرى » رغم إمكانياتها المادية الضعيفة جداً ، أن
أن تحرز عدة انتصارات صحفية نقلت إلى الصحافة العامة ، ونهبت المسئولين فى
الحفاظة إلى خطورتها ...

والوسام الذى نالته « الاتحاد المصرى » نظير نشرها تحقيقاتها عن إمبراطورية
السلك فى الاسكندرية ، أن استقال رئيس مجلس إدارة شركة التسويق وإبعاد
٦ معلمين فى حلقة السلك ، وحل الجمعيات التعاونية للصيادين . وإيقاف خمسة
موظفين بالجمعية الاستهلاكية ، وخفض أسعار الأسماك فى الاسكندرية ، وضبط
٥٠ طن سمك مهرب . واشترك الأجهزة التنفيذية والشعبية فى تحقيق مطالب
« الاتحاد المصرى » . هذا الوسام يكفى الكلمة الشريفة والهدف الاصيل الذى تسعى
إليه « الاتحاد المصرى » جريدة الاسكندرية .

ملحاحات :

• نشرنا كلمة الزميل فؤاد دوارد عن أحياء الاسكندرية الشعبية المهمة . .
 وإننى أتساءل أين أعضاء الاتحاد الاشتراكي . . الذى نعتبرهم عيون الثورة
 الساهرة . . المفتحة . . أما العيون المنمضنة عن الحقيقة فيجب قلعها (١٠)

الأعداد الخاصة :

ولما كانت صفحات الجريدة لا تسفى لتغطية كل ألوان الأنشطة فى المدينة
 فقد أصدرت أعداد خاصة كل أسبوع عن «الرياضة» ، ولما ازداد الهوس الكروى
 أوقفت صدور هذا الملحق . ثم صدرت أعداد خاصة عن فلسطين و «الفن
 الاسكندرى» ، و «القصة» ، و «المسرح» . بل ساهمت الجريدة فى تدعيم أول
 نادى للقصة فى الاسكندرية . وكانت تنشر صفحة أسبوعية باسم «نادى القصة»
 لنشر الانتاج القصصى ، وكل ألوان نشاط النادى من ندوات ، ومسابقات ،
 ولشر قصص البواهب . وأعداد خاصة عن «السباق» وأعداد خاصة عن
 محافظة الغربية (أنظر شكل ١٣ ، ١٩ ، ٢٠) .

وقد اشترك لأول مرة فى تحرير جريدة إقليمية عسدد كبير من الصحفيين
 العاملين ، وأعضاء نقابة الصحفيين ، وأساتذة الجامعة ، وكبار الكتاب فى القاهرة
 والاسكندرية . (٢) وهذا يؤكد دور الصحافة الإقليمية بالنسبة لامتصاص
 طاقات المنكرين والكتاب والشبان الذين لا تنفتح أمامهم صفحات صحف القاهرة
 فتظهر هذه الطاقات على الرأى العام ، وتؤثر فيه ، وتشترك بدور رئيسى فعال فى
 الاحداث السياسية ، والفكرية ، والثقافية .

مشاكل الصحافة الاقليمية

١ - مشكلة التمويل :

من المشاكل الرئيسية والهامة التى تقف عقبة أمام ظهور الصحافة الاقليمية القوية فى بلادنا هى مشكلة « التمويل » ، ولكننى سأذكر المشاكل والعقبات التى صادفتنى فى هذه التجربة عند ما توليت رئاسة تحرير «الاتحاد المصرى» ، فبالنسبة للتمويل ، استطاع «محمود الخطاب» مدير الإدارة أن يعد خطة التمويل كالاتى ، فهو صاحب المطبعة ، وقد وضع كل إمكانياتها فى خدمة الجريدة ، ووفر لهذا الكثير من المال . واعتمدت ميزانية الجريدة على « الاعلانات القضائية » ، وبعض الاعلانات الاخرى ، ولكنها لم تسكن كافية لسد احتياجات الجريدة من المصاريف والتكاليف ، فأصدرت أعداد خاصة عن « السباق » ، يحررها أصحاب جريدة «ميدان السباق» التى توقفت عن الصدور ؛ وكانوا يدفعون نفقات الطباعة للطبعة لتغطى بعض الخسارة التى تتحملها من طبع جريدة « الاتحاد المصرى » . ثم يدفعون مكافأة مالية لصاحب الامتياز ، نظير استغلالهم رخصة الجريدة . تلك كانت موارد التمويل .

أما من ناحية الإدارة ، فلم يكن هناك قسم خاص للاعلانات ، وإنما كان هناك بعض المرتزقة يستغلون الجريدة أو أى جريدة إقليمية فى التشهير ببعض شركات القطاع الخاص ، أو أصحاب المصانع الصغيرة وهؤلاء قد اختتموا تلقائياً عند ما توليت مسئولية « التحرير » فى الجريدة .

مشكلة التوزيع

وكانت مشكلة التوزيع من المشاكل الحثوية التى صادفتنى ، فكانت الجريدة

أو أى جريدة إقليمية في الإسكندرية مثل 'السفير' ، لا توزع في الإسكندرية كما يجب أن يكون التوزيع ، ولكنها تطبع عددا ضئيلا جداً من النسخ يصل إلى مائتي نسخة أو أكثر ، وتوزعها على أصحاب الإعلانات القضائية ، والإعلانات المبهمة ، وفقد الاختتام أما عشرات النسخ الباقية فتوزع هدايا .

ولسكن هذا النظام تغير كله ، فقد تولى توزيع الجريدة أحد متعدي الصحف بالإسكندرية ، وتوزعها في كل مكان حيوى في الإسكندرية في مختلف الأحياء . ولافت نجاحاً لم أكن أتوقعه إطلاقاً ، وهذا دليل على تعطش أهالى الإسكندرية إلى ظهور جريدة تعبر عن آرائهم ، وتعالج مشاكلهم وتربطهم بالعالم الخارجى ، وبما يدور في جمهوريتنا . وبما ساعدنا في التوزيع ، وخاصة عند باعة الصحف أن عدد 'الاتحاد المصرى' ، الخصاص بالسباق والذي كان يوزع منه ١٢ ألف نسخة في القاهرة والإسكندرية ، دعم لاسم 'الاتحاد المصرى' ، وكنا ننشر فى أعداد السباق إعلانات عن 'الجريدة' وعن الأعداد الأسبوعية لهذا فكانت 'الاتحاد المصرى' ، الجريدة الوحيدة التى توزع مع باعة الصحف بالنسبة للجرائد والمجلات التى كانت تصدر معها فى ذلك الحين . وقد انتهالت مئات الرسائل من القراء ، يبدون آراءهم فى الجريدة ، وفى مختلف المشاكل التى تعترض المواطنين فى الإسكندرية ، ولذلك خصصت الجريدة ركناً بعنوان 'رأى حرة' لنشر أفكار وآراء المواطنين .

وكان المسترولون يردون على تلك الآراء والمقترحات ، وكنا ننشرها بجمود الركن . بل كان بعض القراء يرسلون اقتراحاتهم فى إضافة أبواب معينة ، ويطلبوننا بالاهتمام بمشاكل الإسكندرية الخاصة بالميناء ، والبحرك ، وباعة الصحف . واستجابات الجريدة بطبيعة الحال إلى كل هذا .

الامكانيات المادية :

كانت أول مشكلة من المشاكل المادية التى واجهتني هى جهاز التحرير . فلم يكن

هناك هنا التحرير ، ولكن كما هو متبع في الجرائد المحلية التي كانت موجودة في ذلك الحين .. أن يقوم أصحاب الجريدة بعملية «المقص» أو قطع الأخبار المنشورة في صفح الصباح ، ثم انتظار أى متبرع يتفضل بإهداء مقالة أو قصيدة شعرية ، أو قطعة زبانية. وهكذا تسود الصحف الأولى والأخيرة . أما الصفحتان الداخليتان فاحدهما تسرد بالإعلانات القضائية التي تعتبر المورد الأساسى للجريدة أما الصفحة الأخرى ، فعبارة عن أخبار قصيرة منقولة أيضاً من صفح الصباح أو بعض النشرات التي كانت تصدرها المحافظة . ثم تصدر الجريدة في المساء على أنها صادرة في الصباح ، وترسل بعد ذلك إلى أصحاب الإعلانات القضائية .. وهكذا .

أما جريدة «الاتحاد المصرى» فقد كان العمل فيها قبل أن أتولى رئاسة تحريرها كما يلي . كان المرحوم صديق شيبوب رئيس تحريرها يأتى في الصباح ، ويترجم الأنباء المنشورة في الصحف الفرنسية ، ويستعين ببعض الأنباء المذاعة ، ويكتب تحليلاً للموقف السياسى . ثم تسود باقى الصفحات بأخبار العمال ، والإعلانات القضائية ، وصفحة للزجل .

وتغلبت على مشكلة هيئة التحرير ، فقد كان مكتب الأخبار يضم عددا لا بأس به من الشباب الذى تدرب في صفحة الإسكندرية اليومية طوال صدورهما وعند ما أغلقت الصفحة ، تعطلت طاقاتهم وكانت صفحات (الأخبار) لا تتسع للنشر كل ما يرسله محررو الإسكندرية . لذلك كانت هذه الجريدة ميداناً آخر يمارسون فيه انطلاقتهم الصحفى ، وقاموا بتحقيقات صحفية لم تنشر في الصحف. ونشروا أخباراً جديدة ، لذلك نظر إليها المسؤولون والقراء على أنها صحيفة جديدة تحمل لهم الخبر الجديد ، والتحقيق المدروس الذى تنفرد به . بالإضافة

إلى تخطيط علوي، لأبواب الجريدة ، وشغل الصفحة الأخيرة برؤية سلسلة تجذب القراء والشباب . وكانت تعقد اجتماعات منتظمة عقب صدور كل عدد ، لبحث ما فات من أخبار ، وإعداد خطة عمل للعدد الجديد . وقد كان حماس هؤلاء الشباب وإيمانهم بهذه الرسالة ، دافعاً وحافزاً إلى كثير من الصحفيين والكتاب إلى المشاركة الفعالة والمستمرة في تحرير الجريدة .

والمشكلة الأخرى التي اعترضتني هي مشكلة (المائثيت) الصفحة الأولى . فقد كان على أن أختار عنواناً لكل عدد قبل صدوره بيوم ، حتى يمكن أن يكتبه الخطاط ، وفي اليوم التالي يرسل (المائثيت) إلى ورشة الزنكوغراف لإعداده وهكذا يحتم على أن يكون (المائثيت) صالحاً طوال هذه المدة ، وتنفرد به (الاتحاد المصري) وتتميز به ، لذلك كانت معظم (المائثيات) عبارة عن عناوين لحلات صحفية تنفرد بها الجريدة . أما الاحداث السريعة اليومية ، فكانت تكتب ببنط ٣٦ أو ٤٥ ألماني .

ومشكلة أخرى هي حروف الجمع ، فقد كانت قديمة وتعتبر من الآثار التي خلفتها حملة نانليون . وأدى هذا إلى أن أسهر في المطبعة حتى الثانية صباحاً ، لكي أباشر عملية الطبع ، ومراجعة كل الصفحات ، وخاصة كليشهات الصور التي كانت لا تظهر فأشير إلى العمال بوقف ما كينة الطباعة ، لاصلاح هذه الصورة أو تلك ، وإصلاح الحروف المسكورة . . وهكذا . وأدى هذا إلى تعطيل الطباعة إلى ساعة متأخرة جداً من الليل . حتى تكون الجريدة في الصباح مع باعة الصحف .

وهناك مشكلة ، الما كيت ، أو شكل الجريدة في كل صفحة ، فنظرا لعدم وجود الامكانيات لكي يتخصص سكرتير تحرير لإعداد الما كيت . فقد كنت أعد بنفسى ما كيت الصفحات في كل عدد وخاصة في الأشهر الأولى من التجربة

وبعد ذلك عرف العمال طريقة التوضيب للجريدة . وإن كان ذلك على أعصابي وجهدي .

أما مشكلة المشا كل . . فهي صعوبة الحصول على ورق الصحف ومواد الطباعة فنظرا للامكانيات المادية الضعيفة ، لم تستطع الجريدة أن تشتري كميات هائلة من الورق لتخزينها وإنما كانت تشتري الكمية المطلوبة اسكل عدد أولا بأول وقد أدت هذه الطريقة إلى توقف الجريدة عن الطبع لعدم وجود ورق خاص مناسب للجريدة . وكانت الصفحات مرصوفة ، وموجودة في ما كينات الطبع وبعد محاولات صعبة تم طبع الجريدة على ورق أبيض مثل الذي تطبع به الكتب ، وقد تكلفت النسخة الواحدة من الجريدة من الورق فقط ٨ مليات ، وبيعت النسخة في السوق بعشرة مليات . أى أن الجريدة قد خسرت قيمة التوزيع التي تمنح لموزعي الصحف عن كل نسخة . وهذا الموقف عبرت عنه في كلمة الافتتاحية « من الأعماق ، في العدد الصادر يوم الأحد ٢٢ يونيو ١٩٦٥ بعنوان :

« الورق ... الورق ... الورق ... »

عشرات من خطابات القراء انهارت فجأة على الجريدة - كلما تسأل وتستفسر.. ماذا حدث ؟ . رنين تليفون ادارة الجريدة لا يكف ولا يصمت لحظة ، ويرفع محمود الخطاب مدير الادارة التليفون ليرد على الأسئلة الحائرة .. ماذا حدث .. لماذا ؟ . وانشغل التليفون ، وإذا بالمكالمات تنال على التليفونات الاخرى عند ماهر فراج صاحب إمتياز هذه الجريدة التي ظلت تقاوم تلال المحن والصعاب ، ويرفع ماهر فراج التليفون هو الآخر ليبحث عن إجابة تقنع مئات القراء الذين بدأوا يرتبطون بالجريدة .

وحق في منزل لم أسترح وظل رنين جرس التليفون يدق وأرفع السماعة

لأرد على عشرات القراء الذين يستفسرون . لماذا توقفت الجريدة عن الصدور يوم الاربعاء الماضى .

وكانت إجابتي قصيرة .. وفى كلمتين (لا يوجد ورق) تطبع عليه الجريدة . لقد أحسست وأنا أقول هذا أن القراء لن يصدقوني ، لانه لا يمكن أن يختفى الورق . ولكن الحقيقة كما يقولون أغرب من الخيال ، فى الاسابيع الاخيرة ونحن نعانى من مشكلة لإختفاء الورق . واضطررنا إلى أن نشترى ورق الجريدة من السوق السوداء وبأسعار خيالية حتى وصل ثمن الورق الذى تطبع عليه الجريدة ٨ مليات وتمطى الجريدة للمتحد بـ ٦ مليات ، أى نخسر فى العدد الواحد ما يقرب من مليون فكم تبلغ فى آلاف الاعداد التى تطبعها . وبدأنا نتحمل المسؤولية ، ونتحمل الخسارة فى صمت ، وطلبنا من المسؤولين أن يتدخلوا لحل هذه الازمة التى تهدد الصحافة الإقليمية بالتوقف والمطابع باغلاق أبوابها . ولم يستجب أحد من المسؤولين عن الورق ، بينما هناك اسراف شديد فى استخدامه فى كل مكان .

كيف نخلق الصحافة الإقليمية

المؤثرة فى رأى العام

بعد هذا العرض الطويل ، لماهية الصحافة وتطورها فى العالم ، وفى مصر ثم ماهية الصحافة الإقليمية وما ينبغى أن تكون عليه، وتطورها فى الاسكندرية ثم عرض مشروع لإنشاء الصحافة فى بلادنا ، والتجربة العملية التى مارستها فى جريدة « الإتحاد المصرى » جريدة الإسكندرية . يمكننى أن أساهم بأفكار عامة عن كيفية خلق الصحافة الإقليمية المؤثرة فى رأى العام ، وليس باعداد مشروع تفصيلى عن « الصحافة الإقليمية » فالمشاريع قد تكون جميلة ورائعة على الورق ، ولكن عند التطبيق تصطدم بعقبات لم تكن فى الحسبان ، تهدد السكان العام الذى

أقيم عايد المشروع . ومع ذلك فشكل مشروع وخاصة المشروع الذى نشرناه . يعتبر خطوة بناءة فى سبيل تدعيم الصحافة الاقليمية لىكى تمارس دورها الخطير وخاصة بالنسبة للتنظيم السياسى الجديد للدولة .

وهناك أفكار عامة يمكن تنفيذها سريعا بالنسبة للصحافة الاقليمية لوجود الامكانيات الهائلة الطباعة والبشرية والتوزيعية ، وقد تعتبر هذا خطوة تمهيدية لخلق الصحافة الاقليمية القوية ، المعبرة والمؤثرة فى الرأى العام .

أولا : يمكن اصدار صفحة كاملة فى إحدى الصحف الكبرى عن أى إقليم مثل تجربة صفحة « أخبار الاسكندرية » ولكن ليس بهذه الصورة من الاخبار السريعة والموضوع السطحى ، وعدم الاهتمام بالرأى ، والفكر والناحية السياسية والثقافية والفنية . فيجب أن تكون تلك الصفحة شاملة لكل هذه الالوان ، ولا تعتمد على ماينشر فى مختلف صفحات الجريدة كسكل . كما يجب الاهتمام بالجانب السياسى وخاصة بالتنظيم السياسى الشعبى « الاتحاد الاشتراكى وتوجيه النقد ، ونشر ماقام به من أعمال فى خدمة الجماهير .

إن هذه الصفحة إذا أحسن تخطيطها بحيث تخدم هذه الغراضى تعتبر بداية تمهيدية لخلق الصحافة الاقليمية . التى نبدأ خطواتها فى المحافظات القادرة على إصدار تلك الصحف باشراف « الاتحاد الاشتراكى ، ثم ننتقل خطوة بعد ذلك إلى المحافظات الأخرى ، إلى أن تصبح الصحافة الاقليمية متناثرة قوية فى كافة المحافظات .

والاقتراح الثانى خاص بالمطبعة : فلا يمكن إصدار جريدة قوية ؛ ما لم تسكن هناك المطبعة الحديثة . وإذا كانت الاسكندرية التى تعتبر العاصمة الثانية للجمهورية والى كانت فى أوائل القرن العشرين ، حاملة لراء الصحافة على مستوى الدولة ؛

لا توجد فيها مطبعة « روتاتيف صحفية » ؛ فكيف يمكن أن نفكر في إنشاء صحف إقليمية في كافة المحافظات ، بينما لم تبدأ التجربة الأولى .. ولو في الاسكندرية مثلا ، لتوفر الامكانيات البشرية والتوزيعية والمادية . ولكن ينقصها المطبعة . من أين يمكن شراء هذه المطبعة .

إن القاهرة مكتظة بمثل هذه المطبعة الموجودة في دور الصحف الكبرى . أما « مطابع » دار التعاون ، فيمكن نقلها مثلا إلى الاسكندرية ؛ أو أن تكون مؤسسة صحفية بالاسكندرية بإشراف الاتحاد الاشتراكي ، واشترك كافة الهيئات مثل هيئة تنشيط السياحة في شراء هذه المطبعة « روتاتيف » ، كأسهم ، أو قرص يسدد فيما بعد من أرباح الجريدة ؛ وأرباح المطبعة في الأعمال التجارية التي ستقوم بها . إن وجود مثل هذه المطبعة في الاسكندرية ، سيكون الانطلاقة الكبيرة في خلق الصحافة الإقليمية ، القوية التي تصدر من الأقاليم ، وتوزع في كافة المحافظات وفي القاهرة نفسها .

وعندما تتحقق هذه البداية العملية ، يمكن بسهولة جداً وضع عشرات المشروعات التنظيمية والدقيقة لإنشاء « صحافة إقليمية » مؤثرة في الرأي العام .

الباب الثاني

صفاة المستقبل
و التنظيم السياسى

الفصل الأول

- تمديد فى المصطلحات السياسية
- تطور التنظيم السياسى فى مصر

تمهيد :

إن الرأي العام كما قال عنه كثير من العلماء ، هو السلطة الرابعة في الدولة ، بل يعتبر الرأي العام العالمي القوة الدافعة للشعوب إلى أن تنادي الآن بالسلام ، وبحظر انتشار الأسلحة النووية حفاظاً على كيان البشرية . وهذا الرأي العام يختلف من دولة لأخرى ، نتيجة لتنظيمها السياسي فالدولة التي يكون تنظيمها السياسي مبني على دعائم الاشتراكية ، يكون الرأي العام فيها ظاهراً ، ومؤثراً . وتكون حرية أفراد تلك الدولة مكفولة للجميع ، وتظهر حريتهم بوضوح على صفحات الصحف العامة ، والصحف الإقليمية القوية ، ذات الأثر الفعال في تيار الرأي العام . أما الدولة التي يحكمها فرد ، عن طريق تنظيم سياسي يكفل له مطلق الحرية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى استشارة أي مجلس أو هيئة تمثل الشعب ، فيكون الرأي العام فيها كامناً نتيجة للضغط المستمر على الآراء ، ويظهر ذلك على مرآة الصحافة العامة ، والصحافة الإقليمية إن وجدت ، فلا نقد ، ولا رأي حر ، ولا وجهة نظر ، في أية مشكلة من مشاكل التنظيم السياسي ، أو المشاكل الاجتماعية الأخرى .

ولهذا فينبغي علينا أن نلقى نظرة سريعة على أشكال التنظيمات السياسية ، وخاصة تنظيمنا السياسي ، وعلاقته بالرأي العام ، ودور الصحافة الإقليمية الأصيل في بلادنا . كما ينبغي أيضاً قبل أن نتحدث عن التنظيم السياسي ، أن نتعرض في إيجاز إلى العلوم السياسية ، ومدلول السياسة ، ومدركات الدولة ، والإامة ، والسلطة ، والسيادة والحكومة ، والحكومة والإدارة .

إن (المجتمع السياسي) يتميز عامة بظاهرة السلطة ؛ الأمر الذي جعل من دراسة هذه (السلطة) الموضوع الرئيسي للعلوم السياسية . وقد أجمع كثير من العلماء على

أن العلوم السياسية هي علوم السلطة . والعلوم السياسية تعنى اصطلاحاً مجموعة من علوم يحتفظ كل منها بذاتيته من حيث موضوعه المباشر ومناهجه ويستعمل اصطلاح Political Science للدلالة على المعرفة المنظمة بالدولة أو بالحكومة وغيرها من النظم السياسية من حيث هي واقع محروس .

مدلول السياسة :

ولما كان حين المعرفة المنظمة في مجالنا هذا هو السياسة فإنه ينبغي أن نحدد المدلول الاصطلاحي لهذه اللفظة . إن اصطلاح Politic (أى السياسة) في الغرب ينحدر هناك من الألفاظ اليونانية *polio* أى المدينة ، أو جماعة المواطنين الذين يكونون المدينة *politetia* ، أى الدولة ، أو الدستور ، أو النظام السياسى أو الجمهورية ، أو صفة المواطن وما يترتب لها من حقوق *Politea* وبالجمع تعنى كل شئ سياسى ، كل ما يتصل بالمدينة ، بالدولة ، بالدستور ، بالنظام السياسى ، بالجمهورية أو بالسيادة . وأخيراً فن السياسة *politiké (techné)* .

وجزياً على هذا الأصل اللغوى كانت عبارة *Politica pragmateia* تعنى قديماً — فى الغرب — دراسة الحياة المشتركة لمجموعة من بنى الإنسان وفق كيان هذه الحياة الأساسى ، أى وفق دستور المدينة .

وكان الإنسان يبدو لأرسطو كحيوان *Zoon Politikon* وليس كمجرد حيوان جماعى كما يتصور البعض ترجمة للعبارة الآتية ، ذلك بأن الحيوان كالإنسان جماعى ، فهو يعيش أيضاً فى قطع أو رهط . غير أن الإنسان وحده ينفرد بكونه سياسياً بالطبع ؛ فهو لا يقف عنه حد بمجرد الاجتماع ، وإنما يظهر على غيره من الحيوان ، بأنه يعيش منتظماً فى هيئة اجتماعية ذات طابع سياسى (المدينة) وهذه الحياة السياسية هي من طبيعه ، وهى بالنسبة له ضرورة مثالية ، وفى هذا

يعان أرسطو في كتابه (السياسة) بعبارة قاطعة (فالطبع لمذن يدفع الناس
بفرائضهم إلى الاجتماع السياسى) .

ثم استقرت لفظة Politie الفرنجية المنحدرة من يونانية القديمة ، الآن
بمدلولها الاصطلاحي لتعنى بصفة خاصة فن الحكم فى الدولة ؛ وأساليب إدارة
علائقها بالدول الأخرى (١) .

أما فى العربية ، فقد جاء فى (لسان العرب) الجزء السابع : (وساس الأمر
سياسة قام به ، ورجل ساس من قوم ساسه وسواس .. وسوسه القوم : جعلوه
يسوسهم . ويقال سوس فلان أمر بنى فلان أى كلف سياستهم . والسياسة القيام
على الشيء بما يصلحه . والسياسة فعل السائس وهو يسوس الدواب إذا قام عليها ،
والوالى يسوس رعيته .. وفى الحديث . كان بنى إسرائيل يسوسهم أنبيأؤهم ،
أى تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية) .

موضوعات العلوم السياسية :

وقد التقت وجهات نظر خبراء اليونسكو عام ١٩٤٨ على توزيع موضوعات
المعرفة فى مجال السياسة بين ضروب أربعة ، معزونة كالآتى :

أولا : النظرية السياسية

وتشمل : النظرية السياسية ، وتاريخ الأفكار السياسية .

ثانيا : النظم السياسية

وتشمل : الدستور . الحكومة المركزية . الحكم المحلى . الإدارة العامة .
الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة . النظم السياسية المقارنة .

(١) أصول علوم السياسة . للدكتور طه بدوى ص ٥٨ .

ثالثاً : الأحزاب والرأى العام

وتشمل : الأحزاب السياسية . اشتراك المواطنين فى الحكم والإدارة . الرأى العام .

رابعاً : العلاقات الدولية

وتشمل : السياسة الدولية - التنظيم والإدارة الدوليتين . القانون الدولى .

مدركاً « الدولة » و « السلطة » Stare and Authority (١) .

وإذا كان المجتمع الإنسانى ظاهرة ، فإن السلطة داخل هذا المجتمع ظاهرة
حتمية أيضاً ، ذلك بأنه من غير السلطة لا يقدر للمجتمع الاستمرار ، إن السلطة
القادرة على تحطيم مقاومة أعضاء المجتمع الإنسانى بالإكراه عند الاقتضاء هى
وحدها التى تستطيع أن تحقق الانسجام داخله وتسود مصالح الجماعة العليا ، ومن
ثم يتولد كأن اعتبارى بذاتية متميزة عن الوجود العضوى للعناصر البشرية
للمجتمع السياسى . وهذه السلطة هى التى يوصف على مقتضاها المجتمع بأنه سياسى ،
والدولة الحديثة من حيث هى مدرك لا تعنى محسوساً معيناً وإنما تعنى مفهوماً ترتكز
إليه « السلطة السياسية » ، فيزول مظاهرها حكام (يشكلون الحكومة فى جانبها
العضوى) ، لا بوصفهم أصحابها ، وإنما لحساب هذا المدرك « الدولة » باعتبارها
رمز الحياة العليا للمجتمع وعامل استمرارها .

إن الحكومة لا تكون فى ظل مفهوم « الدولة » الحديثة إلا ذلك الجهاز
الذى يمارس مظاهر السلطة فى الدولة ، وهو إذ يبرز أدوات القمع المادى
اللازمة لإكراه أعضاء الجماعة على الامتثال للنظام الاجتماعى جبراً عنهم عند
الاقتضاء ، لا يبرزها لحسابه ، وإنما لحساب الحياة العليا للجماعة ولصالحها ، ومن
هنا يتعين عليه أن يلتزم فى قراراته وإجراءاته قانون الدولة .

مدركاً « السيادة والحكومة » :

وهكذا تشكل الحكومة جهازاً سياسياً على مقتضى وظيفتها وهى من صاحب

(١) المرجع السابق ص ٧٨

السلطة الأصلية في مركز قانوني ، بمعنى أنها تلتزم في مزاوئها لمظاهر السلطة قانوناً من وضع صاحبها . وحين تنطلق السلطة وينفرد صاحبها بتصرفاتها ، فلا يخضع في شأنها سلطة ما أعلى منه أو لئدله ، أو لاي دونه ، ومن ثم تكون نهائية ، يعبر عنها «السيادة» وعن صاحبها (بصاحب السيادة) . ولقد كان صاحب السيادة في هذا المعنى قبل نظام الدولة الحديثة .. هو الأمير صاحب السلطة الفعلية النهائية ، فلقد كان يلزم رعاياه بقانونه بينما كان لا يلتزم هو به . ولما أدرك المجتمع السياسي في الغرب صورة الدولة الحديثة ظل فلاسفة السياسة متأخرين هناك بفكرة السيادة التي كانت من خصائص الأمير من قبل ، فراحوا يسندونها إلى الأمة فأصبحت السيادة كمنفعة فيها ، وهكذا انتقلت السيادة من الأمير إلى الأمة «سيادة الأمة» ثم أصبحت بعد ذلك أكثر واقعية فالتصقت بالشعب «سيادة الشعب» . لهذا ، فإن السيادة — في ظل نظام الدولة الحديثة — مفهوم سياسي يعبر عن واقع اجتماعي ، هو قدرة السكل الفعلية على الاستئثار لسلطة الأمر النهائي بينما الحكومة لا تعدو أن تكون — في ظل هذا النظام — أداة صاحب السيادة في أعمال سيادته .

مدوكا « الحكومة والادارة » :

وإن (السلطة) في (الدولة) إذ تحرك الجماعة نحو الغاية الاجتماعية بما يقتضيه ذلك من إقامة النظام وتحقيق الانسجام داخل المجتمع السياسي ، لا بد لها من أن تأمر وتطاع ، ومن أن تحوز من وسائل الإكراه المادى ما يؤكد لها من ذلك عند الاقتضاء . و(السلطة) إذ تدركها في (الدولة) على هذا النحو تسمى (بالحكومة) أو (الحكم) إنها السلطة الحاكمة .

ولما كانت الغاية الاجتماعية تعنى (الخير العام) فإن الحكم يعنى إذن تحريك الجماعة نحو هذا الخير العام . والربط بين الغاية الاجتماعية وبين الخير العام في مجال

(الحكم) على هذا النحو يدعو - بالضرورة - إلى التمييز بين جانبيين في الحكومة والحكم . (والحكم) بالمعنى الضيق من ناحية (الإدارة) من ناحية أخرى. وذلك على أساس أن الحكم يستهدف الأفراد وحدهم بينما لا تعنى الإدارة إلا (الأشياء) إنه حكم الأفراد وهى إدارة الأشياء . وأن الأفراد يحكمون ، أما الأشياء والشئون فهى التى تدار وحدها . إن الفرد لا يستغل وإنما يحكم ، بينما الأشياء تدار لتستغل .

في أشكال السلطة وظاهرة الفيدرالية: (١)

والسلطة أشكال عدة ، ومختلفة ، ويعتبر النظام الفيدرالى فى الحكم من أهم الأشكال التى كان لها أثر باق فى التطور الدستورى للأمم. وإن اصطلاح «الفيدرالية» مشتق من الكلمة Foedus ومعناها المعاهدة أو الاتفاق. فالحكومة الفيدرالية تخرج إلى الوجود نتيجة للقوى المركزية الجاذبة أو القوى المركزية الطاردة . فالدول التى تتفق طوعاً على أن تتحد لأن فى الوحدة تكمن القوة ، تكون اتحاداً فيدرالياً . ويحدث ذلك غالباً حين تكون دولاً مستقلة ، وذات سيادة ، إما ضعيفة بدرجة تحول بينها وبين مقاومة العدوان الأجنبي وهى منفردة ، وإما متخلفة اقتصادياً تخلفاً لا تستطيع القضاء عليه إن هى بقيت وحدها . وعندئذ تخلق دولة تسلم لها الدول التى كانت ذات سيادة جزءاً من سيادتها ، وتتفق على أن تصبح أجزائها التى تتألف منها ، وتعرف بأسماء مختلفة «ولايات» فى الولايات المتحدة الأمريكية و «مقاطعات» فى كندا و «كنترونات» فى سويسرا . . فى الدول الفدرالية المختلفة . وفى النظام الفيدرالى تختفى الدول المنفصلة بعد تدمير سيادتها ، ويخلق مواطنوها بعد تحررهم من الولاء القديم ، دولة فيدرالية على أساس من

(١) فى الفكر السياسى والمجتمع . للدكتور محمد عبد المنز نصر من ٢٠٢٦

الوحدة القومية . ويعلم هوير Wheare في كتابه الحكومة الفيدرالية Federal government على المبدأ الفيدرالى بقوله أنه « منهج تقسيم السلطات حتى أن الحكومات والعامة الإقليمية تكون كل منها داخل دائرته متناسقة ومستقلة » . ويعرف ديسى Dicey الاتحاد الفيدرالى بأنه التدبير السياسى الذى يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية والمحافظة على حقوق الولايات فى الرغبة فى الوحدة القومية ، وتصميم كل وحدة فردية على أن تحتفظ بشخصيتها واستقلالها .

الحكم الكونفدرالى :

والاتحاد الكونفدرالى هو اتحاد دول ذات سيادة ويتكون من أجل تنمية أو تحقيق أغراض معينة خاصة . فهى تتحد على أساس من المساواة وأوضح باءث على مثل هذا الاتحاد هو كسب الأمن والقوة فى العلاقات الأجنبية . وتؤلف منظمة مركزية تشتمل عادة على مؤتمر من المندوبين الذين يمثلون حكومات الدول التى يتألف منها الاتحاد الكونفدرالى . ويعطى المندوبون عادة أصواتهم كدول وحسب عمليات يتلقونها من الحكومات التى يمثلونها . فالدول الأعضاء تحتفظ بسيادتها ولا تخلق دولة جديدة . ويقول أوبنهايم Oppenheim ، أن الاتحاد الكونفدرالى يتسكون من عدد من الدول ذات السيادة الكاملة المرتبطة بعضها ببعض لحفظ الاستقلال الخارجى والداخلى بمعاهدة دولية معترف بها ، وذلك فى اتحاد له أجهزته الخاصة به والتى تستمتع بسلطة خاصة على الدول الأعضاء ، ولكن لا تمارس تلك السلطة على مواطنى هذه الدول .

ويتشابه الاتحاد الكونفدرالى مع الاتحاد الفدرالى فى وجهين ، وفى كلا الاتحادين تتحد دول مختلفة كل مع الأخرى لأغراض معينة خاصة ، وفى كلا الحالتين تقام سلطة مركزية لتحقيق أغراض مشتركة ، ولا يتجاوز التشابه هذا

المحد . وإن أهم تمييز بين الإثنين ... هو أن الدول الداخلة في الاتحاد الكونفدرالى تحتفظ باستقلالها الكامل أو سيادتها ، وأن الدول الداخلة في اتحاد فيدرالى تفقد ذلك . وحسب الاصطلاح الألماني المعبر يصبح الاتحاد السكونفدرالى Staatenbund أو عصبة دول ، والاتحاد الفيدرالى Bundesstaat أو دولة متحدة . فمن طريق الاتحاد الكونفدرالى لا يحدث مثل هذا التغير . فالاتحاد السكونفدرالى لا يخرج دولة جديدة إلى الوجود ، وإنما يخلق علاقة جديدة بين دول موجودة .

بين الأمة والدولة :

والقومية والدولة القومية :

ولكى نستطيع أن نتعرض للتنظيم السياسى وعلاقته بالرأى العام ، ينبغى أن نحدد بعض المفاهيم عن الأمة والدولة ، والقومية والدولة القومية ، فمصطلح الأمة يوجه الاهتمام إلى أولئك الأشخاص الذين يؤلفون المجتمع السياسى ، على حين أن الدولة ، تشير إلى السلطة ذات السيادة التى يديشون لها بالولاء ، والتى تمسك بزمام الحكم والسيطرة فى الإقليم الذى يقطنونه . والأمة تدل على الجماعة البشرية التى لها .

١ — إقليم يكاد يكون محددًا .

٢ — حجم معين من أعضائها من الأفراد ، واتصال وثيق بينهم .

٣ — بعض الخصائص مثل اللغة المشتركة والثقافة والتقاليد .

وغير ذلك مما يميز الأمة عن غيرها من الأمم والجماعات غير القومية .

٤ — بعض المصالح المشتركة بين الاعضاء من الأفراد .

٥ — ودرجة معينة من الشعور المشترك أو الإرادة . وعند ما تستطيع مثل هذه الجماعة أن تكفل لنفسها حكومة مشتركة خاصة بها ، فإنها تعرف بالدولة القومية .

التمييز بين الأمة والدولة :

ولقد أصبحت نظرية « أمة واحدة » و « دولة واحدة » أو إنشاء الدول على مبدأ تقرير المصير ، السياسة العملية بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أنشئت دول قومية ، وأخذ الاصطلاحان « الأمة » و « الدولة » يعتبران مترادفين ، ولكننا لا نستطيع أن نرادف بين « الأمة » و « الدولة » .

فالدولة : هي شعب منظم تنظيمياً قانونياً ، داخل إقليم معين .

والأمة : هي شعب مرتبط ببعض البعض ارتباطاً سيكولوجية نفسياً وله إرادة مشتركة لأن يعيش سوياً في المستقبل .

فاصطلاح « الأمة » يعنى الوعى بالوحدة الذى تستحسّه المشاعر السيكولوجية والروحية . فهو إذن ذائق ، على حين أن اصطلاح الدولة « موضوعى وسياسى » .

منشأ الدول القومية :

إن القومية هي أقوى عامل مؤثر في الحقل السياسى في وقتنا الحاضر ، فلقد كانت في القرن التاسع عشر أشبه ما تكون بدين ، إذ عم الإيمان بها ، ولم يرفع صوته هذا الإيمان بها سوى عدد يعد على الأصابع من المفكرين في مقدمتهم لورداكتور ، أما في القرن العشرين ، فقد أخذ المؤيدون لها يبالغون في الدفاع عنها خاصة في آسيا وأفريقيا ، كما أخذ المعارضون لها يبالغون في تصوير أخطارها على بنيان الحضارة ذاته خاصة في الغرب .

ومن عوامل تكوين القومية .. الوحدة الجغرافية ، والوحدة العنصرية
ووحدة الأفكار والمثل ، أو الثقافة المشتركة ، ووحدة اللغة ، ووحدة الدين ،
والمصلحة الاقتصادية المشتركة ، والحكومة المشتركة ، أو الخضوع لحكم مشترك
والألم المشترك ، والإرادة الشعبية .

(تطور التنظيم السياسى فى مصر)^(١)

قامت مصر فى تاريخها الحديث بثورات وطنية متعددة منذ عهد الحكم العثمانى
حتى الآن ، وكانت هذه الثورات طبيعية منطقية ، وبناء على تفاعل اجتماعى
واقتصادى وسياسى ، وتطور معين فى هذه المنطقة من العالم ، التى لها عاداتها
وتقاليدها وشخصيتها المعينة . ولقد تفاعلت العناصر الوطنية مع بعضها ومع
جيرانها ، ومع قوى دخيلة ، وأدى هذا التفاعل إلى نتائج تختلف عن نتائج تفاعل
عناصر وطنية أخرى فى مناطق مختلفة .

وترجع الثورة الأولى إلى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع
عشر ، حين تغيرت نظم مصر ، ووسائل إنتاجها من الإقطاع إلى الرأسمالية ،
وكانت مصر قد عاشت تحت حكم إقطاعى ، وساءت أحوالها نتيجة لتحول طرق
التجارة العالمية ، وخضوعها للحكم العثمانى ، وشعر أبناء البلاد فى هذه الفترة أنهم
يكونون طبقة عليها أن تعمل وتطيع أوامر حكام يأتون من الخارج ، ووضح
هذا الشعور مع ازدياد المصالح والأطماع الاستعمارية الأوروبية فى المنطقة ، وقيام
التنافس الاستعمارى على طريق الهند بين بريطانيا وفرنسا ، وبجى حملة الجنرال
بونابرت إلى ضفاف النيل ، وتأثيره فى البلاد ، وتأثره بأهلها . لقد شعرت

(١) الثورة والتنظيم السياسى فى مصر . للدكتور جلال مجبى عام ١٩٦٦

العناصر الوطنية في هذه الفترة بشخصيتها المستقلة عن شخصية الحاكم ، وبدأت الاعتراف بها ، والاستناد إليها . وقامت ثورات متعددة ضد حكمها في مصر .

ثم قامت في مصر دولة حديثة ، أدخلت عليها تغييرات اقتصادية واجتماعية هامة ، وحملت على توحيد منطقة الشرق الأدنى العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وإن كانت هذه المحاولة قد كتب لها الفشل ، نتيجة لاضطهادها بالمطامع الاستعمارية في المنطقة ، ونتيجة لضعف المادة الثورية التي قامت عليها التجربة كذلك . وبإنهاء نظام رأسمالية الدولة ، زاد العبء على كاهل القوى السكادحة في الوقت الذي أخذت فيه الطبقة الوسطى في النمو . ويمكننا اعتبار هذا التحول الاجتماعي الاقتصادي مرحلة هامة لنقل البلاد من عهد الإقطاع إلى عصر الرأسمالية . ومرت مصر في مرحلة جديدة مع توغل رؤوس الأموال الأجنبية فيها مع الديون ، ومسألة قناة السويس ، فكانت الثورة العرابية . وقد حاولت العناصر الوطنية المخلصة ، وقف التيار المتغلغل ، وإصلاح البلاد ، ولكن العناصر الرجعية تكاثفت مع القوى الأجنبية ، وظهر انقسام الصفوف وانتهت المرحلة بالاحتلال البريطاني . ولقد أثرت هذه العملية على المجتمع المصري وعلى قوى الإنتاج المجردة وهي تخصص المصريين في الإنتاج الزراعي ، في الوقت الذي احتجزت فيه الرأسمالية المتاجرة لنفسها بالالتجار في المحاصيل الزراعية المصرية .

كفاح الحزب الوطني :

وعمل الاحتلال البريطاني على هز كيان المجتمع المصري ، ومن أساسه ، ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنبي يحتل البلاد ، ويصدر أوامره لإدارتها ،

شعروا بشخصيتهم المستقلة واضحة ، متميزة متبلورة ؛ ولكن وضعيتها ، سلطات الاحتلال البريطاني وعلاقتها بالحدود من ناحية ، وعلاقتها بالسلطان العثماني من ناحية أخرى . جعل المصريين يسيرون في كفاحهم الوطني حسب خطوط معينة . وكانت عمليات كفاحهم متصلة أشد الاتصال بالوضع الدولية لمصر من ناحية ، وبالشعور العام الإسلامي من ناحية أخرى ، كما أن الممارك الوطنية الداخلية ، المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أي بعلاقة المواطن بحاكمه قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية وبالعلاقة المصريين بالدولة العلية .

وظهر مصطفى كامل على مسرح الأحداث السياسية ، فقد تكاثفت الظروف والأوضاع على دفعه إلى خشبة المسرح . وكان عليه في كفاحه السياسي أن يتجه إلى الرأي العام العالمي ، وإلى أبناء البلاد . عن طريق الإعلام والصحافة . فنشر عدة مقالات يشرح فيها قضية مصر في صحف فرنسا لإثارة الرأي العام هناك ، منها جريدة « جازيت دي تولوز » ، وجريدة « الكير » . ثم أصدر كذلك جريدة « اللواء » بالعربية والإنجليزية والفرنسية ، للدفاع عن قضية الجلاء عن مصر ، والاستقلال ، وقد نجح مصطفى كامل في إثارة الرأي العام العالمي لآثر حادثته دنشواي ١٩٠٦ ، واستيقظ الرأي العام حتى في بريطانيا نفسها ، وكانت النتيجة استقالة اللورد كرومر ، وتعيين السيد الدون جونسون لكي ينفذ سياسة أكثر ليئاً تجاه المصريين ، ولكن استمر كفاح « الحزب الوطني » وحافظ على المبدأ الأساسي لأهدافه . . . وهو أنه حزب الجلاء وأن مصر المصريين .

الوفد المصري :

ولشبت الحرب العالمية الأولى ، واستغلت بريطانيا هذه الفرصة لتعلن الحماية على مصر . وكانت ترمي إلى أن تجعل من مصر مستعمرة مثل بقية مستعمراتها ، ولكن زعماء وأعضاء الحزب الوطني فسكروا في الوضع الراهن بعد انتهاء

الحرب . وأنه يجب المطالبة بالاستقلال والجلال ولكن ، حزب الامة ، ورجال الجمعية التشريعية عملوا على إسماع ، صوت الامة ، كممثلين لها إلى رأى العام العالمى وإلى الحكومة البريطانية ، وإلى مؤتمر الصلح فى فرساي .

وقد ساعد تشتت رجال الحزب ، الوطنى ، فى أوروبا فى أثناء الحرب العالمية الأولى على ظهور قيادة وطنية جديدة فى الميدان ، كما ساعد انهيار الدولة العثمانية على خروج القيادة الجديدة فى هذا الشكل الجديد الذى يتمشى مع مقتضيات العصر ، وتقدم سعد زغلول . لتأليف هيئة للذهاب إلى بريطانيا للمفاوض بشأن الاستقلال ، تسمى « الوفد المصرى » وعمل على أن يحصل على توكيلات من الامة تسمح لها من القيام بهذه المهمة .

ثم اشتد اشتعال الرأى العام فى مصر مع استمرار الرفض البريطانى — لسعد زغلول وصحبه السفر إلى الخارج ، واضطر حسين رشدى باشا إلى تقديم استقالته معلناً فيها أنه قد قبل أول وزارة فى ظل الحماية على أساس الاحتفاظ لمصر بمصريتها وبشخصيتها المتميزة . ورفض القصر الاستقالة ، فقدم استقالته الثانية وأصر على ضرورة ترك الحكم . وساند بذلك حركة « الوفد المصرى » الذى أعلن فى اليوم الثانى أنه ليس هناك فى البلاد من يقبل تشكيل وزارة جديدة فى ظل الأوضاع القائمة . وازداد غلبان الرأى العام المصرى ، بعد قبول استقالة حسين رشدى ، والقبض على سعد وصحبه ونفيهم إلى مالطة . وبدأت ثورة ١٩١٩ يوم الأحد ٩ مارس .

ثم أدت الثورة إلى بداية المفاوضات ، وتشكيل لجنة ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ، ثم النكسة . واندلعت بعد ذلك نيران الحرب العالمية الثانية .

انهيار البناء :

كانت الظروف الموجودة في مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ظروف انهيار تام في البناء الاجتماعي والاقتصادي ، والبناء السياسي . وزادت المنافسة بل العداوة بين الأحزاب السياسية الموجودة ، وبينها وبين القصر . وكانت الظروف الجديدة التي سادت العالم مع ما يصاحبها من مبادئ ، انتصار الحريات والديمقراطيات واتساع نطاق آراء العدالة الاجتماعية تؤثر في المثل العليا للمصريين . وكان على مصر ، ورغم ظروفها ، أن تواصل كفاحها ، من أجل استقلالها وحريتها وأجبرها الموقف الدولي على أن تقوم بعمليات جديدة بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، وخروج الديمقراطيات الشعبية منتصرة من الحرب . أما في الميدان العربي ، فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية فاتحة لنزول مصر إلى ميدان جديد ، احتك فيه المصريون بحيرانهم وإخوانهم العرب بعد أن كانوا قد قبعوا في عقر دارهم منذ سنوات طويلة . ومع الأخطار الرأسمالية والاستعمارية ، شعر المصريون بضرورة مواجهة الأخطار الصهيونية في فلسطين الشقيقة ، في نفس الوقت الذي يعملون فيه على مواصلة الكفاح ضد البريطانيين المستعمرين في مصر . ومع تعارض هذه القوى واختلاف إمكانياتها ، وانتشار آراء جديدة ومثل عليا جديدة انخفضت قيمة القصر أمام الرأي العام المصري . وساءت سمعته ولاكتها الألسن في كل مكان . وكان من المحتم أن تظهر قوة جديدة في هذا الميدان ما دامت الحيوية موجودة ، بل متزايدة والقوى القديمة كانت تمر في دور الاحتضار .

العوامل السياسية التي أدت إلى الثورة :

لقد تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تعبيراً عن الرأي العام الكامن ، الذي ظل محبوساً طوال تلك الأزمان والاضطرابات التي توالى عليه . فكانت ثورة

بيضاء ، لأنها أعلنت للعالم حقيقة الرأى العام المصرى « المسكوت » ، فأ
 ظاهرأ واضحاً . وكان تفجير الثورة نتيجة الأسباب السياسية والعسرية
 والاقتصادية التى كتمت أنفاس الرأى العام المصرى طوال هذه الفترة .

فقد كانت الحياة الدستورية فى البلاد لا تحمل من الدستور إلا الاسم .
 وكان التغيير المستمر للحياة الدستورية سبباً فى فقد المصريين الثقة فى هذا النظام .
 وكان التنافس على السلطة بين ممثلى الأمة والقصر يدفع بالوطنيين إلى عدم الثقة
 فى كل منهما .

وكانت رغبة القصر الملحة فى الاحتفاظ بنظام حكم أوتوقراطى قد دفعت
 ببعض رجال السياسة إلى مناهضتها فى هذه اللحظة . وظهر الانقسام واضحاً بين
 القصر الأوتوقراطى وأنصار الدستور . وعمل القصر على تفتيت التكتل الوطنى
 الموجود فى البلاد ، وذلك باسم التخلص من دكتاتورية الأغلبية ، فزاد عدد
 الأحزاب . ويطراد عما أدخل الفوضى فى الحياة السياسية الداخلية . وحارب
 دكتاتورية الأغلبية باسم معاونته لعبادة الشخصية . وكان يهدف فى حقيقة الأمر
 إلى ألا يعبد الشعب سوى المتربع على أريكة الحكم .

ولقد سارع عدد من رؤساء الأحزاب هذا الاتجاه ، فأصبح هدفهم هو إرضاء
 القصر قبل كل شئ ، هادفين بذلك الوصول إلى الحكم ، وتحطيم دكتاتورية
 الأغلبية ، وإحلال دكتاتورية الأقلية فى مكانها ، ومع تفاقم الأحوال اضطرت
 حزب الأغلبية نفسه إلى أن يستأجر القصر حتى يكتسب رضاه ، وينعم بأطول مدة
 فى الحكم ، والبقاء فيه أطول مدة ممكنة ، والعمل على استغلال المناصب الحكومية
 من الناحية المعنوية والمادية ، ناحية النفوذ والسيطرة ، وناحية الاستثناءات ،
 والمحسوبيات والصفقات ، وأذونات الاستيراد والتصدير والمشتريات الكبيرة

ناسين قضية الجلاء ، ورفع مستوى الشعب المسكين الفقير المحزون .

إن هذا التهلل السياسى الداخلى قد وصل بالبلاد إلى قاع المنحدر ، وجعل المصريين لا يشقون فى القصر ، ولا فى الأحزاب السياسية ولا فى الوزراء . وأصبح رأى العام المصرى فى حالة سخط (كامن) نتيجة للكبت الشديد ، وخاصة الأعمال الإرهابية التى كان يقوم بها « البوليس السياسى » والأوضاع العنيفة ، وسرعة تبديل وزارات الموظفين ، وكان رأى العام فى مصر على وشك الانفجار نتيجة للفشل التام فى معالجة قضايا الجلاء ووحدة وادى النيل ، ولحرب فلسطين ، وما انكشفت عنها من مخازى ، وقضية الأسلحة الفاسدة . وكيف كان يدفع بمجنودنا وضباطنا إلى ميدان القتال ، وليس معهم إلا الأسلحة الفاسدة . ونتيجة للتنمية الاقتصادية المتدهورة ، وتراخى الحكومة فى تطبيق التسعيرة الجبرية ، مما ساعد على زيادة ارتفاع الأسعار حتى داخل التسعيرة الجبرية وظهور طبقة أغنياء الحرب التى عملت مع القوات الإنجليزية ، وبلغت مكاسبها درجة لا تتناسب مع ثروات أو دخول الطبقات الأخرى فى المجتمع ، وعملت مع غيرها من العوامل الاقتصادية على تغيير الأسس الطبقيّة الموجودة فى مصر فى الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢ . كان الشعب يقاسى من الفقر والجهد والمرضى . وافتقرت مصر قبل الثورة إلى وجود عدالة اجتماعية بين طبقات الشعب ، وكان تحقيق مثل هذه العدالة من شأنه أن يبعد تبلور الشعور الطبقي ، وبالتالي أن يبعد كل إمكانية للنشوء صراع طبقى .

وكانت مصر تشكو سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية ، فقد كان هناك مليونين ونصف مليون من الملاك لأقل من ستة ملايين من الأفدنة الزراعية ، واسكن ٨٤٪ منهم كان يمتلك ١١٪ من الأراضى أى فدانين لكل منهم ، فى الوقت الذى كانت فيه ٠.٨٪ تمتلك ١٠٪ من الأرض . وقد حاولت بعض

الحكومات استصلاح الاراضى البور ، ولكن لم ينفذ لأن كل حكومة كانت لا تحاول استكمال مشروعات الأخرى السابقة ، حتى لا ينسب الفضل للحكومة التى بدأت المشروع .

لكل هذا انطلق رأى العام المصرى ، يوازى ثورة أبنائه على كل هذه الأوضاع المتعنتة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . وقامت الثورة لتحقيق لهذا الشعب بعض الامانى ، وأكثر ، فتم الجلاء . واتخذت موقف الحياد الإيجابي فى المجال العالمى ، وأمت قناة السويس وخرج الشعب منتصراً خلال معارك العدوان الثلاثى ١٩٥٦ . وبدأت محاولة الوحدة فى « الجمهورية العربية المتحدة » وأثرت ثورة مصر على الشعوب العربية . فقامت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وتحورت الجزائر وتحورت اليمن من عصور التخلف . وأصبح السد حقيقة واقعية ، وتححر الاقتصاد المصرى ، وتم تصدير البترول الأجنبية عام ١٩٥٧ وصدر قانون الإصلاح الزراعى ، والتأميم . وهناك الكثير من المنجزات الثورية ، ولكن هذه المنجزات لا بد لها من تنظيم سياسى ، ليحميها وليحمى تلك الثورة من الرجعيين ، وأعوان الاستعمار ، والإنتهازيين ، ومن القوى المعادية المتربصة لهذه الثورة . وقد تضافرت تلك القوى ، والإمبريالية العالمية وظهر دورها فى نسكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وكانت تهدف من هذا العدوان إلى الإطاحة بالنظام التقدمى فى مصر خاصة ، والبلاد العربية عامة . ولكن الرأى العام العربى ، استيقظ وتنبه رغم قسوة النسكسة ، وبدأت المحاولات السياسية فى إيقاف الرأى العام العالمى تجاه قضية فلسطين ، وعدوان إسرائيل . وبدأت مصر تميد بنائها السياسى استعدادا للمعركة المصير ، فكيف تمت محاولة التغيير والبناء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الثاني

الفصل الثاني

التنظيم السياسي

منذ قيام الثورة

هيئة التحرير والاتحاد القومى :

كان على الثورة فى أثناء قيامها بعملية التحرر الداخلى فى مصر ومواصلة جهوداتها من أجل المساهمة فى تحرير العرب ، أن تجد تنظيمًا معينًا يحل محل التنظيم السياسى الحزبى الذى ظهر فشله فى الفترة السابقة لإعلان الثورة . وإذا كانت المرحلة الأولى فى هذا التنظيم هى مرحلة التحرير ، فإن المرحلة الثانية كانت هى مرحلة القومية ، وخاصة بعد الإتحاد مع سوريا ، وكان رأى العام العربى يبارك تلك الوحدة ، ولكن القوى الرجعية كانت بالمرصاد لهذه التجربة الرائدة ، فانتسكت مؤقتًا ، ولكنها كانت أساسًا فى النزول إلى ميدان الإشتراكية . وهكذا من التنظيم السياسى للثورة من فشل الحياة الحزبية إلى هيئة التحرير والإتحاد القومى إلى الإتحاد الإشتراكي العربى ، بعد إعادة بنائه ، وخاصة بعد الإشتغاف العام على بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

لقد واجهت الثورة فى أول أيامها جميع التنظيمات السياسية القديمة الموجودة فى البلاد . وتلك كانت صورة الأحزاب القديمة . كان الحزب الوطنى ، يتمثل فى ضرورة الوصول إلى الجلاء ووحدة مصر مع السودان ، فإن حزب الوفد ، كان يشتمل على كل قوى الأمة ، أو على ممثلين لقوى الأمة ويسير على سياسة الاتفاق مع بريطانيا نتيجة لترايط المصالح بين البلدين ، أما حزب الأحرار الدستوريين ، فقد نقل المعركة من الصعيد العالمى ، إلى المحيط الداخلى ، وقدم الدستور على الإستقلال ، وأما حزب السعديين فإنه سيواصل الكفاح من أجل الإستقلال ، وقد نزل إلى ميدان المعركة لى يضرب الدستوريين من جانب على أنهم قد انحرفوا عن مبادئ سعد الاسامية ، ويضرب الوفد من ناحية أخرى ، وعلى

أساس أنه يضع البلاد في خدمة بريطانيا ، رغم وجود تناقض بين مصالح الطرفين .
 وطلب إلى هذه الأحزاب وغيرها أن تطهر نفسها من الإلتهازيين والمنتفعين .
 فلم تستمع إلى التعليمات الثورية . ثم تبين أن برامج هذه الأحزاب تنلخص في
 الاستقلال وزيادة رفاهية المصريين ، ومع ذلك مضت السنوات ، ولم يتحقق
 أى شئ من ذلك ، سوى التناحر والتطاحن على السلطة والحكم فقط . ولذلك
 تقرر حل الأحزاب . ولكن القضاء على التشكيلات السياسية لهذه الأحزاب ،
 لم ينقذ البلاد من الافلات من نفوذ وسيطرة هذه الأحزاب على البلاد من الناحية
 الاقتصادية ، وبوسائل الإنتاج . واتضح أن العملية لا تقف عند مجرد القضاء
 على التنظيم السياسى الموجود بل من اللازم أن تصل في يوم من الايام إلى تغيير
 العوامل التى يستندون اليها فى الاحتفاظ بنفوذهم وبامتيازهم .

ولقد كان قرار حل الأحزاب يعنى الوحدة بعد الفرقة ، ووحدة المعركة
 فى الداخل والخارج ، ووحدة القيادة ، فى وقت احتاجت فيه البلاد إلى تدعيم
 كل قواتها ببعضها فى تنظيم سياسى جديد يحمل أهداف الثورة ، ويهدف إلى تحقيق
 أماني الشعب فى الحرية الداخلية ، مع حرية خارجية . ولم يكن هذا يعنى ترك
 المصريين يعيشون فى فراغ ، بل كان الهدف هو لإنشاء هيئة التحرير . وهكذا
 ولدت هيئة التحرير كت تنظيم شعبى سياسى ، يضم كل الشعب ، ويوحد مجهوداته
 لمواصلة المعركة . ولكن الخطأ الذى وقعت فيه الثورة ، هو تساعها فى افساح
 المجال لجميع العناصر للدخول فى هذا التنظيم السياسى الجديد . وقد أثر ذلك على
 نفس البنيان السياسى ، الذى جمع بين المخلص والحاقد . وأدى هذا الفشل إلى قيام
 تنظيم سياسى جديد هو الاتحاد القومى ، .

الاتحاد القومي:

لقد كان الرأى العام العربى يدفع بالسياسيين إلى أن تتم الوحدة بين البلاد العربية . وأدى هذا الضغط إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وظهور الجمهوريه العربية المتحدة ، وفكرة « الاتحاد القومى » ، على أنه إطار عام يصون الوحدة القومية ، وعلى أن يساعد على حل المتناقضات الموجودة داخل المجتمع العربى سواء فى الإقليم الشمالى ، أو الإقليم الجنوبى .

لقد كان الاتحاد القومى فى أصل فكرته يهدف إلى إنشاء جبهة تجمع بين عناصر الأمة كلها ، وفى مصر وسوريا ، باستثناء العناصر الرجعية والانتهازية ، وأعداء الاستعمار وأعداء الشعب ، ولكن لأسباب عديدة ومختلفة وخاصة لطبيعة الإقليم السورى ، ولافتقاره إلى الكفاءات السياسية . وفشل فى العمل من أجل القاعدة الشعبية التى أنشئ من أجلها وجاء لى يقود العمال والفلاحين ، ودرن أن يجرؤ على رفع مطالبهم للقيادة العليا الثورية ، وكأنه يخشى من هذه العملية ، رغم مطالبة هذه القيادة له بالقيام بذلك . كما أن فشل هذه القيادات فى العمل على رفع عقيدة هذا التنظيم السياسى قد جعلها تبعد عنها كل قيادات أخرى مخلصه خانها الحظ فى تولى مناصبها القيادية . ولم يكن للإتحاد القومى قاعدة سياسية بالمعنى المفهوم ، كما لم يكن له التنظيم الشعبى بالمعنى الواضح ، وفشل فى معرفة قيمة العناصر العاملة والواعية من الشعب .

لقد كانت النسكسة ، وكان الانتهاز وكان الانفصال . وتحطمت آمال شعب جاهد من أجل الحرية ، ومن أجل الوحدة ، حطمها رجال اليمين بأموالهم وبنفوذهم لأنهم أحسوا أن الثورة بدأت تعيسد الحق إلى أصحابه . وبدأت الاشتراكية تأخذ طريقها فكان رد العناصر الرجعية على هذا التقدم الاشتراكى -

هو الانفصال . واستتبع الاشتراكية قيام تنظيم سياسي جديد هو ، الاتحاد الاشتراكي ، وبذلك دخلت الثورة في مرحلة جديدة هي مرحلة الثورة الاشتراكية .

الميثاق والاتحاد الاشتراكي :

لقد وجدت الثورة ضرورة تنظيم القوى الشعبية على أساس من الدراسة الدقيقة ، وبشكل يسمح بالوصول إلى تعبئة حقيقية لها ، وبحيث يكون التمثيل الشعبي على أوسع ما يكون ، وأعمق ما يكون . وفي يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ صدر قرار جمهوري بانهقاد المؤتمر الوطني ، لتقرير الميثاق الوطني ، والتخطيط السياسي ، والدستور العام . وجاء « الميثاق » بصفته تعبيراً عن تراث أجدادنا من أجل الاستقلال والمحبة والسلام ، ورأى الطريق إلى بناء المستقبل . والميثاق يعتبر وثيقة لتحرير كل مواطن يتطلع إلى الحرية ، وتحريراً له في الميادين الفكرية والعاطفية والسياسية والاقتصادية . ولقد كان من نتيجة إصدار « الميثاق » حصول الثورة على تأييد كامل من الجماهير ، وإظهار استعدادها للمشاركة في بناء بلادها . وفي داخل التنظيم السياسي الذي نص عليه الميثاق ، وهو الاتحاد الاشتراكي ، .

والاتحاد الاشتراكي ليس جهازاً حكومياً ، بل قيادة شعبية تعمل على إدار الديمقراطية وتساعد على انتشار النقد الذاتي والتقدم ، كما أنه التنظيم الأساسي ، والتنظيم الهام : لكل التنظيمات الشعبية الجماهيرية الأخرى ، أنه بعيد كل البعد عن كونه مجرد قوانين وقرارات ولوائح ، إذ أنه عبارة عن فلسفة للفرد والمجتمع في المرحلة القادمة ، وفي مرحلة التحول ثم الانطلاق .

الثورة والتنظيم السياسي :

وجاء في « الميثاق » ، إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يحدد العناصر الصالحة وينظم جهودها ويبلور الحوار الثوري لل الجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات . ، وقد أوضح الرئيس في لقائه مع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ، أن أهم ما يواجهنا في هذه المرحلة هو التنظيم السياسي للاتحاد الاشتراكي هو إنشاء هذا التنظيم السياسي الذي سيكون بمثابة العصب المحرك للاتحاد الاشتراكي ، والذي سيقيود الجماهير ، وينمي وعيها ، ويواجه بها كل مؤامرات ومناورات الرجعية . والواقع أنه إذا كان وجود التنظيم السياسي ضرورة لاية ثورة من الثورات فإنه أكثر ضرورة بالنسبة لثورتنا . وحاجة ثورتنا الآن لهذا التنظيم السياسي أشد منها في أى وقت مضى . لماذا ؟ وما هى المهمة التى سيقوم بها هذا التنظيم السياسي ؟

لقد خاضت ثورة ٢٣ يوليو ومنذ أيامها الاولى سلسلة من المعارك العنيفة مع الاستعمار . ثم جاءت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، لتغير من طبيعة المعركة تماماً . فالثورة بهذه القوانين أسقطت دكتاتورية رأس المال المستغل ، بعد أن ضربت الإقطاع بقانون الإصلاح الزراعى ، وتغذرت بذلك طبيعة المعركة تماماً .

وبعد أن كانت معركة التحرر الوطنى معركة بين الشعب بوجهه عام ، والاستعمار ، أصبحت المعركة الجديدة بين :

قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ، وهى القوى ذات المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية ، وبين القوى الرجعية التى تضم الإقطاعيين

والرأسماليين ، وكل العناصر الانتهازية والطفيلية التي كانت تستفيد من حكم تحالف الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، وهذه القوى تلقى على الفور مساندة وتأييد الاستعمار والقوى الرجعية فى الخارج .

إن الطريق الوحيد لمواجهة القوى الرجعية وأساليبها فى الحرب الخفية هو تجميع قوى الشعب العاملة ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة فى تنظيم سياسى يحرك الجماهير ويقودها ، ويوجهها . وينمى وعيها ، ويعبئها لخوض معارك الإنتاج ، والمعارك ضد الاستعمار وضد التكتل الرجعى .

إن التنظيم السياسى المطلوب يجب أن يتكون أساساً من كوادرات أو قيادات أو عناصر ، لا يكفي أن تكون مؤمنة بالاشتراكية والميثاق فقط ، وإنما يجب أن تكون قادرة على العمل السياسى أيضاً ، وهذه القاعدة القيادية ينبغى أن تكون نشيطة وإيجابية وأن تكون راعية وبقظة لكل شىء . ويجب أن تكون قادرة على الحركة السريعة والعمل بين الجماهير لتوعيتها وتبصيرها بإيجابياتها فى كل مرحلة ، ومتطلبات كل مرحلة من مراحل الثورة . يجب أن تكون هذه القيادات قادرة على تعبئة الجماهير وقيادتها فى حملات معينة نحتاج إليها الثورة من أجل الإسراع نحو المجتمع الذى يظلمه الرخاء والرفاهية والسعادة .

ولكن إذا ألقينا نظرة عامة على طبيعة الاتحاد الاشتراكى ، تتضح لنا هذه الاستنتاجات المنطقية :

أولاً : أن فتح باب الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى أمام الجميع باستثناء المعزولين يجعل من الضرورى أن نفترض أن عناصر كثيرة انتهازية بل وربما معادية للثورة الاشتراكية قد استطاعت الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى .

ثانياً : إن ضخامة عدد أعضاء الاتحاد الإشتراكى العربى تمنعه بالتأكيد من

الحركة السريعة التي قد يتطلبها أى موقف طارئ تثيره القوى المضادة أو المعادية .

ثالثاً : إن أغلبية أعضاء الاتحاد الاشتراكي هم من قوى الشعب العاملة وهؤلاء قد يكونون من المؤمنين بالاشتراكية ، لكنهم ليسوا جميعاً قادرين على العمل السياسى ، وليسوا جميعاً على تلك الدرجة من الوعى اللازمة للعمل السياسى، والعمل السياسى هو الوظيفة الاساسية لاي عضو فى أى تنظيم سياسى فعال .

ومن ذلك يتأكد لنا أن التنظيم السياسى داخل الاتحاد الاشتراكي ضرورة لا غنى عنها لحماية الثورة من القوى المضادة الرجعية والاستعمارية وهى ضرورة لا غنى عنها لقيادة الجماهير وتوجيهها من أجل الانطلاق بالثورة إلى المجتمع الذى نسعى إليه ، مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الرخاء للجميع .

ثم كانت نكسة ٥ يونيو ٦٧ ، فكشفت الكثير عما كان ينبغي أن يتم من تغيير سياسى ، وتصفية مراكز القوى وإعادة بناء قواتنا المسلحة ، لمواجهة معركة المصير .

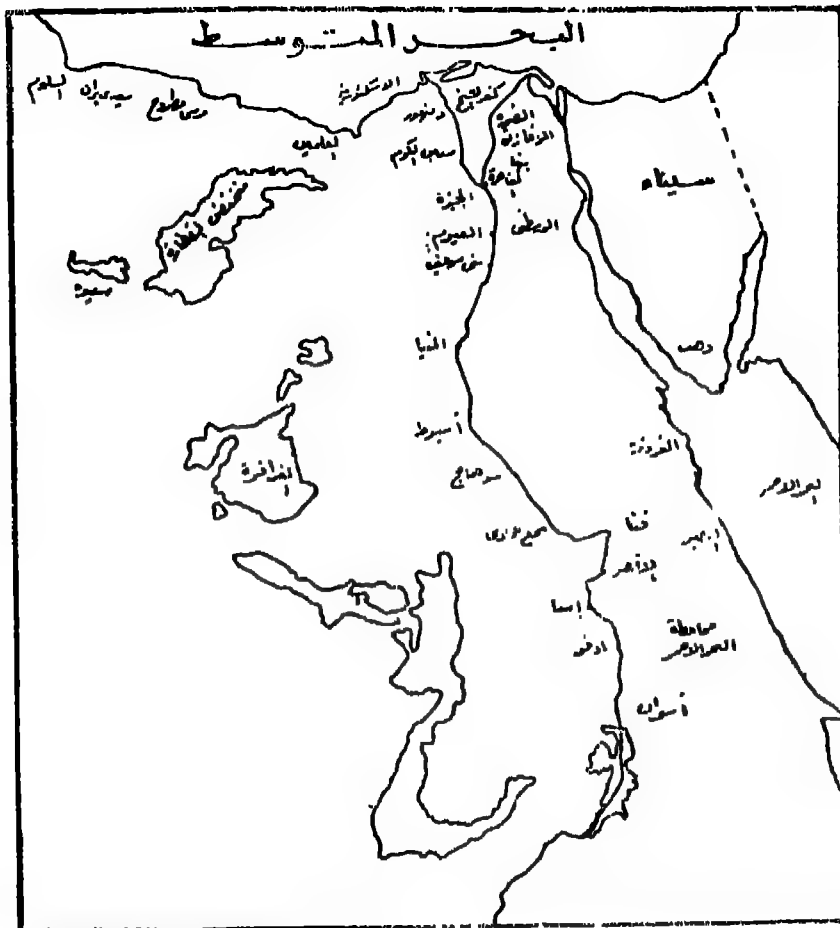
وكان أن طرح بيان ٣٠ مارس قضية إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي على أسس ديمقراطية عن طريق الانتخاب من القاعدة إلى القمة . وتشكل هذه القضية الحلقة الرئيسية فى برنامج إعادة البناء السياسى لبلادنا .

الفصل الثالث

النظام السياسي
في
جمهورية مصر العربية

النظام السياسي في مصر
من واقع الدستور الصادر في سبتمبر ١٩٧١ والمعدل
في مايو ١٩٨٠





مقدمة

شهد المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ العديد من التطورات السياسية من أجل الوصول الى تحقيق الديمقراطية أحد المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة . فخلال هذه الفترة عاشت مصر مرحلة التنظيم السياسى الواحد الذى بدأ مع ثورة يوليو ١٩٥٢ وانهاء الاحزاب السياسية ثم المرحلة الثانية عام ١٩٧٦ حيث كان مولد تجربة المناظر السياسية التى تحولت الى احزاب ثم تلتها المرحلة الثالثة وهى مرحلة تعدد الاحزاب القائمة حاليا .

وكان لابد الا يتناقض استمرار وتدعيم الديمقراطية التى يقوم عليها النظام السياسى المصرى مع متطلبات الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، بل يجب أن يتلاءم مع درجة النمو الثقافى والاقتصادى والوعى السياسى التى وصل اليها مواطنو مصر .

فمسألة الديمقراطية والاخذ بأسس نظام سياسى معين ليست ارتجالية ومطلقة ولا تطبق مظاهرها مرة واحدة وبشكل منفصل عن درجة التطور والظروف التى يمر بها المجتمع .

فعدم مراعاة ظروف المجتمع عند تطبيق تجربة ديمقراطية فيه قد يؤدى الى أواخر العواقب والازمات ويمكن القول بأن النظام السياسى المصرى قد تطور مع الظروف والقضايا الداخلية فيها لى يعبر من خلال مؤسساته السياسية وتقاليد الديمقراطية أصدق وأفضل تعبير .

والنظام السياسى المصرى فى وضعه الراهن يقوم على الفصل بين السلطات . وتقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة التنفيذية ولها الحق فى استجوابها ومساءلتها ، أما السلطة القضائية فلها الاستقلال التام .

واعتبرت الصحافة سلطة رابعة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية .

ومن مظاهر التطور أن دعمت القيادة السياسية الاسلوب اللامركزى للحكم المحلى فجعلت المحافظ ممثلا لرئيس الجمهورية فى محافظته وذلك من أجل تحقيق المزيد من الديمقراطية ودفعاً لعجلة التنمية الشاملة . وهذا الكتيب يقدم عرضاً وثائقياً للنظام السياسى فى مصر من واقع الدستور والقوانين المنظمة .

النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية

يحدد دستور مصر الدائم الصادر عام ١٩٧١ والمعدل فى ١٩٨٠
٢٢ مايو ١٩٨٠ ، شكل الدولة ونظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى
وحقوق المواطنين وواجباتهم على النحو التالى :

الدولة :

* جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على
تحالف قوى الشعب العاملة ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل
على تحقيق وحدتها الشاملة ..
(مادة رقم ١)

* الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ
الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ..
(مادة رقم ٢)

* السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب
هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور ..
(مادة رقم ٣)

* الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى
الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدى الى
تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع
الاعباء والتكاليف العامة ..
(مادة رقم ٤)

* الاجنسية المصرية ينظمها القانون ..

* يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على اساس تعدد
الاحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص
عليها فى الدستور وينظم القانون الاحزاب السياسية ..
(مادة رقم ٥)

رئيس الدولة :

* رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة
الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية
والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى
العمل الوطنى ..
(مادة رقم ٧٣)

* لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .
(مادة رقم ٧٤)

* يشترط فيمن ينتخب رئيسا لجمهورية أن يكون مصريا من ابوين مصريين وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية والا يقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .
(مادة رقم ٧٥)

* يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه . فاذا لم يحصل على الأغلبية المشار اليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الاول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطابقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ويترشح المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطابقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء فان لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .
(مادة رقم ٧٦)

* مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء . ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى .
(مادة رقم ٧٧)

* تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بصتين يوما ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فاذا انتهت هذه المدة دون ان يتم اختيار الرئيس الجديد سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .
(مادة رقم ٧٨)

* يؤدي الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه »

✳ لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة -
أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يشتجر شيئاً من الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها علي
(مادة رقم ٨١)

✳ إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة
إلى مجلس الشعب . .
(مادة رقم ٨٣)

✳ في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل
يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب وإذا كان المجلس منحلًا حل محله
رئيس المحكمة الدستورية العليا بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة ويعلن
مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية ويتم اختيار رئيس الجمهورية
خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة . .
(مادة رقم ٨٤)

أولاً - السلطة التشريعية :

يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة
والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما
يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه المبين في
الدستور . .
(مادة رقم ٨٦)

مواد تحدد ما يختص بإجراءات مجلس الشعب :

يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة وعدد أعضاء
مجلس الشعب المنتخبين على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً نصفهم على
الأقل من العمال والفلاحين ويمكن انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري
العام ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء
لا يزيد عن عشرة . .
(مادة رقم ٨٧)

- يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب
ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء
من الهيئة القضائية . .
(مادة رقم ٨٨)

المرحلة التشريعية

مجلس النورى :

٢٠٠ عضو

له رأى استشارى

مجلس الشعب :

- الرئيس

- وكلاء المجلس

- الاعضا -

يتولى سلطة التشريع ويقر
السياسة اذنية للدولة والمجلس
العامة للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية والموازنة ويمارس
الرقابة على اعمال السلطة
التنفيذية .

يجوز للعاملين فى الحكومة والقطاع العام أن يشعروا أنفسهم بعضوية مجلس الشعب وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتشرف عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لأحكام القانون .

(مادة رقم ٨٩)

مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته .

(مادة رقم ٩٢)

يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته الى محكمة النقض . وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

(مادة رقم ٩٣)

ولا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً ومورداً أو مقاولاً .

(مادة رقم ٩٥)

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه .

(مادة رقم ٩٦)

مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه .

(مادة رقم ٩٧)

لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من أفكار وآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه .

(مادة رقم ٩٨)

— مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب . ويجوز فى الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة .

(مادة رقم ١٠٠)

— يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للاعتماد الدورى المسمى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر فإذا لم يدع يجتمع بحكم

الدستور في اليوم المذكور ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل .
(مادة رقم ١٠١)

- ويفض رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فضاها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .
(مادة رقم ١٠١)

- يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى وذلك فى حالة الضرورة أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الشعب ويعلم رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى .
(مادة رقم ١٠٢)

- لا يكون انعقاد مجلس الشعب صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وذلك فى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة فى شأنه مرفوضا .
(مادة رقم ١٠٧)

- لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الاحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيها موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .
(مادة رقم ١٠٨)

- لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .
(مادة رقم ١٠٩)

مهام مجلس الشعب :

- يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لمحصه وتقديم تقرير عنه على أنه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لبدء الرأى فى حواز نظر المجلس فيها وبعد أن يقرر المجلس ذلك .

(مادة رقم ١١٠)

- كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانياً الى نفس دور الانعقاد .
(مادة رقم ١١١)

- اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب
ده اليه خلال ثلاثين يوما من ابلاغ المجلس اياه فاذا لم يرد مشروع القانون
فى هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

واذا رد فى الميعاد المتقدم الى المجلس واقره نائيا باغلبية ثلثى اعضائه
اعתר قانونا واصدر .
(مادة رقم ١١٣)

- يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
ويحدد القانون طريقة اعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب .
(مادة رقم ١١٤)

- يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين
على الاقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها .

ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ولا يجوز
لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة واذا لم يتم
اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة حين اعتمادها
ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة . كما يحدد السنة المالية .
(مادة رقم ١١٥)

- يجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر
من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد
فى تقديراتها وتصدر بقانون .
(مادة رقم ١١٦)

- يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة
وحساباتها .
(مادة رقم ١١٧)

- يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب
فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم
التصويت عليه بابا بابا . ويصدر بقانون . كما يجب عرض التقرير السنوى
للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

للمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات
أو تقارير أخرى .
(مادة رقم ١١٨)

- انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون .
ولا يعفى أحد من أدائها الا فى الاحوال المبينة فى القانون ولا يجوز
تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا فى حدود القانون .
(مادة رقم ١١٩)

— ينظم القانون، القواعد الأساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .
(مادة رقم ١٢٠)

— لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد فروض أو الارتباط بمسروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب .
(مادة رقم ١٢١)

— يعين القانون قواعد مسح المرائب والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تنقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها .
(مادة رقم ١٢٢)

— لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو من ينيبونه الاجابة على أسئلة الاعضاء ويجوز للعضو سحب السؤال في أي وقت ولا يجوز تحويله في نفس الجلسة الى استجواب .
(مادة رقم ١٢٤)

— لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجابات الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم في الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من تقديمه الا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة .
(مادة رقم ١٢٥)

— الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته .
(مادة رقم ١٢٦)

— لمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ولايجوز عرض طلب سحب الثقة الا بعد استجواب وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .
(مادة رقم ١٢٦)

لمجلس الشعب أن يقرر - بناء على طلب عشر أعضائه - مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة ايام على الاقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه . والى رئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة ايام فاذا

عاد المجلس الى افراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاقرار الاخير للمجلس وتقف جلسات المجلس فى هذه الحالة .

فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزراء . . (مادة رقم ١٢٧)

* اذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته الى رئيس الجمهورية اذا تقررتم مسئوليته أمام مجلس الشعب . . (مادة رقم ١٢٨)

* يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة وعند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب برنامج الوزارة . ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج . . (مادة رقم ١٣٣)

* يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء فى مجلس الشعب كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه . . (مادة رقم ١٣٤)

اجراءات حل مجلس الشعب :

* لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب . . ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم الحل اصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء . . ويجتمع المجلس الجديد خلال الايام العشرة التالية لاتمام الانتخاب . . (مادة رقم ١٣٦)

مجلس الشورى :

* يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الواحد الوطنى والسلام الاجتماعى وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والكتاسيب الاشتراكية والمقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات

الواجبات العامة وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته .
(المادة رقم ١٩٤)

✳ يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلى :-

١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .

٢ - المشروعات القوانين المكملة للدستور .

٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٤ - معاهدة الصلح والتحالف وجميع المعاهدات أو التي يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة .

٥ - مشروعات القوانين التي يحيلها رئيس الجمهورية

٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية الى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها فى الشؤون العربية أو الخارجية ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الامور الى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب .

(مادة رقم ١٩٥)

✳ يشكل مجلس الشورى من عدد من الاعضاء يحدده القانون على الا يقل عن ١٣٢ عضوا .

وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام على أن يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين . ويمين رئيس الجمهورية الثلث الباقى .

✳ مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ويتجدد انتخاب واختيار نصف الاعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون ويجوز دائما إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته . . . (مادة رقم ١٩٨)

✳ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب . . .

(مادة رقم ٢٠٠)

✳ رئيس مجلس الوزراء ونوابه الوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئول أمام مجلس الشورى . (مادة رقم ٢٠١)

✳ لرئيس الجمهورية القاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى فى اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب ولرئيس الجمهورية القاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى .

(مادة رقم ٢٠٢)

* يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة القاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى لجانته عن موضوع ذات أهمية استثنائية .
ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام من مجلس الشورى ولجانته ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ولا يكون للوزير ولغيره من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأي إلا إذا كان من الأعضاء ..
(مادة رقم ٢٠٣)

* لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل .
ويجتمع المجلس خلال الايام العشرة التالية لإجراء الانتخابات ..
(مادة رقم ٢٠٤)

ثانيا - السلطة التنفيذية :

مهام رئيس الجمهورية :

* يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور ..
(مادة رقم ١٣٧)

* يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور ..
(مادة رقم ١٣٨)

* لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم . وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نوابه ..
(مادة رقم ١٣٩)

* يؤدى نائب رئيس الجمهورية أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية :-

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرى مصالح الشعب رعاية كاملة واحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ..
(مادة رقم ١٤٠)

* يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ..
(مادة رقم ١٤١)

* لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء ..
(مادة رقم ١٤٢)

✳ يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وإلا أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين الأميون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ..
(مادة رقم ١٤٤)

✳ يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ..
(مادة رقم ١٤٦)

✳ إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال ١٥ يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر ..
(مادة رقم ١٤٧)

✳ يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية ليقرر ما يراه مشأته . وإذا كان مجلس الشعب منحللا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له . وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدتها إلا بموافقة مجلس الشعب .. (مادة رقم ١٤٨)

✳ لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون ..
(مادة رقم ١٤٩)

✳ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعاه موافقة مجلس الشعب ..
(مادة رقم ١٥٠)

السلسلة التنفيذية

رئيس الجمهورية
رئيس الوزراء
نواب رئيس الوزراء والوزراء

الوزراء

- | | |
|--|---|
| ١٦ - الدولة للثقافة | ١ - البترول |
| ١٧ - الدولة للاسكان واستصلاح الاراضى | ٢ - الدفاع والانتاج الحربى |
| ١٨ - الدولة للصحة | ٣ - الدولة للتعليم والبحث العلمى |
| ١٩ - الدولة لشئون مجلس الوزراء والتنمية الادارية | ٤ - الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج |
| ٢٠ - الدولة للاعلام | ٥ - المالية |
| ٢١ - التخطيط | ٦ - التامينات والشئون الاجتماعية |
| ٢٢ - الصناعة والثروة المعدنية | ٧ - الدولة لشئون الخارجية |
| ٢٣ - الداخلية | ٨ - الدولة للقوى العاملة والتدريب |
| ٢٤ - الدولة للزراعة والامن الغذائى | ٩ - العدل |
| ٢٥ - الدولة للأوقاف | ١٠ - النقل والمواصلات والنقل البحرى |
| ٢٦ - الدولة للتنمية الشعبية | ١١ - الرى |
| ٢٧ - لشئون الاستثمار والتعاون الدولى | ١٢ - الكهرباء والطاقة |
| ٢٨ - الاقتصاد والتجارة الخارجية | ١٣ - التموين والتجارة الداخلية |
| ٢٩ - السياحة والطيران المدنى | ١٤ - الدولة للانتاج الحربى |
| ٣٠ - وزير الدولة للحكم المحلى | ١٥ - الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى |

✳️ رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان . سحب مشفوعة وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتجارة والتحالف والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها . (مادة رقم ١٥١)

✳️ لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . (مادة رقم ١٥٢)

الحكومة :

✳️ الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة . (مادة رقم ١٥٣)

✳️ يشترط فيمن يعين وزيرا أو نائب وزير أن يكون مصريا بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل . وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية . (مادة رقم ١٥٤)

✳️ يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .

(ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

(ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

(د) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

(هـ) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

(و) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

(ز) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور .

(ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة . (مادة رقم ١٥٦)

* الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسته
الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها ..

(مادة رقم ١٥٧)

* لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا
أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن
يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه ..

(مادة رقم ١٥٨)

ثالثا - السلطة القضائية :

* السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها
ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون .

(مادة رقم ١٦٥)

* القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ..
ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة ..

(مادة رقم ١٦٦)

* يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة
تشكيلها ، ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم ..

(مادة رقم ١٦٧)

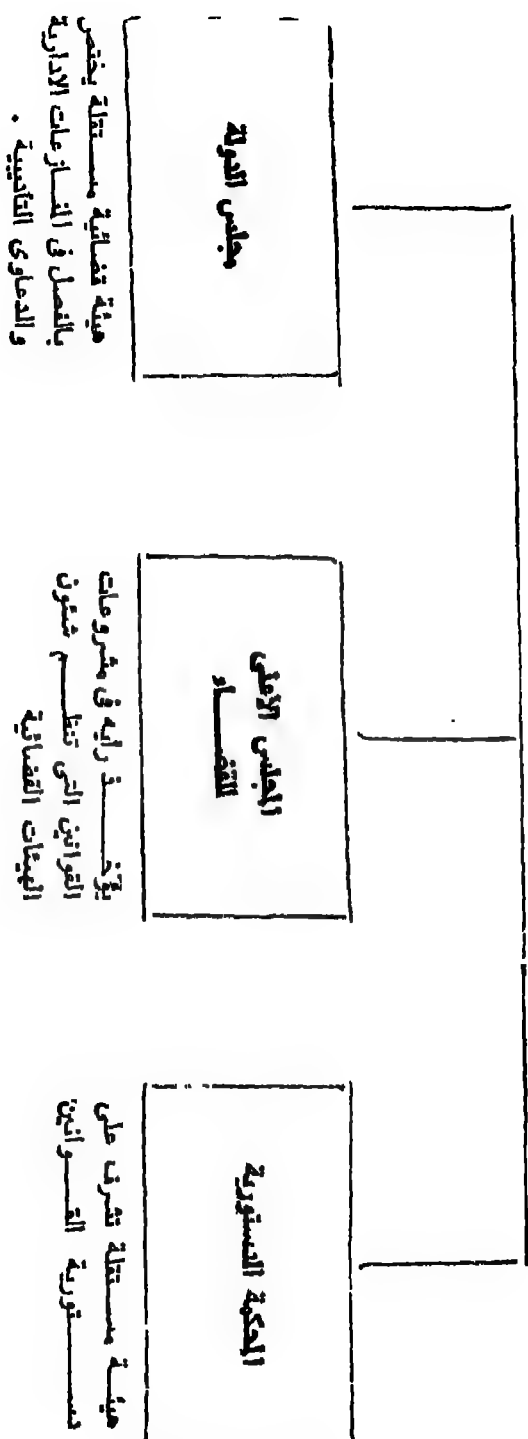
* القضاة غير قابلين للعزل .. وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا ..

(مادة رقم ١٦٨)

* جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة
للنظام العام أو الآداب ، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية

(مادة رقم ١٦٩)

السلطة القضائية



✳ ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها . . (مادة رقم ١٧١)

✳ مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالنظر في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى . (مادة رقم ١٧٢)

✳ يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية . (مادة رقم ١٧٣)

المحكمة الدستورية العليا :

✳ المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة . (مادة رقم ١٧٤)

✳ تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون . (مادة رقم ١٧٥)

✳ ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم . (مادة رقم ١٧٦)

✳ أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل وتتولى المحكمة مسائلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون . (مادة رقم ١٧٧)

✳ تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار . (مادة رقم ١٧٨)

المدعى العام الاشتراكي :

✳ يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون . (مادة رقم ١٧٩)

رابعاً - سلطة الصحافة :

(الدستور المعدل ١٩٨٠ قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١) .

✽ الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الراى العام واسـهاما في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير وذلك في اطار المقومات الاساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .

وقد اعطى هذا الاهتمام للصحافة من اجل تهئية المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستتيرة والاسهام في الترشيد للحلول الانفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين .

✽ الصحفيون مستقلون ولا سلطان عليهم في اعمالهم لغير القانون فلا مساس بامن الصحفي من خلال الراى الذي يصدر عنه .

✽ ولقد هيا القانون للصحفي الحق في الحصول على الانباء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها وله حق نشرها ولكن في اطار التزام الصحفي بالمقومات الاساسية للمجتمع التى نص عليها الدستور .

✽ ولقد حظر القانون على الصحف أن تتلقى أى اعانات حكومية بطريقة مباشرة او غير مباشرة الا طبقا للقواعد العامة التى يضعها المجلس الاعلى للصحافة .

✽ أما بشأن اصدار الصحف وملكيته فقد اطلق القانون حرية اصدار الصحف للأحزاب السياسية والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة وذلك من طريق المجلس الاعلى للصحافة ولقد اعطاه القانون السلطة في اصدار قراره بشأن الاخطارات المقدمة اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه وتعتبر الموافقة على اصدار صحيفة امتيازا خاصا لا تنقل ملكيته باية صورة من صور نقل الملكية .

✽ ولقد فرض القانون حظرا على اصدار الصحف أو الاشتراك في اصدارها أو ملكيتها للمنعوين من مزاولة الحقوق السياسية والمنعوين من تشكيل الاحزاب السياسية أو الاشتراك فيها والذين ينادون بمبادئ تنطوى على انكار الشرائع السماوية وكذلك المحكوم عليهم من محكمة القيم .

✽ وقد حدد القانون بشأن ملكية الصحف ان ملكية الاحزاب السياسية والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكنولة طبقا للقانون .

ويشترط في الصحف التى تصورها الشخصيات الاعتبارية الخاصة فيها عدا الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات ان تتخذ شكل تعاونيات

أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعا في الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم . . هذا فضلا عن أن المجلس الأعلى للصحافة نبودجا لعقد تأسيس الصحيفة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية .

ولقد حدد القانون المقصود بالصحف القومية فنص على أن الصحف انومية في تطبيق أحكام هذا القانون هي الصحف التي تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي أو يسهم فيها وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى ويصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والتسواعد المنظمة لادارتها واعداد موازنتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح .

ولقد أجاز القانون للمؤسسة الصحفية القومية في مجال نشاطها مزاولة التدوير والاستيراد والقيام بأنشطة الوكالات التجارية وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

✽ وبالنسبة لمجلس الإدارة والتحرير فيشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من ١٥ عضوا على الوجه التالي :

١ - رئيس مجلس الإدارة وبختاره مجلس الشورى .

٢ - سنة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر على أن يكون اثنان من الصحفيين واثنان عن الإداريين واثنان عن العمال .

٣ - ثمانية أعضاء يختارهم مجلس الشورى وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد ويكون مجلس التحرير من خمسة أعضاء على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذي يختاره مجلس الشورى .

✽ وبخصوص المجلس الأعلى للصحافة فإنه هيئة مستقلة قائمة بذاتها يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتقوم على شؤون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيلها بممارسة سلطاتها في إطار المقررات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وبما يؤكد فعاليتها في ضمان حق المواطنين في المعرفة والوصول بالآخر الصحيح .

ويختص المجلس الأعلى للصحافة بوضع اللوائح التي تبين نظام العمل فيه وتحدد لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها وللمجلس حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته وذلك في حدود القانون .

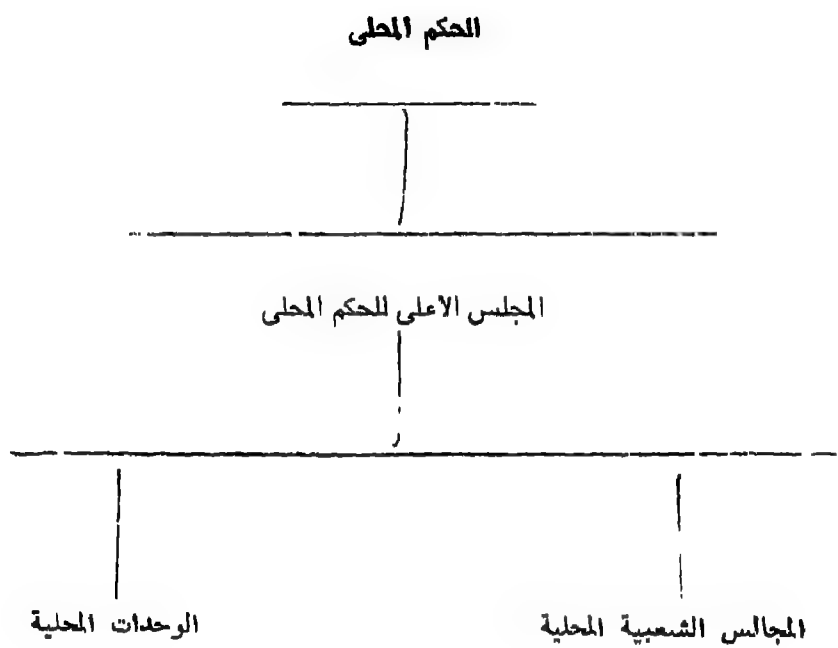
✽ كذا... ينوب المجلس الأعلى للصحافة الاختصاصات الإنمائية

- ١ - ابداء رأى فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الصحافة .
- ٢ - اتخاذ ما يراه من شأنه دعم الصحافة المصرية ... تنميتها وتطويرها .
- ٣ - حماية العمل الصحفى وكمالة حقوق الصحفيين .
- ٤ - اقرار ميثاق الشرف الصحفى .
- ٥ - ضمان حد ادنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية .
- ٦ - الاذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة او وكالة صحفبه أو احدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج أو مباشرة أى نشاط فيها .

الحكم المحلى

عنى دستور مصر الدائم بالحكم المحلى حيث أفرد فصلا خاصا بالادارة المحلية أبرزت نصوصه التقسيم الإدارى للجمهورية وتشكيل المجالس المحلية واختصاصاتها فى الرقابة والإشراف على كافة أنشطة الخدمات والإنتاج وحرصت الدولة على تطوير نظام الحكم المحلى بها من أجل المزيد من المشاركة الشعبية ومن أجل التخفيف من حدة المركزية وهى تعنى تركيز السلطة مما يتبعه اعراض بيروقراطية تعوق مجرى سريان اتخاذ وتنفيذ القرارات ولذا فقد حرصت الدولة على دفع عجلة الحكم المحلى وتطويره بما ينال والتغيرات الجديدة .

ومن أجل هذا التطوير جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ لى يسد الثغرات التى اسفر عنها التطبيق العملى للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .



وحدات الحكم المحلي هي : المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها والفاؤها على النحو التالى :

(أ) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية . . ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة .

(ب) المراكز والمدن والأحياء : بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

(ج) القرى : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى للمحافظة .

ويكون لكل محافظة - محافظ يقرر تعيينه وإعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية .

- يشكل بكل محافظة مجلس تنفيذى برئاسة المحافظ وعضوية نواب المحافظ ورؤساء المراكز والمدن والأحياء ورؤساء المصالح والهيئات العامة فى نطاق المحافظة وكذلك سكرتير عام المحافظة ويكون أميناً للمجلس ويجتمع هذا المجلس بدعوة من المحافظ .

- كما يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس شعبى يشكل من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً ويكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين ويشترط أن يكون من بين أعضاء المجلس عنصر من النساء .

* المجلس الأعلى للحكم المحلى :

- يشكل مجلس أعلى للحكم المحلى برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه وعضوية :

* الوزير المختص بالحكم المحلى .

* المحافظين .

* رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

ولرئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء أو من غيرهم .

- ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصفة دورية فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية ويتولى النظر فى كل ما يتعلق بنظام الحكم المحلى

من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلي .

- تتبع الامانة العامة للحكم المحلي الوزير المختص بالحكم المحلي وتتولى الشئون المشتركة للوحدات المحلية وكذلك دراسة وبحث المؤهلات والواردات من تلك الوحدات .

✳ المجالس الشعبية المحلية للمحافظات :

- يشكل بكل محافظة مجلس شعبى محلى من ستة أعضاء عن كل مركز أو قسم ادارى أحدهم على الأقل من النساء .

ويكون تمثيل كل مركز أو قسم ادارى فى كل من محافظات منطقة القناة والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر بعشرة أعضاء أحدهم على الأقل من النساء .

- ينتخب المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من بين أعضائه فى اول اجتماع لدور الانعقاد العادى ولمدة هذا الدور رئيسا له ووكيلين على أن يكون أحدهما على الأقل من العمال أو الفلاحين .

✳ اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات :

- يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى اختصاص المحافظة وله أن يطلب عن طريق المحافظة أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الانتاجية والاقتصادية وغيرها العاملة فى دائرة المحافظة .

- اقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها والموافقة على مشروع الحساب الختامى .

- الموافقة على المشروعات العامة واقتراح مشروعات التخطيط العمرانى والتجديد .

- الموافقة على انشاء المرافق التى تعود بالنفع العام على المحافظة .

- اقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلى .

- اقتراح انشاء مناطق وشركات استثمار مشتركة مع راس مال عربى واجنبى وكذلك القيام بمشروعات مشتركة مع المحافظات الأخرى أو مع الوحدات المحلية أو الشخصيات الاعتبارية الأخرى بالمحافظة وذلك بعد موافقة جهات التخطيط المختصة .

٢ - يختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بالنسبة للمجالس الشعبية الاخرى فى نطاق المحافظة من خلال :

١ - الاشراف والرقابة على أعمال ونشاط هذه المجالس .

ب - التصديق أو الاعتراض على القرارات التى تصدر من هذه المجالس فى الحدود التى تقرها اللائحة التنفيذية .

ج - الموافقة على اقتراحات المجالس بإنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية فى نطاق المحافظة أو تغيير أسمائها .

- ويجوز للمجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود الخططة والموازنة المعتمدة أن يفترض للقيام بمشروعات انتاجية أو استثمارية لازمة للمحافظة أو للوحدات المحلية فى نطاقها بشرط ألا يتجاوز حد المديونية ٤٠٪ من المجموع السنوى للإيرادات الذاتية للمحافظة أو للوحدة المحلية التى تنشأ فيها هذه المشروعات .

❖ الاسئلة وطلبات الاحاطة والاستجواب :

- لكل عضو من أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أن يوجه للمحافظ أو لنوابه ولرؤساء المصالح والهيئات العامة فى نطاق المحافظة - اسئلة فى الشئون التى تدخل فى اختصاصهم .

- ويجب أن يكون السؤال فى أمر من الامور المحلية وعلى المحافظ أو غيره ممن توجه اليهم الاسئلة الاجابة عليها .

- لكل عضو من أعضاء المجلس الشعبى للمحافظة أن يطلب احاطة المحافظ أو غيره من نواب المحافظ ورؤساء المصالح والهيئات العامة فى المحافظة علما بأمر له أهمية عامة وعاجلة فى الشئون الداخلية فى اختصاصاتهم .

- يجوز لأعضاء المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة تقديم استجواب للمحافظ ولكل من رؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة لمحاسبتهم فى الشئون الداخلية فى اختصاصهم .

❖ وحدات الحكم المحلى وأهم اختصاصاتها :

- يكون تقسيم الجمهورية الى محافظات ومراكز ومدن وقرى بمراعاة الظروف الطبيعية والسكانية والاقتصادية والعمرائية لكل وحدة ويراعى عند تقسيم المدن الكبرى الى أحياء العنصر السكانى وتكامل وحدات الخدمات والانتاج وذلك وفقا للإوضاع والقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ب - تتولى وحدات الحكم المحلى فى نطاق السياسة العامة للدولة والخططة العامة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق

القومية وكذلك ما يصدر بقرار من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة .

— تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي يتولاها الوزراء بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها .

— تتولى الوحدات المحلية كل في دائرتها وفق خطة وزارة التعليم انشاء وتجهيز وإدارة المدارس عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية .

✻ احكام عامة للمجالس الشعبية والمحلية :

— مدة المجلس الشعبي المحلي أربع سنوات .

— يجوز لعدد لا يقل عن خمسة من أعضاء المجلس الشعبي المحلي أن يطلبوا طرح موضوع عام يتصل بالمحافظة أو بغيرها من الوحدات المحلية في نطاقها للمناقشة العامة ويرفع هذا الطلب الى المحافظ .

— للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة في سبيل ممارسة سلطة الرقابة على مختلف المرافق والاعمال في نطاق المحافظة أن يطلب من المحافظ موافاته بتقارير عن نشاط تلك المرافق مدعمة بالبيانات الاحصائية ومعدلات الانتاج والخدمات على أن تتضمن تلك التقارير ما يواجه المرافق من مشكلات ومعوقات والمقترحات اللازمة لحلها وازالتها .

— يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة — الاشراف على أعمال ونشاط المجالس الشعبية المحلية الاخرى في نطاق المحافظة كما يتولى المجلس الشعبي المحلي للمركز الاشراف والرقابة على أعمال ونشاط المجالس الشعبية والمحلية للمدن والقرى الواقعة في دائرته ويتولى المجلس الشعبي المحلي للمدينة الاشراف على أعمال ونشاط المجالس الشعبية المحلية للاحياء بالمدينة

✻ المحافظون :

— يعتبر المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ويكون مسئولاً عن كفالة الامن الغذائي ورفع كفاءة الانتاج الزراعي والصناعي .

— ويتولى المحافظ كافة السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح بالنسبة للمرافق العامة التي — تتبناها وتديرها وحدات الحكم المحلي بالمحافظة — وله في سبيل ذلك سلطة اشرافية والاشراف على أعمالها والعاملين بها واتخاذ ما يراه مناسباً من وسائل واجراءات لمباشرة اختصاصه في هذا الشأن .

— للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه . . وله أن — يفوض بعض هذه السلطات والاختصاصات الى سكرتير عام المحافظة أو — السكرتير العام المساعد بالنسبة لديوان عام المحافظة — او الى رؤساء المصالح والهيئات العامة بالمحافظة بالنسبة لشئون المرافق والهيئات التي يشرفون عليها .

— يعتبر المحافظ الوزير المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس ادارات للهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات بدائرة المحافظة .

— يكون المحافظ مسئولاً أمام رئيس مجلس الوزراء عن مباشرة اختصاصاته وعليه أن يقدم تقريراً دورياً عن نتائج الاعمال في مختلف الانشطة التي تزاولها المحافظة وأن يعرض عليه أية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع الوزارات المختلفة .

— يشكل بكل محافظة مجلس تنفيذى برئاسة المحافظ وعضوية :

١ — نواب المحافظ .

٢ — رؤساء المراكز والمدن والاحياء ورؤساء المصالح والاجهزة والهيئات العامة في نطاق المحافظة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية .

٣ — سكرتير عام المحافظة — ويكون امينا للمجلس .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من المحافظ مرة على الاقل كل شهر في المكان المبذى يحدده .

— ويتولى المجلس التنفيذى للمحافظة الاختصاصات الآتية : —

(ا) متابعة الاعمال التي تتولاها الاجهزة التنفيذية للمحافظة وتقييم مستوى الاداء وحسن انجاز المشروعات والخدمات على مستوى المحافظة .

(ب) أعداد مشروع موازنة المحافظة واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بعد اعتمادها من الوحدات المحلية .

(جـ) معاونية المحافظة في وضع الخطط الادارية والمالية اللازمة لشئون المحافظة ولوضع القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الشعبى المحلى موضع التنفيذ .

(دـ) وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالاجهزة الادارية والتنفيذية بالمحافظة .

(هـ) وضع القواعد العامة لادارة واستثمار اراضى المحافظة .

(و) وضع القواعد الخاصة بمشروعات الاسكان والتخطيط العمرانى

(ز) دراسة ويبحث ما يحيله اليه المحافظ او المجلس الشعبى المدنى
من الموضوعات

— يجوز للمحافظ أن يدعو أعضاء مجلسى الشعب والشورى بالمحافظة
لاجتماع يشترك فيه أعضاء المجلس التنفيذى او بعضهم وذلك لمناقشة أسلوب
تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

— يحل أقدم مساعدى المحافظ وفقا لترتيب أقديهم محل المحافظ فى
حالة غيابه وفى حالة غيابهم يحل مدير الأمن ثم أقدم رؤساء المجالس المحلية
لمحافظ .

— ويجوز للمحافظ أن يدعو أعضاء مجلسى الشعب والشورى بالمحافظة
لاجتماع يشترك فيه أعضاء المجلس التنفيذى وذلك لمناقشة أسلوب تحقيق
التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة .»

الأحزاب السياسية

طبقاً لما قرره القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

— بعد أن كان النظام السياسى فى مصر يعتمد فى شكله على التنظيم السياسى الواحد أخذت القيادة السياسية على عاتقها مهمة تطويره بالشكل الذى يردى له خلق نوع من التفاعل بين الراى والرأى الآخر من أجل إقامة الحياة الديمقراطية السليمة مما استوجب معه أن يحق للمصريين تكوين الأحزاب السياسية وأن يتاح لكل مصرى الحق فى الانتماء لى حزب سياسى .

— وتسهم الأحزاب السياسية فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين .

— ولتحدد القانون شروطاً لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى تبعاً لما يلى : —

أولاً : عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع :

١ — مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع .

٢ — مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١ .

٣ — الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى .

ثانياً : أن يتميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه عن غيره من الأحزاب .

ثالثاً : ألا يتعارض الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه على أساس يتعارض مع ما اتفق عليه من حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى أو على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

رابعاً : عدم انبلاء وسائل الحزب على إقامة أى تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

- وبشأن الشروط المنشئة للأحزاب السياسية بعد طرا تطورا عليها وذلك طبقا لما أقره مجلس الشعب فى جلسته بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٣ مشروع قانون لانتخاب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية النسبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى يحصل عليها الا أن المشروع تضمن فى مقابل عدم تمثيل الحزب نهائيا فى المجلس ما لم تحصل قوائمه على مستوى دوائر الجمهورية ككل ٨٠ نسبة ٨٠ من أصوات الناخبين .

ولقد تكون بمقتضى هذا القانون أربعة احزاب فى مصر :
« الحزب الحاكم » وهو (الحزب الوطنى الديمقراطى) وثلاثة احزاب معارضة وهى (حزب العمل وحزب الاحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) .

الادارة المحلية :

جاء فى الدستور عن الادارة المحلية :

- تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ويجوز انشاء وحدات ادارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

- تشكّل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر .. على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين .

ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .. ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .

وجاء فى قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ .

- بين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات اعضائها وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها فى اعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

نماذج من المحاولات الصحفية

لإصدار جريدة في الاسكندرية



شكل (٣)

• صورة زنكوغرافية ، لصفحة الاسكندرية ، في « جريدة الجمهورية » ،
ويتبين أن شكلها العام ، يعتمد على الخبر ، والحادثة ، وليس هناك أى عنوان
للصفحة مكتوب عليه « صفحة الاسكندرية » .



شكل (٥)

صورة زانكوغرافية لصفحة « أخبار الاسكندرية » ويظهر فيها المانشيت « مشاكل في محرم بك » ، ومع ذلك لم تقم الصفحة بمتابعة هذه المشاكل ، واقتصرت على نشر هذا الخبر فقط . وتبين الصورة ، أن شكل الصفحة ، لا يفسح المجال للتحقيق الصحفي المدروس الذي يخدم المدينة .



شكل (٦)

صورة زونكوغرافية لصفحة ، أخبار الاسكندرية ، ويظهر فيها ابتلاع
، الاعلانات ، و ، الماشيتات ، الصفحة بحيث لا تبقى إلا مساحة صغيرة
للأخبار ، بما فيها الأبواب الثابتة .

لنشاح و د مشهورين جديدا في الإسكندرية في الاحتفال بالعيد ١٨ لشوة يوليو **عيد الناصر في الإسكندرية اليوم** شعب الإسكندرية يخرج صباح اليوم لاستقبال الرئيس ويتبع في المسار خطابه الجاهم

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

البرق في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح
 في هذا الصباح

شكل (٧)

صورة زكوغرافية للملحق ، الاخبار ، عن « أخبار الاسكندرية » بمناسبة
 ٢٦ يوليو ١٩٦٦ ، وهو ملحق أعلاني ، ويعتبر نموذجا عمليا لجريدة الاسكندرية
 المحرومة منها الاسكندرية .



شكل (١١)

صورة زسكوغرافية لصفحة « أخبار الاسكندرية » في التجربة الثانية التي صدرت في ديسمبر ١٩٦٦ وهي تختلف عن التجربة الأولى ، في الشكل والمضمون إذ كان هناك مساحة لنشر التحقيقات القصيرة . والصورة وتبين الاستفتاء الكبير ، الذي أعدته لاستطلاع رأى العام للطالبات في الجامعة عن التنظيم السياسى ومشاكلهن الجامعية .

نماذج من جريدة « الاتحاد المصرى »

جريدة الاسكندرية



شكل (١٦)

صورة زسكرغرافية ، تبين بداية الحملة الصحفية التي قامت بها ، الاتحاد المصري ، ، لانقاذ الشباب من سرطان اليقظة . وقد استمرت الحملة طوال شهر ، فقدت فيها الجريدة المسئولين ، والجهاز السياسي بمرآة وموضوعية ، بينما كانت الجرائد الكبرى مشغولة بنشر الاتحاد الخاصة عن الهوس السكروى .

تخطيط جديد لنادي القصة السكندري
تكوين مجلس ادارة و جهاز تنفيذي



● ۱۹۹۲ م. ۲۹ اردیبهشت
 در روز یکشنبه، در تهران
 کتابخانه محمد علی دهخدا
 کتابخانه، در تهران
 به مناسبت روز کتاب
 به مناسبت روز کتاب
 به مناسبت روز کتاب



كيف نغير القصة القصيرة من آثار تشيكوف وجورجي

[illegible][illegible]

15 - 11 12 - 13 - 14 - 15 - 16

وہابیہ کی تاریخ

وہابیہ کی تاریخ

وہابیہ کی تاریخ

[illegible][illegible]

۲۷

شکل (۱۹)

صورة زنسكوغرافية لعدد خاص من أعداد الاتحاد المصري ، عن القصة ، وقد ساهمت الجريدة في تدعيم أول ناد للقصة بالاسكندرية بنشر صفحة كاملة كل أسبوع عن نادى القصة ، وإصدار عدد خاص للقصة كل شهر . وهذا يؤكد مدى ما تقوم به الصحيفه الاقليميه من نشاط في الاقليم .

هوامش الكتاب

الباب الأول

المجلد الأول

- | صفحة | |
|---------|--|
| ١٣ - ١٥ | ١ — الصحافة العربية ونشأتها وتطورها - أديب مروة |
| ١٢ - ١٣ | ٢ — الصحافة - د . خليل صابات |
| | ٣ — News papers To - day. A. P. Robbins P. 17 |
| ١٨٤ | ٤ — الرأى العام وحرية الصحافة - د . حسين عبد القادر |
| ٩١ | ٥ — تاريخ الصحافة السياسية - أيوجين هاتان |
| ١١ - ١٢ | ٦ — تاريخ الصحافة - أميل بوفان |
| | ٧ — كان يطلق عليهم بالإنكليزى News writers وبالفرنسية
Nouvellistes وبالألمانية Zeitungschreiber |
| | ٨ — ملتن (١٦٠٨ - ١٦٧٤) شاعر إنكليزى |
| | ٩ — ميرابو (١٧٤٩ - ١٧٩١) من أشهر خطباء الثورة
الفرنسية . |
| ٥٤ - ٥٠ | ١٠ — تاريخ الصحافة - أميل بوفان |
| ٨٤ - ٨٣ | ١١ — د د د د |
| ١٣٣ | ١٢ — د د د د |
| ٢٥ - ١٧ | ١٣ — تطور الصحافة المصرية للدكتور إبراهيم عبده |
| | ١٤ — كانت أول صحيفة أهلية عربية صدرت في مصر ، صحيفة
أسبوعية إسمها « السلطنة » وكان ذلك في عام ١٨٥٧ في |

صفحة

- عصر سعيد ، وكان صاحبها أحد الأتراك ويدعى إسكندر
شلهرب . وقد أصدرها بالقاهرة بإيعاز من الباب العالي
للدعاية للسلطان العثماني . وتسوء سمعة سعيد باشا ، وأسرة
محمد علي بن المصريين . لسكن هذه الصحيفة كانت قصيرة
الاجل ولا تعتبر صحيفة شعبية بالمعنى الصحيح . (الرأي
العام والدعاية وحرية الصحافة) . ٦٠ - ٦١
- ١٥ — تطور الصحافة العربية ٥٦ - ٥٨
- ١٦ — تاريخ الصحافة العربية (فيليب دي طرازي) ١٣ ٩٦
- ١٧ — تطور الصحافة المصرية ٦٤
- ١٨ - الرافعي - عصر إسماعيل ٢٣ ٢٦٣
- ١٩ - تطور الصحافة - لويس شيخو ٦٦
- ٢٠ - د د د د ١٣١
- ٢١ — تطور الصحافة المصرية ١٠١
- ٢٢ — د د د ١٢٤
- ٢٣ — الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة ٢٣٠
- ٢٤ — د د د د د ٢٣٠
- ٢٥ — الجريدة الرسمية في ٢٤ مايو ١٩٦٠ ١١٨

الفصل الثاني

- ١ — ملاحظات على صحافة الشعب - جمال الشرقاوى
(السكاتب ٨٥ - لابريل ٦٨) ٧٣ - ٨٩
- ٢ — موسى صبرى
- ٣ — الإعلان في الصحافة المصرية - عبد الله إمام (بحث)

ملحة

- ٤ — الصحافة والمعرفة والحرب النفسية للدكتور التهامي
(البكاتب ٧٦ - يوليو ٦٧) .
٢٣ - ٢٥
- ٥ — من الكلمة التي ألقاها الرئيس أمام الصحفيين العرب عند
إنهاء مؤتمر الصحفيين العرب الثاني يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨
- ٦ — اشتركت في هذا المؤتمر بصفتي . . مسكرا لتقابة
الصحفيين بالإسكندرية .
- ٧ — كلمة الرئيس جمال (وثائق مؤتمر الصحفيين العرب الثاني رقم ١٩)
- ٨ — أحمد بهاء الدين رئيس المؤتمر .
- ٩ — ألفت هذه الأحاديث في إذاعة الإسكندرية في برنامج
« أضواء على البيان » وأذيت أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ،
٢٤ أبريل ١٩٦٨ . تم طبع في كتيب بعنوان « البيان
والصحافة » ضم حديثين فقط هما :
- البيان وعلاقة الصحافة بالتنظيم السياسي
- البيان والتغيير الصحفي .
- ١٠ — مؤتمر الصحفيين العرب . . الوثيقة رقم (٤)

الفصل الثالث

- ١ — A. P. Robbins. News papers To - day (1966) P. 5
- ٢ — نفس المصدر السابق
٧ - ٨
- ٣ — د . د .
١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣
- ٤ — خطبة الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر المثقفين بجامعة
القاهرة (٢٨ أبريل ١٩٦٨) .
- ٥ — الاشتراكي العدد ٣ - السبت ٦ مارس ١٩٦٥
١٧

- ٦ — الصحافة والمجتمع - د. عبد اللطيف حمزة ص ٦٣ - ٦٤
- ٧ — كان صاحب امتياز الاتحاد المصرى، فى آخر أيامها .. ماهر حسن فراج.
- ٨ — روى الأستاذ عبد الحكيم الجبى الذى كان رئيسا لتحرير جريدة « وادى النيل » هذه الذكريات فى ندوة أقامتها نقابة الصحفيين بالإسكندرية يوم الثلاثاء المرافق ٦ فبراير ١٩٦٨ بمنزل ، الصحافة الإقليمية وأثرها فى الرأى العام ، ، إشتراك فيها فتحى الأيبارى سكرتير النقابة .
- ٩ — روى هذه القصة عبد المنعم السويفى ، الذى كان مديرا لتحرير مكتب الجمهورية فى ذلك الوقت . وقد أخذت منه هذا الحديث يوم ٣ مايو ١٩٦٨ فى لقاءى معه بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة .
- ١٠ — كامل الشناوى
- ١١ — روى هذه المعلومات طلعت شعت رئيس تحرير هذه التجربة .
- ١٢ — المهندس محمد إسماعيل ، مقرر لجنة المرافق العامة والمواصلات ..
- ١٣ — كان صاحب الفكرة مصطفى أمين ، وإشتراك فى تحرير الصفحة طوال أشهر الصيف نواب رؤساء التحرير ، ورؤساء أقسام الأخبار بالقاهرة الذين كانوا يصطافون بالإسكندرية بالإضافة إلى محررى مكتب الإسكندرية وطلبة وشباب الجامعة .
- ١٤ — إشتراك فى تحرير هذه الصفحة ، وكنت مسئولا عن الجامعة والتربية والتعليم والإذاعة والفن والثقافة .
- ١٥ — الثقافة الإسكندرية . . أصدرتها لجنة الفكر والثقافة للجامعيين ، وتولى رئاسة تحريرها فتحى الأيبارى .
- ١٦ — محمد حمدى عاشور وزير الإدارة المحلية (محافظ الإسكندرية سابقا) وكان فى ذلك الوقت يتولى أعمال الاتحاد الاشتراكي .

١٧ — أعددت هذا الاستفتاء الذى يعتبر الاول فى نوعه بالنسبة لصحافه الإسكندرية ، لاستطلاع الرأى العام لطالبات الجامعة فى التنظيم السياسى ، ومشا كل الحياة الجامعيه .

الفصل الرابع

١ — لقد طلب منى محمود الخطاب مدير إدارة الجريدة أن أتولى رئاسة تحريرها ، فقبلت المهمة متطوعا على شرط أن ينفق على الجريدة لى تظهر فى شكل جديد . وتوفى صاحب امتيازها فى نهاية عام ١٩٦٦ ، ثم أغلقت الجريدة أبوابها بعد ذلك .

٢ — نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، الأساتذة محمود تيمور ، أنيس منصور ، ثروت أباطة ، أحمد خاكي وكيل وزارة التربية والتعليم ، حسين فريد سكرتير عام أخبار اليوم ، طلعت شعت ، الدكتور محمد مصطفى همدارة ، الدكتورة نفوسة زكريا ، الدكتور عاطف غيث ، الدكتور أبو اليزيد المتيت ، الدكتور يوسف عز الدين عيسى ، محمد محمود زيتون ، حسين أبو المسكارم ، على نور ، نبيل عاطف ، محمد نصر مدير الصحافة المدرسية بالقاهرة ، وعدد كبير من أدباء الثغر ومصطفى سامى الذى كان يشرف على العدد الرياضى .

أما الفرقة القدائية من شباب الصحافة الذين ساهموا بمجهوداتهم ، لى نقدم المسئولين صورة مشرفة للصحافة الإقليمية كما ينبغى أن تكون ، فهم علام رفعت ، سلطان محمود ، محمد شاكر ، منير المسيرى ، محمد ياسين وغيرهم كثيرون .

مراجع الكتاب

الباب الأول

المصاحفة الإقليمية

المراجع الأجنبية

- 1 — The Flow of News
The International Press Institute.
- 2 — Newspaper To - Day
by Alan Pitt Robbins - 1956.
- 3 — Newspaper Reporting Today
by Charles Clyton - 1947.
- 4 — The Newspaper
Ignaz Eothenberg 1946.
- 5 — Business Journalism
Julien Efenheim - 1950.
- 6 — Journalism from A to Z
Warren Law 1947.
- 7 — Professional Training of Journalists
R. Desmond.
- 8 — The Commission on Freedom of the Press - A Free and
Responsible Press
by Univ of Chicago Press 1946.
- 9 — News, Men at Work
Laurence Camphell and Poland Walseleby 1949.
- 10 — The Art of News Communications
Buch, Chillon Rowlette 1954.
- 11 — News Getting and News Writting
R. Miller Neal 1949.

- 12 — The Professional Journalist
John Hohenberg - 1960.
- 13 — Newsmen Speak
Edmond D. Coblenz - 1954.
- 14 — Journalism for Pleasure and profit
J. M. Mechaelson - 1949.
- 15 — News Around the Clock
Phillip Ault - David Botter 1959 New York.
- 16 — News Reporters and what they do
David Botter 1959.

الباب الثاني

- 1 — An Introduction to World Politics
by W. Friedman N. Y. 1946.
- 2 — The Modern State in relation to Society and the Individual
by Paul Leroy Beaulieu London 1891.
- 3 — Introduction To Political Science
Carlton Rodee, Totton Anderson, Carl Christol 1967.
- 4 — Political Thought From Plato to the Present
By, Judd Harmon 1964.
- 5 — An introduction to Politics
by Harold Laski London 1958.
- 6 — The Ideological Revolution in the Middle East
by Leonard Binder, London 1964.
- 7 — Modern Forms of Government (Comparative Study)
by Michael Stewart, London 1964.
- 8 — A history of Political Theory
by George H. Sakine 1950.

الباب الاول

المراجع العربية

- ١ - الصحافة العربية لنشأتها وتطورها - أديب مروة ١٩٦١
- ٢ - تاريخ الصحافة العربية - الفيكونت فيليب دى طرازى ١٩١٣
- ٤ أجزاء
- ٣ - تطور الصحافة العربية - د. إبراهيم عبده ١٩٥١
- ٤ - أدب المقالة الصحفية - د. عبد اللطيف حمزة ٨ أجزاء
- ٥ - الصحافة - د. خليل صابات ١٩٥٩
- ٦ - الأهرام . . تاريخ دفن د. إبراهيم عبده ١٩٦٤
- ٧ - تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والإجتماعية د. إبراهيم عبده . ١٩٤٥
- ٨ - الصحفي الثائر - د. إبراهيم عبده ١٩٥٥
- ٩ - تاريخ الطباعة في الشرق العربي - د. خليل صابات ١٩٥٧
- ١٠ - مستقبل الصحافة - د. عبد اللطيف حمزة ١٩٦١
- ١١ - البحث الاجتماعي ومبادئه ومناهجه - د. محمد طلعت عيسى ١٩٦٣
- ١٢ - الصحافة والحرب - د. محمود الجوهري ١٩٦٦
- ١٣ - العلاقات العامة والإعلام وأصولها وتطبيقها د. محمد طلعت عيسى . ١٩٦٣
- ١٤ - الصحافة في الولايات المتحدة (نشأتها وتطورها) د. إبراهيم عبده ١٩٦١
- ١٥ - أزمة الضمير الصحفي - د. عبد اللطيف حمزة ١٩٦٠

- ١٦ - الصحافة والسلام العالمى - د . مختار التهامى ١٩٦٤
- ١٧ - الصحافة كصدر للتاريخ - د . حسنين عبد القادر ١٩٦٠
- ١٨ - تاريخ الصحافة - تأليف أميل يوافان ١٩٤٩
- ١٩ - الصحافة فى العالم - تأليف ب . دينوايه ١٩٦٢
- ٢٠ - الصحافة السياسية - أنور الجندى ١٩٥٧
- ٢١ - شارع الصحافة - مى شاهين ١٩٥٩
- ٢٢ - أسرار الصحافة - محمد السيد شوشة ١٩٥٦
- ٢٣ - ثورة فى الصحافة - سامى عزيز ١٩٦٠
- ٢٤ - استقاء الالباء فن - د . ستالى جونسون (ترجمة) ١٩٦٤
- ٢٥ - الفن الصحفى فى العالم - د . محمد فهمى ١٩٥٨
- ٢٦ - فن الصحافة - آدموند كوبلنتز (ترجمة) ٢٧ - كيف تصبح صحفيا
- ٢٨ - الصحافة (بين الهواية والاحتراف) - ميكائيلش ١٩٦٥
- ٢٩ - طباعة الصحف وإخراجها - د . أحمد حسن الصاوى ١٩٦٥
- ٣٠ - وراء الأخبار ليلا ونهارا ترجمة أحمد قاسم جودة ١٩٦١
- ٣١ - أخبار الشرق الأوسط فى الصحافة العالمية - د. عبد اللطيف حمزة - د . وليم المسيرى .
- ٣٢ - مخبرو الصحف (ماذا يعملون) ترجمة محمد مصطفى غنيم ١٩٦٦

الباب الثانى

- ١ - السياسية (أرسطو) ترجمة أحمد لطفى السيد
- ٢ - جمهورية أفلاطون محمد مظهر سعيد
- ٣ - فى المجتمع والسياسة د . محمد عبد المعز نصر ١٩٦٢

- ٤ - في الدولة والمجتمع - د . محمد عبد المعز نصر ١٩٦٣
- ٥ - في الفكر السياسي العربي والمجتمع - د . محمد عبد المعز نصر ١٩٦٨
- ٦ - أصول علوم السياسة - د . طه بدوي ١٩٦٦
- ٧ - تنظيم السياسة - د . طه بدوي ١٩٦٨
- ٨ - الثورة والتنظيم السياسي - د . جلال يحيى ١٩٦٨
- ٩ - النظم الاشتراكية - د . محمد على أبو ريان ١٩٦٥
- ١٠ - السياسة بين أصدقائها وأعدائها (ترجمة)
- ١١ - تطور الفكر السياسي (ترجمة) حسن جلال العروسي ١٩٦٣

الفهرس

الباب الأول

(الصحافة الإقليمية)

دراسة نظرية تطبيقية

الفصل الأول : تمهيد ماهية الصحافة وتطورها

صفحة	
١٢	— ماهية الصحافة
١٧	— نشأة الصحافة وتطورها - أقدم جريدة - أول جريدة في أوروبا - الرقابة الأولى .
٢٢	— الصحافة في القرن الثامن عشر . وفي القرن التاسع عشر
	— الصحافة في فترة ما بين الحربين - صحف الرأي وصحف الخبر .
٢٩	— تطور الصحافة المصرية
٣٧	— عوامل نمو الصحافة الشعبية في مصر
٣٧	— الحرب الروسية التركية
٣٨	— الأفغانى والصحافة الشعبية
٤٠	— الثورة العراقية والصحافة
٤١	— الاحتلال البريطانى والصحافة
٤٣	— الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩
٤٥	— الحرب العالمية الثانية

ملحة

- ٤٥ — إضطهاد الحكومات المتتابعة للصحافة
- ٤٧ — الصحافة المصرية على عهد الثورة
- ٤٨ — قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠
- ٥٢ — الميثاق الوطنى والصحافة ١٩٦٢

٥٥ الفصل الثانى : رسالة الصحافة (من الميثاق حتى البيان)

- ٥٨ — حرية الصحافة وانحرافات بعض الصحفيين
- ٦٦ — صحافتنا والتنظيم السياسى
- ٦٨ — الإعلانات والصحافة
- ٧٥ — النكسة والصحافة المصرية
- ٧٩ — مؤتمر الصحفيين العرب الثانى - توصيات المؤتمر
- ٨٩ — صحافة المستقبل
قصيدة لؤى مؤتمر
لصحافة المستقبل

الفصل الثالث : الصحافة الاقليمية والاسكندرية

- ٩٧ — ماهية الصحافة الاقليمية وتطورها فى الإسكندرية
- ٩٧ — الصحافة الإقليميه
- ١٠٤ — الصحافة الاقليمية والتنظيم السياسى
- ١٠٦ — مشروع الصحافة الإقليميه - مشا كل الصحافة الإقليميه
- ١١٢ — التحديات التى تواجه الصحافة الإقليميه

- ١٢٠ — مناقشة المشروع
- ١٢١ — تطور الصحافة الإقليمية
- ١٢٧ — الصحافة الإقليمية بالإسكندرية
- ١٢٨ — صحافة الظل
- ١٣٣ — محاولات لإصدار صحيفه إقليمية بالإسكندرية
- ١٣٤ — صفحة الاسكندرية بجريدة الجمهورية (سبتمبر ١٩٥٥) يومية .
- ١٣٧ — إسكندرية (٢٣ يوليو ١٩٦١) شهرية
- ١٤٠ — صفحة أخبار الاسكندرية (الأخبار) (٥ أغسطس ١٩٦٢) يومية .
- ١٤٤ — الثقافة السكندرية (أبريل ١٩٦٣) شهرية
- ١٤٥ — تجربة اسكندرية (ديسمبر ١٩٦٣ - يناير ١٩٦٤)
- ١٤٧ — الاتحاد المصري (جريدة الاسكندرية) (٥ مايو ١٩٦٥) يومية .
- ١٤٧ — أخبار الاسكندرية (الأخبار) (١١ ديسمبر ١٩٦٦) يومية .
- ١٥٠ — صحافة الجامعة والمدارس
- ١٥٥ — الفصل الرابع : الاتحاد المصري (جريدة الاسكندرية)
دراسة تطبيقية
- ١٥٨ — تمهيد
- خطة جديدة للصحيفة الإقليمية

١٦٠	— مانشيت الجريدة
١٦٢	— حملات صحفية للتأثير في رأى العام
١٧٠	— الاتحاد المصرى والتنظيم السياسى
١٧٦	— مشا كل الصحيفة الاقليمية .
	• مشكلة التمويل
	• مشكلة التوزيع
	• الامكانيات المادية .
١٨١	— كيف نخلق الصحافة الاقليمية المؤثرة في رأى العام .

الباب الثانى

صحافة المستقبل والتنظيم السياسى

١٨٧	الفصل الاول : تمهيد في المصطلحات السياسية
١٨٨	تمهيد — مدلول السياسة . موضوعات العلوم السياسية .
	— مدركا الدولة ، والسلطة ، والسيادة ، والحكومة ،
١٩٠	والحكومة والادارة .
١٩٢	— في أشكال السلطة وظاهرة الفيدرالية
١٩٣	— الحكم الكونفدرالى
٢٠٠	— بين الامم والدولة ، والقومية والدولة القومية
٢١٦	• تطور التنظيم السياسى في مصر

٢٠٦	— كنفاج الحزب الوطنى - الوفد المصرى
٢٠٧	— العوامل السياسية التى أدت إلى الثورة
٢٠٨	— الفصل الثانى : التنظيم السياسى (منذ قيام الثورة . . .)
٢٠٩	— هيئة التحرير والاتحاد القوى
٢١٠	— الميثاق والاتحاد الاشتراكى
٢١١	— الثورة والتنظيم السياسى
٢١٢	— الفصل الثالث : النظام السياسى فى ج. م. ع
٢١٣	— نماذج من المحاولات الصحفية لإصدار جريدة فى الاسكندرية
٢١٤	— نماذج من جريدة « الاتحاد المصرى » ، جريدة الاسكندرية
٢١٥	— هوامش الكتاب
٢١٦	— المراجع
٢١٧	— الفهرس

❖ صدر للمؤلف ❖

من دار المعرفة الجامعية

- الرأي العام والمخاض الصهيوني . (الطبعة الثانية)
- صحافة المستقبل والتنظيم السياسى . (الطبعة الثالثة)
- الإعلام والرأى العام و القهيلات .
- الإعلام والصحافة وأثرهما فى الرأى العام .
- الإعلام العالمى والدعاية .
- الإعلام والانسان المعاصر .
- صحافة الاصرار .
- القهيلات وأسرار المنظمات الصهيونية .

بمجموعة قصصية

- بلا نهاية (مجموعة قصص) دار نشر الثقافة بالاسكندرية .
- قصص قصيرة جداً دار الكتب الجامعية بالاسكندرية .
- قصص سكندرية فى المعركة هيئة الفنون والآداب .
- دافيد كوبر فيلد (حوار تمثيلى) دار نشر الثقافة .
- تريمة حب (مجموعة قصص) دار الكتب الجامعية .
- قلب الحب (مجموعة قصص) دار الشعب .
- كلمة حلوة (مجموعة قصص) الهيئة العامة للكتاب .
- رحلة صيد قصيرة (مجموعة قصص) الهيئة العامة للكتاب .
- آه يا بسند (مجموعة قصص) مكتبة مدبولى .

دراسات نقدية

- محمود تيمور وفن الأقصوصة المربية
- فن القصة عند تيمور
- المجلس والواقعية في القصة
- أدباؤنا والحب
- عالم تيمور القصصى
- الامم سكيات وقصص
- بعضنا القلوب وأدباء الاقاليم
- الام (الطبعة الثالثة)
- دار المعارف
- دار المعارف
- الهيئة العامة للكتاب
- دار الشروق
- الهيئة العامة للكتاب
- كتاب اخبار اليوم
- دار الشعب
- الهيئة العامة للكتاب

دراسات صحفية وسياسية

- رأى العام والمخطط الصهيونى
- الصحافة الاقليمية والتنظيم السياسى
- القويلا
- الصهيونية
- أكتوبر وال ١٠٠ يوم من أجل السلام
- صحافتنا الاقليمية والاسكندرية
- المجلس الاعلى للشئون الاسلامية
- دار الكتب الجامعية
- الهيئة العامة للكتاب
- سلسلة كتابك
- هيئة الاستعلامات
- هيئة الكتاب

روايات

- رحلة خارج اللعبة - (رواية فى أقاصيص)
- أرب كالأخريين
- رحلة حب سرية
- الهيئة العامة للكتاب
- مكتبة مدبولى
- مكتبة مدبولى

مطبوعات عالم القصة

— رحلة ٤٦ —

— هديلات —

الديسك

رحلات

- رحلة الأحلام في عالم الاساطير (طوكيو) مكتبة مديونية
- رحلة الأحلام في عالم المعجائب (تايلاند)
- رحلة الأحلام في عالم الغرائب (هونغ كونج)
- رحلة فوق الأمواج (موان البحر المتوسط)
- أوراق طائرة في أندريا الحارة (عواصم أوروبا)

رقم الايداع بدار الكتب



فتحي الربيعي

- يعمل نائبا لرئيس تحرير مجلة الكتب
- رئيس تحرير مجلة " عالم القصة "
- التي يصدرها نادي القصة بالاسكندرية
- رئيس تحرير مجلة " أمواج "
- التي يصدرها مجلس الثقافة بالاسكندرية
- طاف في جولاته الصحفية في " أخبار اليوم "
- و " آخر ساعة " و " أكتوبر " بعواصم
- العالم والشرق الاقصى
- أصدر ثلاثين كتابا في الدراسات
- السياسية والإعلام والرأي العام
- والدراسات الأدبية، والنقدية، والفكرية
- استاذ الاعلام والرأي العام والصحافة
- بالجامعات المصرية، والدراسات العليا بأداب
- الاسكندرية، ومعهد العلوم الاجتماعية
- يغذي الاذاعات المصرية بأحاديث وبرامج
- الدرامية، وخاصة البرنامج العبدى " قول قاهر "
- يقتر هذا الكتاب الأول من نوعه في الشرق
- الأوسط في مكتبة الدراسات الصحفية
- دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية